



جامعة جنوب الوادي
كلية الآداب بقنا
قسم علم الاجتماع

علم الاجتماع السكاني

إعداد

دكتور/ محمود محمد الضمراني

العام الجامعي

٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ م

بيانات الكتاب

الكلية: كلية الاداب بقنا.

القسم: علم الاجتماع.

الفرقة: الثانية.

المقرر : علم الاجتماع السكاني.

تاريخ النشر: ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣

عدد الصفحات: ٢٠٤ صفحة

المؤلف: دكتور / محمود محمد الضمرانى.

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الفصل
٣	موضوع علم السكان ومجالاته	الفصل الأول :
٩	أهمية الدراسات السكانية	الفصل الثانى :
١٩	التطور التاريخى للفكر السكانى.	الفصل الثالث :
٢٧	النظريات المفسرة للسكان.	الفصل الرابع :
٥٣	الدراسة العلمية للسكان	الفصل الخامس :
٦١	الاحصاءات السكانية	الفصل السادس :
٨١	الهجرة	الفصل السابع :
١٠٥	سكان العالم	الفصل الثامن :
١١٥	السكان فى مصر	الفصل التاسع :
١٣١	السياسات السكانية	الفصل العاشر :
١٤٥	السياسة السكانية فى مصر	الفصل الحادى عشر
١٩٨		المراجع.

الفصل الأول

موضوع علم السكان ومجالاته

علم السكان هو علم من العلوم الإنسانية يدرس حركة السكان فى المجتمع من حيث التغييرات التى تطرأ عليهم من ناحية الحجم والزيادة والنقص والتنوع والهجرة والتكاثف والتخلخل وعلاقة كل ذلك بالظواهر الاجتماعية والطبيعية .

وكلمة ديموجرافى **Demography** تعنى علم السكان وأصلها كلمة يونانية مكونة من مقطعين **Demos** وتعنى الناس و **Graphy** تعنى الوصف وذلك لأن علم السكان علم وصفى يدرس أحوال السكان لاكتشاف العوامل التى تؤثر فى طبيعة تغيرهم سواء كانت تلك العوامل اقتصادية أو اجتماعية وآثار هذا التغيير فى حياة السكان .

وقد حظيت الدراسات السكانية فى العالم الحديث بأهمية كبيرة، بسبب ما أسفرت عنه من نتائج هامة دفعت سائر مجتمعات العالم إلى النظر فى موضوع السكان نظرة جدية، سواء كانت هذه المجتمعات تشكو من زيادة السكان أم نقصهم ، وسواء كانت فقيرة أم غنية، بل واهتمت بهذا العلم هيئة الأمم المتحدة فخصت جانباً من نشاطها لدراسات السكان ، ذلك أن البشرية فى مجموعها مهددة بانفجار سكانى فى المستقبل القريب أخطر من أى انفجار ذرى . وعلى المستوى المحلى فإن السكان وهم العنصر

الأول فى المجتمعات إذا زادوا عن وسع المجتمع صاروا مشكلته الأولى التى ينوء بها كاهله، والتى تنشأ عنها آلاف المشاكل الأخرى ، بل تصبح حياة ذلك المجتمع كلها مشاكل تأخذ كل منها بخناق الأخرى .

أما إذا نقص حجم السكان كثيرا عن طاقة المجتمع، ففى ذلك خطر على المجتمع من ناحية استقلاله وحرية واستقلال موارده ، ونقص إمكاناته واستفادته من التطورات التكنولوجية ، إلا إذا اعتمد على مجتمعات أخرى فى إمداده بالمساعدات ، وحينذاك يغدو هذا المجتمع طبقيا فيقوم فيه الأغراب بالإنتاج ويتفرغ المواطنون للتمتع بلذات الحياة دون معاناة مشتقاتها ، فإذا طال الأمد بهذا الوضع ما يلبث الأغراب ونسلهم أن يصبحوا المتحكمين فى المجتمع المالكين أموره .

ولذلك فإن دراسة السكان ، وأن اتخذت حتى الآن صورة إحصائية عديدة ، إلا أنها فى الواقع دراسة شاملة تستعين بعدة دراسات ، لأنها لا تدرس الناس بوصفهم أعدادا فقط وإنما تدرس الإنسان بوصفه ناطقا ومتناسلا وطاعما وشاربا ولابسا وساكنا ومجتعما أى متعاوننا مع الآخرين فى المجتمع أو متنافسا معهم ، أو فى صراع مع غيره من السكان فى المجتمعات الأخرى ، كما تشمل دراسة الإنسان بوصفه منتجا ومستهلكا وعاملا ومتعطلا، وحيا ومريضا وميتا ، وبذلك يخرج علم السكان من نطاقه المحدود إلى نطاق العلم الشامل لعدة علوم ، لأن كثيرا من

العلوم تسهم فى تقديم نتائجها إليه لكى يتمكن من تحديد العدد الأمثل للسكان ، الذى تهدف إليه الدراسة السكانية ، حتى يمكن أن يحيا كل مجتمع طبقا لإمكانياته الطبيعية والبشرية بعدد مناسب للسكان مما يؤدى إلى الاستقرار الاجتماعى والتقدم الحضارى فى الوقت نفسه ، وتلك هى الغاية القصوى من العلوم الإنسانية .

وجدير بالذكر أن الدراسات السكانية أستهوت الكثيرين من ذوى الإختصاص كل منهم يعالج موضوع السكان من زاوية تخصصه فيهتم ببعض النواحي دون الأخرى فعلماء الاجتماع يعنون بدراسة العوامل الاجتماعية للخصوية والوفاه وعلماء الاقتصاد يعنون بالعلاقات بين السكان والموارد وإلى أى حد تساهم الموارد البشرية فى تحديد أنشطة الأفراد وإنتاجهم والعلاقات المثالية لتحقيق التقدم الاقتصادى للمجتمع وعلماء الجغرافيا يعنون بدراسة العوامل المختلفة التى تؤثر فى توزيع السكان وكثافتهم وعلماء الطب يعنون بالمسائل المتعلقة بحماية السكان من الأمراض والأوبئة ويجدون من أجل تحقيق مستوى صحى رفيع للعنصر البشرى ويقدمون الوسائل العديدة لضبط النسل وتحسينه وحماية الأطفال من الأمراض ... الخ بينما يحاول علماء الإحصاء ابتكار المقاييس الإحصائية التى تساعد على تحليل مختلف الموضوعات السكانية ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى جمع ما يتصل بالسكان من أبحاث ودراسات فى إطار واحد فكان علم

السكان .

وقد يكون من الصعوبة لأى باحث أن يحدد تاريخ محدد لبداية علم السكان ولكن فى معظم الحالات نجد أن هناك دراسات فكرية صاحبت تطور البشرية منذ مراحلها الأولى تناولت العنصر الفعال فى المجتمع وهم السكان .

ومما سبق يمكن أن نوجز مجالات هذا العلم فى الآتى :

١- دراسة حجم السكان

ونعنى بتلك الدراسة دراسة مجموع السكان فى مجتمع معين وفى وقت محدد وما يطرأ على هذا الحجم من تغيير زيادة كانت أو نقصا وأثر هذا التغير وما يعنيه من ناحية حالة السكان بصفة عامة مع محاولة تحليل التغيرات السكانية وأسبابها المؤثرة فى الحجم ومنها المواليد - الوفاة - الهجرة - ومحاولة فهم ما يسبب التغير السكانى عن طريق هذه العمليات، وبالتالي البحث فى المتغيرات البيولوجية والاجتماعية والثقافية التى تؤثر على حالة السكان فى المجتمع .

٢- دراسة تركيب السكان

وهذا المجال يشمل جميع الخصائص القابلة للقياس التى يتميز بها الأفراد الذين يتكون منهم شعب معين ويختلف التركيب من شعب لآخر - ويستند علماء السكان هنا إلى خصائص هامة تتمثل فى السن Age والنوع Sex والمواطن الحضرى أو الريفى والحالة الزوجية والمهنية والتعليم ، كما أن دارس السكان لا يهتم بتركيب السكان فى لحظة معينة معلومة فحسب بل وأيضا يهتم بالتغيرات

التي تحدث فى التركيب السكانى وأسباب هذه التغيرات وتأثيرها فى حياة المجتمع .

٣- دراسة توزيع السكان

وهذه الدراسة تعنى الوقوف على أعمار السكان ومهنتهم ومواطن إقامتهم وما يطرأ على هذا التوزيع من تغير وأسباب ذلك وأثر هذا التغير على السكان ، ومن ناحية أخرى هناك عناية بتخلخل السكان وكثافتهم فى ظل الظروف المحيطة بالبيئة الطبيعية من حيث كونها منطقة طاردة للسكان أو منطقة جذب لهم .

وعلى الرغم من أننا تحديد ثلاث نواح أساسية للدراسات السكانية ، كما لو كانت هذه النواحي منفصلة عن بعضها ، فإن هذا لا يعنى أنه فى الاستطاعة دراسة أى ناحية منها منفصلة عن الناحيتين الأخرين ، فنمو السكان فى أية منطقة من المناطق لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى التغير الذى يحدث فى توزيع السكان ، أو دون اعتبار لصفات السكان فى المنطقة موضوع الدراسة، كما وأن طبيعة النمو - زيادة طبيعية أو هجرة - تحدد إلى مدى واسع كثيراً من صفات السكان فى فترات النمو المختلفة ، وبالتالي فإن لتكوينهم أثراً ملحوظاً على النمو والتوزيع .

وعلينا عند معالجة النواحي السكانية ألا ننسى دائماً أننا ندرس وحدة حية متغيرة ، يؤثر أى تغير فى جزء منها على باقى الأجزاء، وبناء على ذلك تكون دراستنا قاصرة

إذا فصلنا دراسة توزيع السكان عن دراسة نموهم أو تكوينهم ، ومع ذلك فإن طبيعة الدراسة تحتم علينا أن نميز بين النواحي الثلاث الأساسية للدراسات السكانية وهي حجم السكان ، وتوزيعهم ، وصفاتهم .

وبهذا ، تهتم الدراسات السكانية بثلاث نقاط محورية وهي العدد والخصائص والتوزيع . ومن الممكن دراسة هذه النقاط المحورية فى فترة زمنية محددة لتعبر عن بناء السكان ، وفى فترات متتابة لتعبر عن مدى التغير الذى حدث فى الحجم والخصائص والتوزيع .

ويمكن تعريف علم السكان بأنه " علم وصفى تقريرى يرمى إلى دراسة النواحي السكانية (مثل الظواهر السكانية وأنواعها ، كمعدلات المواليد والزواج والوفيات والهجرة ومختلف العوامل التى تؤثر فى كل ذلك) دراسة علمية تحليلية مقارنة لبيان ما هو كائن وليس لبيان ما ينبغى أن يكون .

الفصل الثانى

أهمية الدراسات السكانية

لموضوع السكان أهمية كبرى لطلاب العلوم الاجتماعية عامة وطلاب علم الاجتماع خاصة، ذلك لأن المسائل المتعلقة بالسكان تعد ذات أهمية واضحة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسة وغيرها من النواحي التى تصف المجتمع بصفة عامة، فلكى نفهم تركيب أى مجتمع يجب أن تكون لدينا معلومات كافية عن سكان هذا المجتمع معلومات عن محتويهم هذا المجتمع وما يتميزون به طبيعياً واجتماعياً وثقافياً.

كما يهمننا فى كثير من المسائل معرفة العلاقة بين السكان والموارد المختلفة، كالمواد الغذائية والمياه، والمعادن، كما يهمننا فى بعض الحالات معرفة العلاقات بين حجم السكان وبين القوى الصناعية والحربية.

وتمثل الدراسات السكانية **Popuiarion Studies** أهمية بالغة فى تناول السوسولوجى والاقتصادى لأى مجتمع، إذ أن السكان هم العنصر الأساسى والفعال فى البناء الاجتماعى، وإذا رجعنا إلى ما حددناه من مجالات لعلم السكان فإنه يصبح فى الامكان الوقوف على أهمية تلك الدراسات وقيمتها العلمية والاقتصادية والتى يمكن أن نلخصها فيما يلى:

١- أن الدراسات السكانية تخضع بطبيعتها للتسجيل الموضوعى والتحليل الاحصائى والمنهج العلمى، فالظواهر السكانية ذات طبيعة عددية وهى من أول المجالات الاجتماعية التى طبق فيها المنهج العلمى لأن البيانات السكانية تجمع بدقة كاملة

لا تدع مجالاً للشك ومعالجتها بأكبر قدر من الموضوعية ولا يستخلص منها سوى النتائج التي تبرزها البيانات حيث لا توجد ثغرات يمكن أن ينفذ من خلالها الباحث بشخصيته وأرائه لموضوع الدراسة.

٢- أن دراسة حجم السكان وما يحدث من تغير في هذا العدد من شأنه أن يخلق أوضاعاً اجتماعية مختلفة الأمر الذي يتطلب الاهتمام بدراسة هذا التغير لمحاولة الوصول إلى طريق التوفيق بين التغير الحادث وبين الأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع، فتغيير حجم السكان بالزيادة في المجتمع الحضري يتطلب سرعة التنبيه إلى ضرورة مواجهة هذه الزيادة بتوفير إمكانيات مادية (مدارس - وسائل مواصلات - مساكن) .. الخ حتى لا يواجه المجتمع بالعديد من المشاكل الاجتماعية.

٣- الدراسة السكانية تظهر حجم السكان ومدى التناسب بين الزيادة السكانية والموارد الغذائية والأعداد المطلوبة من السكان لاستغلال موارد المجتمع - ومن هنا فإن الدراسات السكانية تساعد من الناحية الاقتصادية على تقديم المؤشرات الأساسية لوضع خطط التنمية بهدف تحقيق الرخاء الاجتماعي.

٤- وفيما يتعلق بتوزيع هؤلاء السكان فإن التغير في توزيع السكان في مساحة معينة ينشأ عنه تغير نسبي في أهمية النشاط الاقتصادي في هذه المساحة 'فمثلاً منطقة صناعية كبرى ما كانت تستوعب تلك الأعداد الهائلة من السكان

الذين يعتمدون على العمل فى الصناعة إذا استمرت تعتمد على النشاط الزراعى" ومن هنا تأتى أهمية الدراسات السكانية فى الوقوف على مؤثرات توزيع السكان وحجم وأثر ذلك فى مختلف مناحى النشاط مما يرشد المختصين عند إنشاء مصانع جديدة أو عند وضع خطط للبيع أو للتسويق أو عند إقامة المشروعات الاقتصادية أو العمرانية. إن الدراسات السكانية تفيد علاوة على ما سبق فى توفير الأساس العلمى لمعرفة خصائص وسمات السكان و"التركيب السكانى" فى منطقة معينة وعما يصب هذه الخصائص من تغيرات وأثر تلك التغيرات فى الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأهم تلك الخصائص السكانية مثل النوع Sex والعرق Race والمهنة. الخ، ولا شك أن كل الاختلافات فى هذه الخصائص تؤثر فى الظروف الاجتماعية السائدة فى أى مجتمع حسب اختلاف نسب توزيع هذه الخصائص، ولذلك فإن علم السكان يحاول أن يفسر ويعلل ويستقصى الأسباب الحيوية والعوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى نمط معين من أنماط تركيب المجتمع على أساس فوارق السن وبالتالي قدراته وإمكانياته الإنتاجية بالنسبة لإمكان استغلال موارده الطبيعية وقضاء حاجاته الضرورية، وكل تلك الأمور تمثل أهمية بارزة عند وضع أى خطط إنمائية فى المجتمع لأن مثل تلك الخطط إنما تهدف أولاً وأخيراً إلى رفاهية السكان وتوفير أكبر قدر من الأنشطة الخدمية لهم وفى نفس الوقت فإن نجاح هذه الخطط يتوقف على توفر سمات

وخصائص معينة فى سكان المجتمع. وتأتى أهمية الدراسات السكانية أيضاً فى أن الناس هم موضوع الدراسة فى علم السكان وهم أهم ما فى هذا العالم وهم غاية جهد المجتمع ووسيلته فى نفس الوقت. فكل نشاط فى مجال الاقتصاد أو الصناعة أو السياسة أو التربية أو الرياضة، وغير ذلك من أوجه النشاط يتم من أجل الناس ورفاهيتهم، بل أن تمدد الناس فى مكان ما، ونمط توزيعهم فى الإقليم، ومعدل نموهم أو تناقصهم، ومدى صغر سنهم أو كبره، وتوزيعهم بين الذكور والإناث، ونسبة المتزوجين منهم وغير المتزوجين، وسكان الريف وسكان الحضر، والداخلون فى القوى العاملة أو الخارجون عنها والسلالة أو العنصر الذى ينتمون إليه، واهم متعلمون أو أميون، ومولودون فى الإقليم أم أجانب عنه إلى غير ذلك من تلك المعلومات - كلها ذات أهمية أساسية فى جميع أوجه النشاط البشرى تقريباً. كما أن مختلف البيانات السكانية تعد الأساس الذى تبنى عليه أى خطة اقتصادية أو اجتماعية، ولعلنا ندرك أهمية ذلك عندما نرى أنه لم يعد على وجه هذه الأرض مجتمع لا يأخذ بالتخطيط سبيلاً إلى التنمية سواء متقدماً كان أو متخلفاً. فالتخطيط العام، خاصة فى البلاد التى تأخذ بالخطط العلمية (خماسية - أو سباعية - أو عشرية.. الخ)، يا يكون له قيمة بدون مثل هذه البيانات، ناهيك عن الخطط الاقتصادية (الصناعية أو التجارية أو الزراعية) ، والتعليمية، والحربية، وخطط الخدمات المختلفة.. الخ، كل ذلك يتخذ من البيانات

السكانية عموداً فقرياً وركيزة أساسية ومن الطبيعي ألا يقتصر ذلك على التخطيط على المستوى القومى (أى على مستوى الدولة) فحسب، وإنما يصدق نفس الكلام على المستوى الإقليمى والمحلى فى نفس الوقت فالحائق الأساسية عن السكان - على المستوى المحلى - تعتبر ضرورية لرسم أية سياسة عامة رسماً حكيماً، فالمسائل المتعلقة مثلاً باختيار مواقع المدارس، ومبانيها وتجمعها، واختيار مواقع المستشفيات وتشبيدها وغير ذلك من المرافق الصحية. وتخطيط الطرق وإصلاحها لابد أن ترتبط دراستها ارتباطاً وثيقاً بحقائق السكان واتجاهاتهم نحو الزيادة أو النقصان أو الثبات، ويمثل السكان - علاوة على هذا - مركز الثقل العام فى وزن الدولة وتحديد مكانتها على المسرح العالمى سياسياً وعسكرياً، وإن كان بديهياً أن السكان وحدهم ليسوا العنصر الأوحد فى تشكيل القوة، فهناك عناصر أخرى متعددة مثل جغرافية الدولة، وموارد الثروة الطبيعية فيها، ودرجة تقدمها الاقتصادى والتكنولوجى، وطبيعة بنيتها السياسية، وطابعها القومى العام ومع ذلك فإن السكان يمثلون عاملاً لا يستهان به فى تشكيل قوة الدولة ، ومن الملاحظ مثلاً أن جميع الدول العظمى المتعارف عليها اليوم تستند إلى أعداد ضخمة من السكان فلا يقل سكان آية دولة من الدول العظمى عن أربعين مليون بل إن البعض يذهب إلى أن المستعمرات التى تضم أعداداً كبيرة من السكان كانت أسبق من غيرها إلى تحقيق استقلالها عن الدول التى كانت

تحتل أراضيها. لذلك يمكن القول بأن الترتيب السكاني لدول العالم هو أقرب شئ إلى ترتيب الدول من حيث القوة من أية قائمة أخرى تدرج أسماء الدول وفقاً لاعتبارات حجم المساحة أو الموارد. وأهم النواحي التي يبرز فيها عدد السكان كعامل من العوامل التي تشكل القوة القومية هي الناحية العسكرية (سواء الهجومية أو الدفاعية)، والسكان كقوة عاملة منتجة، والسكان كقوة مستهلكة، كما أن العدد الضخم من السكان يساعد على ظهور تقسيم العمل والتخصص بشكل واضح متزايد، وفيما يلي سوف نوضح ذلك:

١- فمن الناحية العسكرية نجد أن الجيوش الحديثة- رغم التقدم التكنولوجي الجار- ما زالت في حاجة إلى أعداد كبيرة من القوى البشرية. فإن أى جيش حديث ما زال يستلزم توفير أعداد كبيرة من الرجال كما كان يحدث فيما مضى وما زال السلاح الحديث يتطلب الرجل الكفء، وتحتاج الاسلحة العديدة إلى العديد من الرجال لاستخدامها وحفظها وصيانتها.. الخ، وما زالت الدول تحتفظ- رغم نمو الأسلحة الذرية- بجيوش ضخمة تعتمد على الأسلحة التقليدية وعلى الأساليب التقليدية فى القتال. وهكذا فإن العدد الضخم من السكان يمكن الدولة من تعبئة جيش كبير يستخدم مباشرة كأداة من أدوات القوة وفى المجال الدولى تستطيع الدولة ذات القوة العسكرية الكبيرة أن تدعم مكانتها السياسية وتحافظ على قوتها الاقتصادية وتدفع الأخطار عن نفسها وعن حلفائها، ولذلك تعد القوة العسكرية المستندة على عدد

السكان - إلى حد بعيد - أداة من الأدوات التي تمارس بها الدولة قوة في المحيط الدولي.

٢- وفيما يتعلق بالناحية الدفاعية فإن ضخامة عدد السكان تكفل ميزة دفعية غير مباشرة، فمن الصعب قهر الدولة كثيفة السكان بالمستعمرات، ومن الصعب أيضاً السيطرة عليها لمدة طويلة إذا ما تم قهرها.

٣- فإن الاحتلال العسكري لأراضي يشغلها عدد ضخم من السكان قد يستلزم مرابطة قوات كبيرة من الدولة المنتصرة في أراضي الدولة المحتلة. ولقد وجدت الدولة الألمانية النازية أن احتلال أوروبا يكاد يكون أمراً يفوق طاقتها، وحين بلغت الجيوش الألمانية في الحرب العالمية الثانية أقصى توسع لها كانت مواقع الإنتاج في ألمانيا نفسها تعاني نقص حاداً في الأيدي العاملة في أراضيها.

٤- أما السكان كقوة اقتصادية فيبدو ذلك من ناحيتين رئيسيتين من نواحي النشاط الاقتصادي وهما الإنتاج والاستهلاك ففي عملية الإنتاج تعد القوة البشرية العاملة أحد الأركان الأساسية، حقيقة أنها ليست، العامل الوحيد، حيث أن هناك أيضاً عاملى الأرض (الثروة الطبيعية أو المواد الخام) ورأس المال، ولكن نظم الإنتاج خاصة التقليدى منها يتطلب أعداد ضخمة من الأيدي العاملة التي توفرها القاعدة السكانية العريضة في المجتمع.

٥- ومن الواضح أن القوة الاقتصادية لأي دولة من الدول هي عامل أساسى وحاسم من عوامل قوتها السياسية. إذ يمكن

للدولة أن تستفيد من الإنتاج والخدمات التي يقدمها السكان في ممارسة القوة في المحيط الخارجي، فلا دولة تستطيع أن تقدم إنتاجها سواء في شكل سلع متنوعة أو خدمات وخبرات فنية كمنح أو قروض أو مبيعات لغيرها من الدول إلا إذ في حاجة إليها. كما تستطيع هذه الدولة أن تحرم دولاً أخرى بأن تقاطعها اقتصادياً، وهكذا نرى أن الإنتاج الاقتصادي الذي يعتمد فيما يعتمد على عدد السكان يمكن ان تستخدمه الدولة أداة من أدوات الجزاء أو العقاب في ممارسة قوتها أو تأثيرها في سلوك غيرها من الدول.

٦- وعن السكان كقوة مستهلكة لوحظ أن الناس لا ينتجون فحسب، بل هم يستهلكون أيضاً، ومن الممكن أن يكون عدد السكان الضخم مصدراً للقوة، ذلك أنهم يحددون حجم السوق المحلية بالنسبة لمختلف السلع، فالسوق الكبيرة تساعد على تنمية صناعات محلية ضخمة وتستفيد من ميزات الإنتاج الكبير في تحقيق دفعات اقتصادية لا يستهان بها، كما تستطيع الدولة ذات السوق الكبيرة في الحجم استخدام قوتها الاستهلاكية في فرض سيطرتها على السوق العالمية، فهي إن شاءت فتحت أبواب أسواقها أمام بضائع وخدمات غيرها من الدول، ويكون ذلك بمثابة المكافئة، وهي أن شاءت أيضاً أقلت هذه السوق في وجه سلع هذه الدول، ويكون هذا بمثابة المقاطعة ولقد كانت ألمانيا النازية نموذجاً بارزاً في هذا الميدان، وكذلك الاتحاد السوفيتي سابقاً، وذلك بسبب احتكار الحكومة لعمليات البيع والشراء، كما تستطيع الدولة

صاحبة القوة الاستهلاكية الكبيرة أن تؤثر فى أسعار السلع وفى سلوك الدول المصدرة لها والمتعاملة معها تجارياً بشكل عام.

٧- ويساعد العدد الضخم من السكان على ظهور تقسيم العمل والتخصص بشكل واضح. وهكذا تعطى القاعدة السكانية العريضة فرصة أكبر لظهور المتخصصين والعباقرة والخبراء والفنيين والأبطال الرياضيين والنجوم فى عالم الفنون.. الخ، وهؤلاء جميعاً جزء أساسى من رصيد القوة والتأثير لأى شعب من الشعوب، وهم الذين يمثلون فى الواقع الدعائم الحقيقية لقوة الدولة، هذا بالإضافة إلى أن القوى العاملة الكبيرة ذات المهارات المتنوعة والكتلة الضخمة من المستهلكين وذوى الحاجات المتنوعة تتيح إمكانيات تطور اقتصاد يتميز بالوفرة والتنوع، وهو أمر ضرورى للقيام بأى محاولة للاكتفاء الذاتى من الناحية الاقتصادية.

٨- ومن الناحية النفسية نجد إن العدد الضخم من السكان الذى ينمو بسرعة، يولد الثقة والعزة فى نفوس أفراد الأمة، ويشيع - من جانب آخر - مشاعر الرهبة لدى الأمم الأخرى ويكن للدولة أن تستفيد من هذه الحالة النفسية فى مساومة غيرها من الدول والتأثير فى سلوكها وموقفها الدولى.

تلك هى باختصار أبرز الجوانب الإيجابية للقوة البشرية وضخامة القاعدة السكانية فى أى مجتمع من المجتمعات. ويجب إلا يتبادر إلى ذهن القارئ أننا نتصور أن مجرد الزيادة العددية فى سكان أى مجتمع كفيلة بتحقيق هذه الأمتيازات، من التفوق العسكرى، إلى

القوة الاقتصادية، إلى القوة الدولية.. الخ، وإنما ينبغي أن ندرك تمام الإدراك أن هذه الميزات لن تتحقق إلا إذا ارتفع المستوى النوعي لأولئك السكان، فالإنسان الضعيف الفقير الجاهل لا يخوض حرباً منتصرة أبداً، والفرد المريض غير المدرب لا يستطيع أن يدير آلة في مصنع حديث، ناهيك على أن يكون مستهلكاً له احتياجات، ولعل الدول النامية مطالبة بأن تجعل من تلك القوة السكانية الكمية قوة سكانية نوعية متفوقة، وذلك هو السبيل إلى القوة الحقيقية. وقد يرى البعض أن هذا طريق طويل صعب، وتلك قضية أخرى، ولكن الحقيقة أن ذلك لا يمكن أن يتحقق في ظل فقر سكاني أو حتى تخلخل سكاني، فإن النوعية السكانية المطلوبة بالمستوى المنشود لا يمكن أن تأتي من فراغ، وإنما لابد أن يستند ذلك إلى قوة بشرية كمية هائلة.

الفصل الثالث

التطور التاريخي لفكر السكانى

أن فهم أى ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية، فهما علمياً صحيحاً لا بد وأن يكون بالرجوع إلى ظروف نشأتها وتطورها، والمسألة التى شغلت ولا تزال تشغل بال كثير من العلماء والمفكرين ورجال السياسة فى مختلف المجتمعات وعلى مر العصور لما لها من أهمية، لكون أن أثرها ذو فعالية على كافة نواحي الحياة ولقد جاءت أرائهم معبرة عن ظروف وواقع مجتمعاتهم فقد رأى البعض أن فى زيادة السكان قوة للدولة وازدياد لهيبتها وتقدمها. ورأى البعض الآخر أن تلك الزيادة تمثل عوامل تدهور وانحطاط للمجتمع، إلا أن هناك رأى ثالث يرى ضرورة أن يتناسب حجم الأسرة مع الموارد المتاحة فى المجتمع.

وتعد المسألة السكانية من أقدم المسائل التى اهتم بها الفلاسفة والمفكرين فى مختلف المجتمعات وخلال مراحل التاريخ المختلفة، فقد اهتموا بأمور السكان، من حيث تكاثرهم وحركتهم ومشكلاتهم الغذائية، وإن كانت تلك المحاولات غالباً ما تميل إلى الطابع الشخصى وروح المفكر وظروف عصره، ولما كانت تلك المشكلة ضرورية وأن الاهتمام بها لا يزال يجد صداه فى الوقت الحاضر ويؤثر على بعض نظريات السكان الحديثة.

وفى الماضى كان البعض يعتقدون أن زيادة السكان خير لهم وأنها من عوامل التقدم ومن ينبج أطفالاً عديدين يؤدى خدمة جليلة للمجتمع، وقد ظل هذا الاعتقاد سائداً فى أوروبا حتى القرن التاسع عشر تقريباً، حين بدأ الناس يغيرون موقفهم منه حيث أصبح الكثيرون يخشون كثرة النسل التى تؤدى بهم إلى الفقر.

وعليه يمكن القول بأن المشكلة السكانية وإن كانت تسيطر على اهتمامات المسؤولين فى مختلف مواقعهم وفى معظم الدول فى الوقت الحاضر، فإنها أيضاً شغلت المفكرين والفلاسفة منذ القدم، وإن اختلفت صورة تناولها من المنظور العلمى فى دراستها وطرق معالجتها.

وفيما يلى سوف نعرض لتطور الفكر السكانى من خلال الفكر الصينى القديم وفكرة كونفوشيوس عن السكان، ثم آراء المصريون القدماء فى المسألة السكانية، وأيضاً نعرض للفكر اليونانى القديم من خلال أفكار كل من أفلاطون وأرسطو وكذلك نعرض لآراء بن خلدون وبوتيرو فى النمو السكانى وذلك على النحو التالى:

١- الفكر السكانى فى الصين القديمة :

إن مسألة زيادة السكان وما إذا كانت خيراً أو شراً اختلف فيها الناس كثيراً تبعاً للظروف التى تحيط بهذه الزيادة، فالمجتمعات القديمة تعد النسل أمراً طبيعياً، بل واجباً مقدماً ليس للإنسان أن يجادل أو يشكك فيه، وقد عبر هذه الفكرة كونفوشيوس Confucius فى تعاليمه للصين، حيث رأى أن ازدياد السكان يؤدى إلى هبوط معدل إنتاج الفرد وانخفاض مستوى المعيشة مما يؤدى إلى ازدياد البؤس، ورأى من واجب الحكومة أن تقوم باستمرار بإعادة توزيع السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق المخلخلة سكانياً، كما أشارت كتابات الصينيون القدماء إلى أن محددات النمو السكانى تتمثل فى الآتى:

- إن الحروب تحد من النمو السكانى.
- إن زيادة معدلات الوفيات تحدث نتيجة لقلة الطعام.
- إن ارتفاع معدلات وفيات الأطفال يحدث نتيجة للزواج المبكر.

- إن انخفاض معدلات الزواج يحدث نتيجة لارتفاع تكاليف الزواج.

٢- الفكر السكانى فى مصر القديمة :
لقد اهتم المصريون القدماء بالمسألة السكانية فقد كانوا ينصحون أبناءهم بالإكثار من النسل، ويرون أن مفهوم السعادة يتجسد فى كثرة إنجاب الأطفال حيث أن هذا يؤدي إلى اكتساب الشخص مكانة اجتماعية مرتفعة، ومن الملاحظ أن وجهة النظر هذه لا تزال سائدة فى بعض القرى المصرية حتى الآن، حيث تنتشر عادة الزواج المبكر، والقيم التى تشجع على زيارة حجم الأسرة، مما يؤكد أن الزيارة السكانية فى مصر تحث عليها قيم متوازنة منذ القدم ويلزم تغييرها بدل جهود كبيرة.

٣- أفلاطون: ٤٢٧ - ٣٤٧ ق. م

يعتبر الفكر الديموجرافى لدى كل من أفلاطون وأرسطو، فكر ثابت ومستقر إلى حد ما، حيث يرى أفلاطون أنه من الضرورى التحكم فى إعداد المواطنين فى الدولة المثالية التى يجب أن تحتفظ بعدد ثابت لا يقل ولا يزيد عدد السكان حتى لا تكبر الدولة ولا تنقص ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وقد حدد أفلاطون للرجال والنساء سنا للزواج، فهو للنساء بين ٢٠ - ٤٠ وللرجال بين ٣٥ - ٥٥ من العمر، ورفض زواج المواطنين قبل وبعد هذه الأعمار حتى لا يتضخم المجتمع بنسل ضعيف. ويرى أفلاطون أنه فى حالة نقص السكان فإن هناك دوافع خاصة تعمل على زيادة النسل، كما أن الهجرة تعد من العوامل المساعدة على حل تلك المشكلة.

٤- أرسطو: ٣٨٤ - ٣٣٢ ق. م

ومثل أفلاطون، رأى أرسطو ضرورة الاحتياج إلى تحديد عدد

الأطفال، والمواطنين فى المجتمع، حيث رأى أن حجم السكان يجب أن يكون متوسط وثابت، وقد شبه السكان بالسفينة المبحرة، فإذا كان حجمها كبير أو صغير، فإن الملاحاة بالنسبة لها سوف تكون صعبة ومستحيلة، وقد تناول ارسطو موضوع السكان من عدة مسائل أهمها توزيع السكان ونموهم والحجم الأمثل لهم، فمن حيث توزيع السكان، رأى ضرورة تقسيمهم على وحدات المجتمع ما بين الأسرة ثم القرية ثم المدينة، كما عالج مسألة توزيع السكان على المهن المطلوبة فى المجتمع، مثل الزراعة والتجارة والصناعة والصيد وتربية الحيوان.

وفيما يتعلق بنمو السكان نجده يحذر من النمو غير المتناسب بين طبقات المدينة وما يترتب على ذلك من ثورات، فيشبه المدينة بالجسم الإنسانى، ويرى أنه مثل ما تنمو أجزاء الجسم الإنسانى بالتناسب، فكذا يجب أن ينمو السكان بتناسب مماثل بحيث لا يطغى عدد السكان فى طبقة ما على العدد فى طبقة أخرى.

أما من ناحية الحجم الأمثل للسكان، فيرى أرسطو انه إذا لم يحدد تحديداً ملائماً ستكون النتيجة الحتمية انتشار الفقر، وبالتالي انتشار الاضطرابات والفوضى لأن الموارد الاقتصادية لا يمكن زيادتها بنفس السرعة التى ينمو بها السكان ويمكن القول أن أفلاطون وارسطو اهتماماً كبيراً بشئون المجتمع وخاصة حجم السكان وعلاقته بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات البشرية، فالحياة الخيرة من وجهة نظرهما، هى الحياة الرغدة الآمنة التى يستطيع السكان أن يصلوا من خلالها إلى حد الاكتفاء الاقتصادى ويمكنوا من الدفاع عن أنفسهم وحماية وطنهم من العدوان، وقد أهتم كل من أفلاطون وارسطو بضرورة إقامة مجتمع مثالى يكون فيه عدد

السكان مناسباً لإمكانيات وموارد المجتمع بما يسمح للفرد أن يعيش حياة حرة كريمة ويسود بين أبنائه الأمن والطمأنينة. وقد أكدوا على أن يكون للسكان حجم أمثل لا يزيد عن موارد المجتمع ولا يقل إلى درجة عدم قدرة السكان على استغلال موارد المجتمع.

٥- ابن خلدون ١٣٣٢ - ١٤٠٦ م :

ابن خلدون عالم علامة ظهر فى القرن الرابع عشر، ووضع نظرية التغيرات الدائرية للسكان، حيث رأى أن هناك علاقة بين حجم السكان وظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعتبر ابن خلدون من أوائل الفلاسفة العرب الذين تطرقوا لبحث علاقة حجم السكان بالتقدم والعمران، حيث كانوا يعتقدون أن التكاثر السكانى سبب مباشر فى زيادة وسائل العيش والرفاهية، ذلك لأن زيادة عدد أفراد الجماعة وتقسيم العمل بينهم يؤدي إلى تطوير الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتنوع الحرف والوظائف وظهور القوة العسكرية للدولة واستتباب الأمن السياسى، كما أنه يمكن استغلال مصادر الدخل بشكل أمثل، وبالتالي يحدث التخلخل السكانى.

ويؤكد ابن خلدون على أن العلاقة بين السكان والتنمية علاقة متبادلة، فالنمو السكانى يؤدي إلى زيادة الثروة والرفاهية، وإن الثروة والنمو الاقتصادي يؤديان إلى زيادة السكان، ويرى أن التقلص فى حجم السكان يشكل أحد أسباب الخراب والتدهور للمجتمع فى مراحل أخرى من تطوره، فمع انحطاط الدولة يحدث الفقر والمجاعات التى تؤدي إلى تقلص حجم السكان نتيجة لانخفاض معدلات الزواج والإنجاب وارتفاع معدلات الوفيات.

ويؤخذ على آراء بن خلدون فى السكان أنها آراء نظرية

وصفية تحليلية لا تخضع لقوانين أو قواعد وأحكام عامة، ويمكن القول أن ابن خلدون حينما ربط بين السكان والثروة ورأى أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الثروة وبالتالي فإنه ينبغي على مجتمع فإنه يشجع على الزيادة السكانية إذا ما أحسن استغلالها في زيادة موارد المجتمع وبالتالي يحدث تقدم المجتمع واستقراره، وهو بذلك يؤكد أن الحجم الأمثل للسكان يرتبط بالموارد المتاحة للمجتمع.

٦-بوتيرو :

بوتيرو مفكر إيطالي ظهر في القرن السادس عشر واعتقد أنه خلال ٣٠٠٠ عام التي سبقت القرن الذي كان يعيش فيه، حدثت تغيرات في حجم سكان العالم ولكنها تغيرات بسيطة، حيث أنه لم يحدث تدخل في نمو السكان أو ثباتهم.

ووضع بوتيرو بعض القضايا التي تكون في جوهرها نظرية مالتس، فقد رأى أن مقدرة الإنسان على الإنجاب والتكاثر لا يحول دونها حائل، بينما تحول دون مقدرته على الإنتاج حوائل عديدة، وأن قصوره في إنتاج الطعام يحد من السكان، إذ أن هذه القصور يؤدي إلى الحرب والبؤس التي تعد من معوقات زيادة السكان، وقد اعتقد بوتيرو أن إنتاج الطعام قد وصل إلى حدوده القصوى، ومن ثم فإن أي زيادة مستقبلية في السكان لن تحصل على وسائل الحياة من سلع وخدمات وقد رأى بوتيرو أن التغير في حجم السكان يرجع إلى عاملين:

الأول: هو البنيان القوى للرجال، حيث أن الخصوبة الإنسانية تظل ثابتة وناطقة عبر التاريخ.

الثاني: هو المقدرة الطبيعية للشعب على الخصوبة، وهذا يتأتى من

خلال مقدار مساحة الأرض الخصبة والصالحة للزراعة التي يستحوذ عليها هذا الشعب والتي تمكنه من النمو والازدياد. فإذا لم يحدث ضبط للزيادة الطبيعية للسكان، فإن النوع الإنسانى سوف يتكاثر بشكل غير محدود، ويؤدى ذلك إلى نقص فى الطعام ولا يمكن وقف الزيادة السكانية إلا عن طريق تقييد حرية الزواج أو عن طريق الهجرة وإعادة توزيع السكان أو اعتبار ذلك جريمة حرب،

الفصل الرابع النظريات المفسرة للسكان

شغلت موضوعات السكان انتباه العلماء والمفكرين منذ زمن طويل، إلا أن البحث المنظم عن العوامل المؤثرة فى زيادة السكان ونموهم أو وقوفهم وتدهورهم لم يبدأ إلا حديثاً، وتعد دراسة نظريات السكان الركيزة الأساسية التى يمكن أن ينهض عليها فهم حقيقى للعمليات السكانية حيث أنها تبين الجهود المبذولة للكشف عن المتغيرات المؤثرة على تطور السكان، كما أنها تمدنا بالأساس الذى توضع فى ضوءه التنبؤات والبيانات السكانية فى مجتمع معين.

وفى الواقع أن السكان يتزايدون عن طريق مصدرين رئيسيين هما ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، ولقد كانت وجهات النظر تختلف حول قيمة المواليد ودلالة الوفيات من فكر إلى آخر ومن عقيدة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، فالبعض يرى فى زيادة السكان قوة للدولة وإزدياد لهيبتها وتقدمها، والبعض الآخر يرى أن تلك الزيادة معوقة للتنمية، وهناك رأى ثالث يرى ضرورة أن يتناسب حجم السكان مع المواد المتاحة فى المجتمع.

وفى هذا الفصل سوف نتعرض لأهم الآراء والنظريات التى تناولت المسألة السكانية للوقوف على تطور الفكر السكانى وتكوين رؤية عن مدى اهتمام المفكرين بالأمر السكانى فى جميع المجتمعات البشرية وعبر تطور التاريخ الإنسانى وذلك على النحو التالى:

- التفسير البيولوجى للنمو السكانى.
- التفسير الاقتصادى للنمو السكانى.
- التفسير الاجتماعى للنمو السكانى.

- التفسير الثقافي للنمو السكاني.

أولاً: التفسير البيولوجي للنمو السكاني:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تفسير النمو السكاني على أساس بيولوجي حيث يرون أن ارتفاع أو انخفاض الخصوبة يرجع إلى قوة أو ضعف العامل البيولوجي للإنجاب، إلا أنهم اختلفوا فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في القدرة على الخصوبة، ويمثل هذا الاتجاه كل من :

- توماس روبرت مالتس.

- مايكل توماس سادلر.

- توماس دبلدى .

- هربرت سينسر.

- كوارد جيني.

- جوزوى دى كاسترو.

(١) نظرية مالتس: ١٧٦٦- ١٨٣٤

توماس روبرت مالتس^(١) هو رائد الفكر السكاني والمؤسس الحقيقي للدراسات السكانية الحديثة، فهو أول من استخدم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لتأييد نظريته بصدد حركة النمو السكاني

^١ (ولد توماس روبرت مالتس فى ١٤ فبراير عام ١٧٦٦، فى غربى دور كنج بانجلترا، وتلقى تعليمه بجامعة كامبرج، وكان يتصل عن طريق المراسلة بكبار المفكرين فى العالم مثل جان جاك روسو وكوندريسيه الفرنسيين، ووليم جودين، الانجليزى، وكان مهتما بالدراسات الاقتصادية المرتبطة بالحياة الاجتماعية للسكان فقد كانت مشكلة زيادة السكان وتوفير الحاجات الضرورية لهم هى الأمر الذى يشغل تفكيره.

والتغيرات التي تطرأ عليه واثراً ذلك فى الاقتصاد القومى عموماً ورفاهية الإنسان على وجه الخصوص. وقد أحدثت نظريته فى العلوم الاجتماعية ما أحدثته نظرية داروين فى العلوم الطبيعية من دوى وما زال لتلك النظرية صدى لدى المفكرين بين مؤيد ومعارض.

وقد رأى مالتس أن الإنسان محكوم بقوتين لا سبيل إلى تجاهلها أبداً وهما الطعام والجنس، وقد بنى نظريته فى السكان على أساس أن المخلوقات البشرية والحيوانية والنباتية تميل إلى الزيادة بسرعة تفوق السرعة التى تنمو بها مقومات الحياة، أى أنه رأى أن قدرة السكان على التزايد أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، وقد صاغ ذلك حسابياً حيث رأى أن تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية، بينما لا تزداد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية وذلك على النحو التالى:

السكان	١	٢	٤	٨	١٦	٣٢	٦٤
وسائل العيش	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧

وكان مالتس يقصد بهذه النسب توضيح الفرق بين قدرة السكان على الزيادة وقدرة الأرض على إنتاج اسباب العيش للإنسان. وبناء على ذلك فقد أعتقد مالتس أن عدد السكان يتضاعف كل ٢٥ عاماً، فإذا فرض أن عدد السكان اليوم: (١) فإنه يصبح بعد ٢٥ سنة (٢)، وبعد ٥٠ سنة (٤) وبعد ٧٥ سنة (٨) وبعد مرور ١٠٠ سنة (١٦) فى حين أن الطعام يزيد فى نفس الفترات من (١) إلى (٢) إلى (٣) إلى (٤) أى أن نسبة الطعام إلى السكان تبدأ ١ : ١ وبعد ١٠٠ سنة تصبح ٥ : ١٠٠.

ولما كانت قدرة الإنسان على النسل تفوق قدرة الأرض على

الإنتاج الغذائي وخاصة أن الأرض يحكمها قانون الغلة المتناقصة^(٢)، بينما الجنس يتجدد مع كل جيل، فإن النتيجة لذلك هي أن النسل الزائد عن مقادير الغذاء الممكنة سيضطر إلى التقاتل على ما هو أقل من حاجة الطبيعة إلى الغذاء.

ومعنى هذا أن هناك ميلاً مستمراً لدى الجنس البشرى للتزايد بمعدل أسرع مما فيه من قوت والنتيجة الحتمية لذلك هي قصور عرض المواد الغذائية عن ملاحقة الزيادة السريعة فى عدد السكان مما يقود إلى حدوث صراع محقق وأكد بين البشر، الأمر الذى يتولد عنه تلقائياً إنتشار المجاعات، وتفشى الأوبئة وقيام الحروب بين الناس مما يعمل على رفع معدل الوفيات بينهم والتخفيف من حدة تزايدهم.

ويرى مالتس أن ميل الإنسان إلى التناسل هو من القوة بحيث يقتضى دوام وجود الفقر الشديد لأنه لا يستطيع أن ينتج ضروريات الحياة بالسرعة الكافية. بحيث تتمشى مع الخطى التى يسير بها تكاثره، ويرى أن المجتمعات الواعية لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي وتنتظر النتيجة بسلبية تامة، لأن زيادة السكان عن الحد الملائم لكمية الطعام، ستضطر الطبيعة إلى التدخل من خلال ضوابطها العنيفة التى لا تعرف الرحمة. ويستطيع الإنسان أن يحد من تكاثره

(٢) قانون الغلة المتناقصة: يعنى أن زراعة قطعة معينة من الأرض - على افتراض بقاء خصوبتها ثابتة- لا تنتج إلا ما تستطيع إنتاجه، حيث أن لها حداً للإنتاج لا يمكنها تجاوزه وهو ما يسمى بالإنتاج الحدى للأرض، وعندما تبلغ الأرض هذا الحد يعترىها الإجهاد ويبدأ إنتاجها فى التناقص مهما أعطيت من عمل ورأس مال، وهذا يسمى بقانون الغلة المتناقصة.

باختيار أحد أسلوبين:

الأول: طوعى ويتمثل فى الالتزام "بضوابط معنوية" وهو أن الإنسان قادر عليه دون سائر المخلوقات الأخرى ويتمثل فى العفة وتأجيل الزواج وضبط النفس والامتناع عن العلاقات الجنسية، وقد انطلق مالتس فى آرائه عن موانع الزواج والتناسل من آراء افلاطون فى جمهوريته المثالية التى تضمنت عدم زواج الرجال الذين فى عمر أقل من الثلاثين عاماً والذين لم تنطبق عليهم قواعد الزواج، وقد بين مالتس أن افلاطون قد وضع موانع للزواج ولكنها غير كافية ولم يعطى موضوع السكان الاهتمام الكاف منذ أن وضع فكرة الدولة المثالية فى المجتمع التى تقوم على نظام من العدالة الاقتصادية.

الثانى: حتمى وسيفرض على الإنسان ولا مفر منه إذا عجز عن وقاية نفسه بعدم تبنيه للضوابط المعنوية، ويتمثل ذلك فى تدخل الطبيعة بضوابط اسمها مالتس "الضوابط الإيجابية" وهى التى تنطوى على كل عوامل البؤس التى تنقص عدد السكان من خلال زيادة الوفيات والتى تتمثل فى ثلاثي الخطر: المرض - الحرب - المجاعة والتى تعيد التوازن بين السكان والموارد المحدودة.

فالمرض ينشأ ضعف الأجسام بسبب نقص التغذية والجهد المضاعف الذى سيضطر السكان إلى بذله لإنتاج مزيد من الطعام. والحرب تنشأ من الصراع الحتمى الذى لا بد من وقوعه بين من يواجهون الموت بسبب نقص الطعام، فيضطر الأقوياء منهم إلى سحق الضعفاء لاغتصاب الطعام وحرمان غيرهم منه.. أما المجاعة فهى النتيجة النهائية التى تعانى منها المجتمعات الكثيفة مما يؤدي إلى تساقط آلاف من الناس موتى بسبب المجاعة التى تقضى عليهم

دون أن يستطيعوا مقاومتها لأنها من فعل الطبيعة التي تأبى أن يبقى على وجه الأرض من لا تستطيع إطعامه.

ولقد ظل مالتس طيلة حياته يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن شهوات الإنسان الجنسية وحاجاته المادية في تعارض رئيسي، وليس هناك أقل دلالة على أن شهوات الإنسان الجنسية تتعرض لأي تغير وبهذا فالإنسان محكوم عليه بالآلم الناجم من إبقاء عدد السكان أكبر من موارد العيش المتاحة التي تعيشهم في سر.

وبناء عليه فإن مالتس يوجه اللوم كله إلى الإنسان ما لم يبدأ بإصلاح نفسه لكي يتحقق التوازن بين السكان الموجودين في منطقة ما وبين الموارد التي يمكن أن تفي بها هذه المنطقة. وبهذا ألبس مالتس نظريته ثوب التشاؤم.

وقد لاقت آراء مالتس في السكان تأييداً وقبولاً لدى كثير من علماء الإحصاء والاقتصاد السياسي في إنجلترا وأوروبا، فقد ايدها ريكاردو Ricardo كما رأى فيها جون ستيوارت مل Jdin Stewart Mill العلاج الوحيد لأمراض المجتمع كلها، ومع ذلك فقط وجهت إلى مالتس موجه شديدة من النقد ولعل أهمها:

أنه ليس من الضروري أن يؤدي تزايد السكان إلى انخفاض مستوى المعيشة، وإذا كان ذلك ممكناً في بعض الدول النامية بسبب ضغط السكان وترك الاقتصاد القومي دون تنمية كبيرة، فإنه لا يحدث في بقية دول العالم. وأيضاً إذا كانت الشهوة الجنسية هي التي تدفع الفرد إلى التناسل والإنجاب، وإذا صحت فعالية ذلك في المجتمعات التقليدية فإن حدثها قد خفت في المجتمعات الراقية التي تحاول أن ترقى بغريزة أفرادها.

وقد أخذ على مالتس أيضاً أنه لم يحاول فى مسألة التوسع الرأسى للأراضى الزراعية وذلك بتحسين طرق الإنتاج وانتقاء البذور واستخدام الأسمدة، وتحسين نظام الرى ومقاومة الآفات النباتية وما لذلك من أثر فى رفع معدلات الإنتاج الزراعية بصورة ملموسة. كما أن مالتس لم يدخل فى حسابه سوى المواد الغذائية وأهمل كل نواحى المعيشة الأخرى كالموارد الطبيعية والاختراعات والتنظيم الاجتماعى. وكذلك لم يفضن مالتس إلى أهمية التقدم العلمى الذى ساعد على زيادة المواد الغذائية، وبالتالي أحدث توازناً بين السكان والموارد.

ومما سبق يمكن القول أنه بالرغم من الانتقادات التى وجهت إلى نظرية مالتس، إلا أنها قد أثرت الفكر السكانى الحديث ثراءً كبيراً وأثرت فى أفكار وآراء بعض العلماء المهتمين بالدراسات السكانية ولاقت انتشاراً واسعاً بين الأوساط العلمية وفجرت جدلاً شديداً فى المسألة السكانية فكان لها من يؤيد ومن يعارض، وما زال صداها سارياً حتى الآن، فهى بحق رائدة للنظريات السكانية وأدى الجدل العلمى حولها من قبل العلماء والمفكرين إلى حدوث تراكم معرفى فى مجال الدراسات السكانية قد يساعد فى الكشف عن الحقيقة .

(٢) نظرية سادلر : ١٧٨٠ - ١٨٢٥

مايكل توماس سادلر Michel T. Sadler هو رجل أعمال وعضو فى مجلس العموم البريطانى ومصالح اجتماعى، قدم مساهمة جدلية فى الأدب السكانى، وكان معاصراً لمالتس وقد رأى أن القانون الطبيعى الذى يحكم نمو السكان يتناقض تماماً مع القانون الذى جاء به مالتس حيث يرى أن مبدأ تزايد الجنس البشرى هو أن قدرة الإنسان على التناسل تتناسب تناسباً عكسياً مع عدده، وأن تكاثر السكان

عملية بيولوجية تتحكم فى نفسها بنفسها، فإذا ما وصل بلد من البلاد إلى درجة من الكثرة تدخلت العوامل البيولوجية لحمايتهم من التضخم الزائد عن طريق إنقاص قدرة الإنسان الفسيولوجية على الإنجاب. ويرى سادلر أن القدرة على التناسل لا تتأثر بالبوأس والرزية كما ذهب مالتس ولكنها تتأثر بالسعادة والغنى، ويرى أن الحرمان من الترف يشجع على التناسل وذلك يحدث فى المجتمع القليل العدد والمتناثر الأفراد، وعندما ينتقل الإنسان من مرحلة الصيد إلى مرحلة الرعى ثم إلى مرحلة الزراعة، ثم إلى المرحلة الحضارية المتقدمة فسوف يؤدي ذلك إلى تقسيم العمل وبالتالي يتفرغ البعض للأعمال الأدبية والثقافية وتزداد وسائل العيش بدرجة كبيرة وينتشر الرخاء، وفى كل مرحلة من مراحل التقدم هذه ينخفض التزايد السكانى إلى أن يتوقف نهائياً عندما يضمن المجتمع أقصى درجة ممكنة من السعادة لأكبر عدد ممكن من الأفراد.

ومما يؤخذ على هذه النظرية أن سادلر يرى أن الإنسان سيفقد طبيعياً القوة التى تسمح له بالمحافظة على معدل الإخصاب، ومن ثم سينظم النسل تلقائياً، وبدون أى مجهود إرادى أو إجبارى من جانبه، وهذا أمر يصعب تحقيقه من الناحية التطبيقية، أما من الناحية النظرية، فإنه حتى وإن فرض جدلاً أن هناك علاقة عكسية بين الكثافة والقدرة على الإنجاب، فإن سادلر لم يبين القوى المتسببة فى وجود هذه العلاقة، كما لم يوضح طبيعة وظروف المرحلة الحضارية المتقدمة حيث الإنتاج المادى الأقصى، والكثافة السكانية القصوى.

مما سبق يتضح أن سادلر يعتقد أن سعادة الإنسان تتحقق

عن طريق حدوث التوازن بين عدد السكان وموارد المجتمع، وهكذا يبدو التفاؤل في مستقبل السكان اقتصادياً على أساس طبيعي عند سادلر وذلك على العكس تماماً من آراء مالتس في السكان. ومن ثم يمكن القول أن محاولة سادلر تعد ضرباً من التفاؤل الخيالي الذي يصعب تحقيقه في الواقع التطبيقي.

(٣) نظرية دبلدى: ١٧٩٠-١٨٧٠

توماس دبلدى Thomas Doubleday هو اقتصادياً وفيلسوفاً اجتماعياً أنجليزياً مثل سادلر، وقد اعتقد أنه جاء بقانون طبيعي يحكم نمو السكان ومختلف عما جاء به سادلر، فقد أكد على أهمية التغذية للسكان، حيث رأى أنه عندما يتعرض الجنس البشري أو الحيوانى أو النباتى للخطر، وخاصة عندما ينجم هذا عن نقص فى الغذاء فإن الطبيعة تبذل جهوداً مناسبة لحفظه وبقائه وذلك بزيادة القدرة على الإنجاب أو الخصوبة، ومن ثم فإن دبلدى يعتقد أن حالة النقص فى المتاح من الغذاء تؤدي إلى زيادة القدرة على التكاثر، بينما حالة الوفرة تؤدي إلى تناقص هذه القدرة، وقياساً على ذلك يوجد أعظم تزايد للسكان بين الفقراء فى المجتمع، أما الأثرياء الذين ينعمون بكفاية الغذاء فإن عددهم فى نقصان مستمر، وبين طبقتى الفقراء والأغنياء طبقة وسطى يحصل أفرادها على كفايتهم من الغذاء وتكون نسبة التوالد بينهم ثابتة.

وينتهى دبلدى من ذلك إلى أن أية أمة يكون الثراء فيها كافياً لإيجاد التوازن بين الفقراء المتزايدى، والأغنياء المتناقصين يصبح عدد السكان ثابتاً، وأية أمة يكثر فيها المجتمعات الفقيرة سيئة التغذية فإن السكان يتزايدون زيادة متناسبة مع الفقر وينتج عن ذلك انحطاط

ونقص فى الغذاء، ويرى دبلدى أن هذا هو القانون الحقيقى العظيم للسكان.

إن ما يؤخذ على هذه النظرية هى أنها لا تستند إلى حقائق، حيث لا يوجد برهان قاطع على أن الاختلافات فى التغذية له أثر فعال فى قدرة الأفراد على التكاثـر.

ويمكن القول أن الأمر قد أخلط على دبلدى فخلط بين الزيادة الفعلية للسكان التى تنتج على الفرق فى نسبة المواليد ونسبة الوفيات وبين القدرة على الإنسال.
(٤) نظرية سبنسر ١٨٢٠-١٩٠٣:

هربرت سبنسر H. Spencer عالم اجتماع وفيلسوفاً انجليزياً، نظريته فى السكان شبيهة فى بعض النواحي بنظيرتى كل من سادلر ودبلدى، من حيث اعتقاده فى قانون طبيعى يبعد الإنسان عن أية مسئولية فى التحكم فى زيادة عدد أفرادـه.

ويعتقد سبنسر أن سبب التغير فى القدرة على التكاثـر يرجع إلى تزايد درجة التعقيد فى التنظيم الاجتماعى الذى يؤدى إلى بذل كميات متزايدة من الطاقة فى أنشطة غير تكاثرية، ويرى سبنسر أن هناك تنافر أو تضاد بين العملية التى بها يطور الإنسان شخصيته والعملية التى يزيد بها من أعداده، أى أنه كلما زادت طاقة الفرد المبذولة فى عملية تطوير شخصيته، كلما قلت كمية الطاقة المتاحة لعملية التكاثـر.

ويرى سبنسر أن هناك تعارضاً بين التناسل والنضوج الذاتى، لأن المخلوقات كلما ارتفعت وتطورت من الأشكال الدنيا للحياة نقصت خصوبتها، فإذا كانت الأجسام العضوية الدنيا ذات قدرة ضعيفة جداً

مما يجعلها لا تستطيع المحافظة على نفسها فإنها تتكاثر بدرجة كبيرة حتى لا تفنى، وإذا كانت الأشكال العليا للأجسام العضوية تنفق جزءاً كبيراً من قوتها ونشاطها الحيوى فى إنضاج ذاتيتها وبناء شخصيتها فإنه لا يتبقى لها إلا القليل لبذله فى مجال التوالد والإنجاب.

وعلى عكس ما ذهب إليه دبلدى يعتقد سبنسر أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل لأن الحياة عند كثير من المخلوقات تبدأ فى وقت من العام يكون فيه الدفاء كبير وتتوفر المؤونة الغذائية الكثيرة وهى تسهل بدورها حياة الفرد مما يؤدى إلى تزايد السكان الذى يؤدى بدوره إلى زيادة التقدم والرقى البشرى.

ويعتقد سبنسر أنه لا يوجد سبب للخوف من الزيادة السكانية إذا كانت هذه الزيادة تتمشى مع القيم الجديدة للإنتاج وظروف الحياة التى تتطلب الالتزام بالضوابط المعنوية التى تتمثل فى العفة وتأخير الزواج والامتناع عن العلاقات الجنسية.

ويرى سبنسر أنه مع التقدم الحضارى مستقبلاً، وبما يساعد ذلك على الفردية، وهذا التقدم سوف يتبعه انخفاض فى الخصوبة وبالتالي يتوقف النمو السكانى.

إن ما يؤخذ على نظرية سبنسر هو ما أخذ على نظريتى كل من سادلر ودبلدى من قبل حيث أنه قد ركز على القدرة على التكاثر وأهمل النمو السكانى الواقع فعلاً والذى يجب أن يكون محل التفسير الأساسى.. كما أنه لا يوجد أدلة كافية للتسليم بالأثر غير الملائم للإجهاد الذهنى على القدرة على التكاثر، وإن كان هناك رأى شائع بين الأوساط الطبية بوجود هذا الأثر إلا أن ذلك لم يثبت بشكل قاطع. كما أن الخصوبة المتناقصة لا ترجع إلى تغيرات فسيولوجية فى بناء

الإنسان بقدر ما ترجع إلى الرغبة في تحديد حجم الأسرة باستعمال ما وفره العلم من وسائل حديثة لضبط النسل.

ويمكن القول أن سبنسر ركز على أهمية التغذية الجيدة في القدرة على التناسل وتجاهل أهمية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع والتي لها أثر فعال في تحديد حجم الأسرة، حيث أن التصنيع والتعليم وخروج المرأة للعمل تعد من أهم العوامل المساعدة على انخفاض السكان.

(٥) نظرية جيني Corrado Gini:

كورادو جيني هو مفكر اجتماعي إيطالي ولد في عام ١٨٨٤ واهتم بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشراً على تطور وتغير المجتمع. وتعد نظريته محاولة لتفسير المسألة السكانية، وأيضاً محاولة لوضع قانون عام للتطور الاجتماعي، حيث يرى أن دورة النمو السكاني في المجتمع تشبه دورة حياة الفرد حيث يرى أن المجتمع يمر بمراحل ثلاثة هي مرحلة النشأة والتكوين ومرحلة التقدم والازدهار ومرحلة الاضمحلال والفناء، ففي المرحلة الأولى يتميز المجتمع بمعدل خصوبة مرتفع وعدم وجود تمايز طبقي بين أفراده، وفي المرحلة الثانية يحدث تناقص في الخصوبة وخاصة بين الطبقات التي تتجه إلى أعلى السلك الاجتماعي، وعندما تحاول نسبة من سكان الطبقات الدنيا الصعود في السلم الاجتماعي لتملأ الفراغ الناجم عن انخفاض انسال الطبقة العليا، فإنها ما تلبث بدورها أن تلقى مصير سابقتها، الأمر الذي ينعكس أثره على نقص الخصوبة في المجتمع عموماً، أما في المرحلة الأخيرة فإن عدد السكان يتناقص خاصة في المناطق الريفية نتيجة لنمو التصنيع والتوسع في هجرة

العمالة من الريف إلى الحضر. وأهم مظاهر الحياة فى تلك المرحلة إهمال الأرض الزراعية نتيجة لنقص الأيدى العاملة، فتحل الأزمات وتدهور الأحوال الاقتصادية.

ويرى جينى أن للسكان أهمية عسكرية حيث أن الأمم الكبيرة العدد يمكنها تحقيق التفوق العسكرى إذا توافرت لديها عوامل التنظيم والتنمية الاقتصادية، وأيضاً للسكان مكانة فى الميدان الاقتصادى، فالبلاد كبيرة العدد تسيطر على الأسواق العالمية بكمية ما تنتجه وتصدره وبكمية ما تستورده، وكذلك فإن للسكان أهمية ثقافية، فاللغات التى يتحدث بها عدد كبير من البشر والتى ينتشر بها عدد وفير من الكتب، كقيلة بأن تبسط آراءها وأفكارها وحضارتها على الشعوب قليلة العدد أو اللغات محدودة الانتشار.. كما أن العدد الكبير من السكان يتيح فرصة أوسع لاختيار أفضل الأفراد فى ميادين التخصص المختلفة. كما أن الموقع الجغرافى للقطر له أثره على حجم سكانه، ومقدار القوة المطلوبة للدفاع عنه، فالأمم القارية تحتاج إلى أعداد كبيرة للدفاع عنها بعكس الأقطار التى تحيط بها البحار حيث يكون الدفاع عنه سهلاً.

ويرى جينى أن لمساحة القطر وحجم سكانه أهمية كبيرة، فالأقطار الصغيرة تقل أهميتها فى حالة توقف السكان عن الزيادة، كما أن الأقطار الكبيرة قد تفقد أهميتها فى حالة تزايد السكان وعدم زيادة الموارد الطبيعية اللازمة لهم ولكن الأقطار متوسط الحجم تظل مستقرة وآمنة، وكذلك فإن لصفات الشعوب وثقافتهم والمناخ الجغرافى دور هام فى الحجم المناسب للسكان. ويؤخذ على نظرية جينى أنها تفترض وجود قوة طبيعية تعمل على تحديد السكان بالارتفاع

والانخفاض تتمثل فى العوامل البيولوجية وضعف القدرة على الإنسال، وهذا افتراض يصعب قبوله ذلك لأن العلم قد أوضح خطأ التفسير استناداً إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الإنسان التحكم فيها وضبطها، ويمكن القول أنه ليس ضرورياً أن يتميز كل مجتمع فى مرحلة تكوينه بدرجة خصوبة مرتفعة وبزيادة سريعة بين سكانه، وقد يصح ذلك فى بعض المجتمعات، وقد لا يحدث إطلاقاً فى مجتمعات أخرى.
(٦) نظرية كاسترو:

جوزوى دى كاسترو Josue de castro هو كاتب برازيلي له أهداف نبيلة تتعلق بالمشكلة السكانية، حيث يرى ضرورة العمل على توزيع الظلم وسيادة العدالة بين الناس، فقد رأى أن هناك علاقة بين نقص الطعام والخصوبة. حيث أن الفقر وما يرتبط به من نقص فى التغذية يؤدي إلى زيادة النسل، كما أن الجوع يؤثر نفسياً على الإنجاب، إذ يؤدي إلى تعويض هذا الإحباط عن طريق الإفراط فى الغريزة الجنسية، وقد دلل على ذلك بأن الأمم التى يوجد بها نقص فى الطعام يرتفع بها معدل المواليد، كما هو الحال لدى الأسر فى الأقطار الآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية، وهكذا فإن الجوع فى نظر كاسترو هو المسئول عن زيادة النسل بين الطبقات الفقيرة، ويمكن القول أن جينى قد ارجع الزيادة السكانية إلى عامل واحد، رغم أن ذلك يتوقف على عوامل كثيرة أهمها عادات وقيم المجتمع وعدم انتشار التعليم والوعى الثقافى بين الأفراد.

ثانياً: التفسير الاقتصادى للنمو السكاني:

يرجع التفسير الاقتصادى للظواهر السكانية إلى عهد قديم، بل هو أول تفسير قدمه المفكرون لهذه الظاهرة، ومن رواد هذا الاتجاه

آدم سميث Adam Smith وسيدنى هـ كونتز S. Contz والكسندر

موريس كارسوندرز Alexander morris. Carr saunders

(١) نظرية سميث : ١٧٢٣ - ١٧٩٠ :

ولد آدم سميث وتربى فى اسكتلندا، وكانت له رؤية واسعة ورغبة فى تحسين الظروف المعيشية للسكان أينما يوجدون وطوال حياتهم من المهد إلى اللحد، وهو أول من بين المسألة السكانية وقانون العرض والطلب، ويرى أنه فى حالة وجود زيادة فى عدد السكان وقلّة فى فرص العمل فإن الأحوال الاقتصادية سوف تحول دون إقبال الأفراد على الزواج والإنجاب، أما إذا توافرت فرص المال بكثرة تفوق الارتفاع فى الكثافة السكانية فإن أجور الأفراد ترفع وتحسن تبعاً لذلك حالتهم الاقتصادية فيقدمون على الزواج والإنجاب إلى أن تعود الحالة السكانية إلى التوازن.

وينظر آدم سميث إلى ثبات حجم السكان على أنه دليل على نجاح المجتمع، ويرى أن زيادة الثروة تؤدي إلى زيادة السكان، وقد أخذ على هذه النظرية أن آدم سميث ربط بين زيادة السكان وقانون العرض والطلب، أى بين زيادة أو انخفاض الأجور وبين ارتفاع أو انخفاض معدلات الزواج والإنجاب، وهو ربط بعيداً عن الواقع، حيث أن المسألة ليست مسألة عرض وطلب كما ذهب سميث ولكنها وعى اجتماعى ناشئ عن قدر من التعليم والثقافة بحيث يجعل الناس يميزون بين ما هو نافع لهم وما هو ضار لمصلحتهم ومستقبل ابنائهم، ومما سبق يتبين أن نظرية آدم سميث تبدى بعض التفاؤل إزاء آية زيادة سكانية، لأن هذه الزيادة من وجهة نظرة ستؤدى إلى زيادة فى الأجور العمالية وإلى زيادة فى تجميع رؤوس الأموال

واستثمارها، وبذلك يشيع الرخاء فى المجتمع.
(٢) نظرية كونتز:

حاول سيدنى كونتز S. Coontz تفسير السلوك الديموجرافى بالرجوع إلى عوامل اقتصادية بحتة وخاصة المرتبطة بالطلب على العمل، ويرى أن مقدار العمل المطلوب ليس هو العامل الوحيد الذى يحدد الزيادة السكانية كما ذهب آدم سميث، ولذلك فقد أدخل كونتز عاملاً آخر هو نوع العمل المطلوب، حيث يرى أن زيادة الطلب على الأعمال التى لا تحتاج إلى مهارة يودى إلى ارتفاع الخصوبة فى حين أن زيادة الطلب على الأعمال التى تحتاج إلى مهارة لا تودى بالضرورة إلى ارتفاع الخصوبة لاحتياجها إلى تكاليف كبيرة قد لا تستطيع الأسرة عليها.. وبذلك فسر كونتز العلاقة بين الخصوبة والدخل وانتهى إلى أنه إذا كان الأغنياء أقل إنجاباً من الفقراء فإن ذلك يرجع إلى أن المهن التى يمارسها الأولون تتطلب إعداداً طويلاً وتكاليفها كثيرة، كما يرى كونتز أن نمو السكان يتوقف على مدى تغيير الوظيفة الاقتصادية للأسرة حيث أن تولى الأولاد عن وظيفتهم الإنتاجية داخل الأسرة أدى إلى افتقارهم لقيمتهم الاقتصادية، وبالتالي إلى انخفاض الخصوبة، كما أن خروج المرأة للعمل جعلها ترغب فى الحد من الإنجاب، وإن ما يؤخذ على نظرية كونتز أنه أرجع الزيادة السكانية إلى نوع العمل وما يتطلبه من تكاليف للإعداد والتدريب وأثر ذلك على معدلات الخصوبة وتجاهل أن هناك عوامل اجتماعية أخرى لها أثر على الإنجاب مثل التعليم وخروج المرأة للعمل وعادات وتقاليد وقيم المجتمع.

(٣) نظرية كارسوندرز:

تهتم هذه النظرية بالعلاقة بين السكان والموارد وقد وجدت

عناصرها الأساسية فى معظم أعمال الاقتصاديين المهتمين بالقضايا السكانية وهم يرون أن الحجم الأمثل للسكان هو الحجم الذى يتناسب ودرجة الرخاء الاقتصادى العام، وقد برز هذا الاتجاه بشكل واضح من خلال آراء الكسندر موريس كارسوندرز حيث تقوم نظريته فى السكان على أساس أن الإنسان قادر على التحكم فى إعدادة، والوصول إلى الحجم الأمثل من السكان وذلك بعد استغلال البيئة من جميع نواحيها طبيعياً وبشرياً.

ويرى كارسوندرز أن قياس الحجم الأمثل للسكان يتم عن طريق متوسط الدخل الفردى، فإذا كان الدخل متزايداً دل ذلك على أن المجتمع بحاجة إلى مزيد من السكان وأنه لم يصل إلى الحجم الأمثل، وإذا وصل الدخل إلى حد معين وبدأ بعدة فى الهبوط التدريجى فإن النقطة التى يستقر عندها الدخل هى الحجم الأمثل للسكان، فعلى سبيل المثال إذا وجد أن مساحات شائعة من الأرض الخصبة لم تزرع بعد فإن ذلك يعد دليلاً على أن هذا المجتمع لم يصل بعد إلى الحد الأمثل للسكان. . وفى المقابل إذا لوحظ بأن مستوى المعيشة فى أى مجتمع ينخفض من عام إلى آخر، فهذا دليل كاف على أن هذا المجتمع قد تعدى الحجم الأمثل للسكان. وفى إضافة مفيدة إلى أدب السكان، حاول كارسوندرز أن يثبت العلاقة المثالية بين السكان ومصادر الطبيعية التى يمكن ملاحظتها خلال التاريخ الإنسانى، حيث رأى أن الزيادة السكانية تخضع إلى حد كبير لأفكار السكان أنفسهم عن العدد الأمثل الذى يتناسب مع الظروف الاقتصادية التى يعيشون فيها.

وقد مارست بعض المجتمعات الإنسانية عادات وتقاليد مثل

إجهاض الجنين وواد الأطفال وإطالة مدة الرضاعة وتقييد الاختلاط وتأخير الزواج بقصد خفض الخصوبة للوصول إلى كثافة سكانية مقبولة.

أن أية دولة صناعية تكون أكثر رفاهية، وأحسن حالاً لو أصبح سكانها أقل اليوم عما كانوا عليه بالأمس، لأن نقص عدد السكان سيؤدي حتماً إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق دخل أفضل ورفاهية اقتصادية أكبر للفرد، ولكن النقص في حجم السكان عن مستوى معين يفقد المجتمع واقتصاده المزايا الهامة للإنتاج الكبير.

وعليه يمكن القول أن نظرية الحجم الأمثل تقف موقفاً وسطاً بين من هم يشجعون على زيادة السكان ومن هم يتشائمون من تلك الزيادة، ويرى أصحاب تلك النظرية ضرورة الوصول إلى حجم أمثل للسكان يختلف باختلاف ظروف كل مجتمع عن الآخر.

ثالثاً: التفسير الاجتماعي للنمو السكاني:

النظريات الاجتماعية هي التي تقوم على أساس أن نمو السكان ليس موضوعاً لأي قانون طبيعي ثابت وإنما يخضع للظروف الاجتماعية التي يعيش الناس في ظلها، وأهم من كتب في هذا الاتجاه كارل ماركس ، ووارن تومسون.

(١) نظرية ماركس ١٨١٨ - ١٨٨٢ :

كارل ماركس Karl Marx من أشد الناقدين لرؤية مالتس في السكان حيث يرى أنه لا يوجد قانون عام ثابت لتفسير الظاهرة السكانية ولكن لكل مجتمع ولكل مرحلة من مراحل الإنتاج قانوناً خاصاً بها ينطبق عليها وحدها.

ولقد رفض كارل ماركس ما ذهب عليه مالتس من أن فقر

وشقاء الإنسان يعود إلى ميله الطبيعي لخلف عدد من الأطفال يزيدون على قدرته على إعالتهم، ويرى ماركس أن الفقر والبؤس يعودان إلى النظام السائد في المجتمع ومدى ما يسهم به هذا النظام من إتاحة الفرص لتشغيل كل أفراد المجتمع.

ويرى أن طبيعة العلاقات الاقتصادية في المجتمعات الصناعية الأوروبية هي مصدر المشاكل، ولم يتصور ماركس أن المالتوسية قدمت فكرة تنهض بسكان العالم.

ويؤخذ على هذه النظرية أن كارل ماركس تجاهل العوامل التي تؤثر في النمو الحقيقي للسكان حتى في ظل النظام الاشتراكي.

(٢) نظرية كنجرلى ديفنز: K. Davis

كنجرلى ديفنز هو عالم اجتماع أمريكي يرفض النظريات التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي بالرجوع إلى عامل واحد فقط كالعامل الاقتصادي أو الثقافي للتهرب من التغيرات المعقدة، وتسمى نظريته بنظرية التوازن الاجتماعي، ويرى أن المجتمع يميل دائماً نحو التوازن - ليس التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة - وإنما يقصد به التوازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي التي تعمل على تحقيق أهداف المجتمع الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسية التي يرمى إليها المجتمع. وإذا اختل هذا التوازن نتيجة لزيادة متطلبات البناء الاجتماعي أو لزيادة السكان أو للاثنتين معاً، يميل السكان إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات معينة أو ما يسميه ديفنز "بالمغيرات الوسيطة" كتأجيل الزواج أو تنظيم الأسرة أو الإجهاض.

وقد حاول ديفنز تطبيق نظريته على التطورات السكانية التي

حدثت فى الدول المتقدمة. ويرى أن السبب الحقيقى فى هبوط عدد المواليد فى تلك الدول هو إمكانية الاستفادة من الرفاهية المتزايدة وارتفاع تكاليف التنشئة الاجتماعية اللازمة لإعداد الأطفال مما أدى إلى ظهور استجابات متنوعة مثل تأخير الزواج واستعمال وسائل منع الحمل والإجهاض والهجرة الخارجية.

ويرى ديفز أن الطبيعة الحضرية تشجع على انخفاض الخصوبة السكانية، فالناس فى المجتمعات الحديثة لديهم قلة من الأطفال لأنهم ليسوا بحاجة إلى الأسرة الكبيرة، حيث أن القيمة الاقتصادية لكثرة الأطفال قد ضعفت واصبحوا يمثلون عبء اقتصادى على كامل الأسرة.

ويمكن القول أن نظرية ديفز اعتمدت على الاستنباط من واقع المجتمعات الغربية وأغفلت واقع المجتمعات النامية الذى يختلف اختلافاً جوهرياً عن المجتمعات المتقدمة.

(٣) نظرية تومسون W. Thompson

عبر وارن تومسون عن هذه النظرية فى مقاله الذى نشر عام ١٩٢٩، وتسمى نظرية التنمية أو الانتقال الديموجرافى، وترتبط بين النمو السكانى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفى المجتمعات الزراعية يكون الاقتصاد موجه نحو الاستهلاك المباشر ويرتفع معدل الوفيات نتيجة لانتشار الأمراض والأوبئة، كما يرتفع معدل المواليد لقلّة تكاليف تربية الأطفال بسبب انخفاض مستوى التعليم ولمساهمتهم فى الأعمال الزراعية فى سن مبكرة، ووجود بعض المعتقدات والعادات الاجتماعية التى تشجع على زيادة حجم الأسرة، ولكن مع بداية التنمية الاقتصادية فإن معدل الوفيات ينخفض نتيجة

لتحسين الأغذية فى حين يستمر معدل المواليد فى الارتفاع، ثم فى المراحل التالية من التنمية ومع زيادة فرص الحراك الاجتماعى وتعليم المرأة وخروجها للعمل وتحول الأطفال إلى عبء اقتصادى فى المجتمع الصناعى تكون الأسرة الصغيرة هى النمط المفضل وينتشر هذا النمط فى الطبقات العليا لأنها هى التى تتعرض لعملية التنمية أولاً وبالتالي تميل إلى تفضيل الأسرة الصغيرة، ثم ينتشر هذا النمط لدى الطبقات الدنيا، أما عندما تنتشر عملية التنمية فى المجتمع، انتشاراً واسعاً، فإن نمط الصغيرة ينتشر فى جميع طبقات المجتمع.

مما سبق يتضح أن هذا النظرية تذهب إلى أنه يجب رفع مستوى معيشة الفقراء وإشراكهم فى عملية التنمية لى يودى ذلك إلى هبوط معدل نموهم، ويمكن القول أن نمط الخصوبة المرتفع غالباً ما يسود الطبقات الدنيا ذوى الدخل المنخفض والمهن المتواضعة والتعليم البسيط أو المنعدم، وبالتالي فإنه لا يوجد لديهم وعى بالمشكلة السكانية ومدى خطورتها وآثارها عليهم وعلى مستقبل أبنائهم.

رابعاً: التفسير الثقافى للنمو السكانى:

تؤكد النظريات الثقافية بصفة خاصة على أهمية الإرادة والعوامل النفسية فى تحديد نمط الخصوبة، وتحاول تفسير السلوك الانجابى بالرجوع إلى الثقافة والقيم التى تسود المجتمع. ومن هذه النظريات نظرية ديمونت ، ونظرية فتلر، وكلتا النظريتين تؤكد على أهمية الإرادة فى تحديد نمط الانجاب.

(١) نظرية ديمونت : ١٨٤٩ - ١٩٢٠ :

ارسين ديمونت Arsene Dumont كاتب فرنسى أكثر أفكاره عن التنمية، ولديه اقتناع حضارى بضرورة قيام الرجال بتنظيم

نسلهم، وهو أحد أهم من قدموا للعلاقة بين الرغبة فى زيادة أو نقص السكان وبين تحسين أحوالهم المعيشية، حيث أجرى بمفرده ولسنوات عديدة دراسات ميدانية واسعة فى مناطق مختلفة بفرنسا وذلك من خلال الملاحظة بالمشاركة واستخدام الأسلوب الأنثروبولوجى فى الدراسة.

وقدم ديمونت نظريته كأساس جديد للسكان حيث خشى من زيادة السكان، ورأى أن السكان دائماً يميلون إلى الزيادة أكثر من وسائل العيش المتوفرة لديهم، وقد يلجأ البعض إلى تحديد أسرهم رغبة منهم فى تحسين أحوالهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية، فالأسرة الكبيرة لها آثارها السلبية على طموح أبنائها.

وقد تنبأ ديمونت بأن انخفاضاً فى المواليد سوف يحدث فى فرنسا خلال القرن التاسع عشر وسواء عاجلاً أم آجلاً سوف يحدث أيضاً فى الأقطار الغربية الأخرى.

ونظرية ديمونت تسمى بنظرية الارتقاء الاجتماعى أو بالنظرية الشعيرية الاجتماعية **Social Capillarity Theory** لأنه يشبه الفرد فى المجتمع بالزيت فى شريط المصباح، يميل إلى الصعود إلى مستويات أعلى من بيئته الاجتماعية، وأنه فى عملية الارتقاء هذه يصبح أقل قدرة على الإنجاب من الناحية الاجتماعية، ذلك لأنه يبتعد عن بيئته الطبيعية ويفقد نتيجة لذلك اهتمامه بالأسرة، إذ لا يكون لديه وقت لتكوينها ويركز اهتمامه فى عملية الارتقاء التى تعود عليه هو شخصياً بالفائدة بصرف النظر عما إذا كان فى ذلك فائدة أو ضرر بالجنس البشرى عامة.

كما أن خاصية الشعيرية الاجتماعية تؤدى إلى صغر حجم

الأسرة، فالساعى وراء التقدم وتحسين حالة، يجد نفسه أكثر قدرة على ذلك إذا آخر زواجه حتى لا يشغله الزواج عما يسعى إليه، وإذا حدث وتزوج فإنه يفكر فى تحديد أسرته حتى لا يعيقه كبرها عن تحقيق رغبته.

وتقرر نظرية ديمونت أن كل الجماعات مجتمعه على تكوين طبقات اجتماعية تختلف فيما بينها من حيث المستوى الاقتصادى والاجتماعى، ففى المجتمعات التى يسود بها النظام الطبقي ويصعب الحراك الاجتماعى بين أفرادها تكون الخصوبة بها عالية لاعتماد الشخص على أبويه والقيادة لغرائزه كالحيوان، وبذلك يحال بينه وبين التقدم الشخصى. وذلك على عكس المجتمعات الحضرية التى تتميز بسهولة الحراك لاهتمام الأفراد بالارتقاء الاجتماعى واعتقادهم بأن كثرة الأبناء حائل يعطل كفاح الفرد. ويضع "ديمونت" قواعد الارتقاء الاجتماعى فيما يلى:

- تناسب الخصوبة تناسباً عكسياً مع الارتقاء الاجتماعى.
- تقدم الفرد وقوة شخصيته ومقدار ترفه يتناسب تناسباً طردياً مع الارتقاء الاجتماعى.
- أن زيادة المواليد تتناسب عكسياً مع مدى تطور الفرد وتمتعته بطببات الحياة.
- تقل كثافة السكان فى المجتمعات ذات الحضرية بينما تزداد فى المجتمعات ذات النظام الطبقي حيث يصعب الحراك الاجتماعى.
- يعتبر ديمونت خاصية الشعيرية علامة من علامات تدهور المجتمع، إذ ينجم عنها إنهماك الأفراد أساساً فى تحسين

حالهم، فيتناقص السكان ويزيد الإقبال على المدن وتفكك الأسرة وتضعف الروح القومية.

(٢) نظرية فتلر: Fetler

تسمى نظرية فتلر بنظرية الإرادة، ويرى أن تفسير التغيرات السكانية يمكن الإجابة عنها في ثنايا دوافع عديدة تتحكم في سلوك الإنسان، حيث يرى أن الإنسان يحاول بتقدمه أن يصل إلى درجة من التحرر بحيث يستطيع إخضاع سلوكه لإرادته أكثر من استجابته للاحتياجات المادية، وتبدو الإرادة بصورة واضحة لدى الفئات المثقفة الطموحة.

ويرى فتلر أن الإنتاج المحدود للمواد الغذائية في مجتمع متطور يلعب دوراً هاماً في الحد من زيادة السكان بصفة عامة، ويرى أن هناك علاقة بين الدخل وحجم الأسرة، حيث يرى أن أكثر الأسر استقراراً وثراء هي في الواقع أشدها خوفاً من الجوع، ويتسم سلوك أفرادها بالحزم وبعد النظر والقدرة على تأجيل بعض متعهم الحالية في مقابل حياة أفضل.. كما أن أسباب ثرائهم هي نفس الأسباب التي تدفعهم إلى تحديد حجم أسرهم، فالأسرة الغنية لا تنزع إلى إنجاب الأطفال مثل ما تنزع الأسرة الفقيرة، كما أن زيادة طفل واحد في أسرة غنية لا يزيد في نفقات الأسرة فحسب، بل يجعل الأسرة عاجزة عن زيادة ثروتها لمدة طويلة، بينما تؤدي زيادة الأطفال في الأسرة الفقيرة إلى زيادة في الدخل بدخولهم سوق العمل في سن المبكر.

ويرى فتلر أن الميراث يعد حافزاً على تحديد النسل بين الطبقات الغنية، فالوالد الحازم يعلم أن تقسيم ثروته بين كثير من الأبناء سوف يجعلهم عاجزين عن احتفاظهم بمركزهم الاجتماعي

ومكانتهم فى المجتمع.

ويمكن القول أن تلك النظرية تقترب من الواقع حيث أن ثقافة الطبقات الفقيرة تشجع على زيادة حجم الأسرة وذلك لوجود قيم اجتماعية واقتصادية تشجع على زيادة النسل، أما الطبقات الغنية غالباً تميل إلى تفضيل الأسرة الصغيرة وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى التعليم وزيادة الوعى بين أبنائها.

الفصل الخامس الدراسة العلمية للسكان أولاً : نشأة الدراسة العلمية للسكان

الدراسة العلمية هي التي تقوم على استقراء الواقع وربط الأسباب بنتائجها التي من جنسها . وقد كانت أول دراسة علمية إلى حد ما للسكان هي التي قام بها الباحث الانجليزي جون جرونت John Graunt الذي لاحظ من متابعته لما تنشره الصحف في فترة انتشار فيها الوباء من إحصاءات عن عدد الوفيات التي تحدث كل يوم في إحدى المناطق القريبة من لندن ، لاحظ أنه من الممكن بعد مقارنة الوفيات بالمواليد في تلك المنطقة استخلاص بعض النتائج التي نشرها في كتيب عام ١٦٦٢ بعنوان " ملاحظات طبيعية وسياسية مستمدة من قوائم الوفيات "

وقد أوضحت دراسة جرونت لهذه القوائم أن هناك علاقة إحصائية بين المواليد والوفيات وأن هذه العلاقة تختلف في المدن عنها في الريف . ومعنى ذلك أن الميلاد والوفاة ليس حدثين منفصلين كل منهما عن الآخر في المجتمع ، بل هما مرتبطان بعلاقة يمكن اكتشافها ، وأن هذه العلاقة ليست بيولوجية بل هي اجتماعية .

وبذلك وجه الأنظار إلى أن هذا الكشف الجديد،

الذى ما لبث العلماء أن تبينوا أهميته فى معرفة الزيادة الطبيعية فى عدد السكان عن طريق طرح عدد الوفيات من عدد المواليد فى إطار من النظرة الاجتماعية ، وما يتصل بذلك من عدد حالات الزواج والطلاق والهجرة والعمل والتعطل .

ورأى جودوين أن فساد المجتمعات وسوء أحوالها يرجع إلى التنظيمات الاجتماعية التى تقوم على شئون المجتمع مثل الحكومة والأحزاب والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التى لا تلتزم بحدود وظائفها الاجتماعية، وإنما تخرج عنها إلى ما فيه مصلحة القائمين بها ، ولو كان ذلك ضد مصلحة المجتمع، ولكن الأفراد بما لديهم من إمكانيات فطرية وحب للعلم وللخير ورغبة فى إسعاد البشر يتجهون نحو مغالبة الانحرافات الاجتماعية كالحروب والجرائم والظلم والعدوان ، وتوجيه القوى البشرية نحو تحقيق الرفاهية للإنسانية كلها ، وإيجاد عصر ذهبى ينعم فيه كل الأفراد بالسعادة .

وقد عالج العالم البلجيكي أدولف كيتيليه Quetelet (١٧٩٦ - ١٨٨٤ م) دراسة الظواهر السكانية كالزواج والطلاق والهجرة والانتحار والمواليد والوفيات بمنهج احصائى يقوم على حصر الحوادث من كل نوع فى شتى الظروف لمعرفة الأسباب الأكثر تردداً ، حتى يستطيع أن يصل عن طريقها إلى

القوانين الاجتماعية التي تحكم تلك الظواهر الاجتماعية . وبذلك أسهم فى تطويع المنهج الإحصائى للأبحاث الإنسانية .

ونشر جوهان سوسميلش Johann

Sussmulch دراسة سكانية عام ١٧٤١ سماها " اللاهوت النفسانى" واستخلص نتائج هامة من مقارنة بين إحصاءات المواليد والوفيات التي كانت قد تقدمت فى غرب أوروبا بفضل دراسة جرونت ، ومن هذه النتائج :

- ١ - أنه كلما زادت الإحصاءات قلت نسبة الخطأ فى النتيجة .
- ٢ - أن عدد المواليد الذكور أكثر من عدد المواليد الإناث .
- ٣ - أن عدد الوفيات من الذكور أكثر من عدد الوفيات من الإناث .
- ٤ - تختلف نسبة الوفيات باختلاف السن سواء فى الذكور أو فى الإناث .
- ٥ - أن ثمة ارتباطاً بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية وبين حالات الزواج والطلاق والمواليد والوفيات وطول العمل .

واهتدى ريتشارد لنتون فى القرن الثامن عشر إلى عدم التناسب بين زيادة عدد السكان وزيادة المواد الغذائية، وإلى أهمية النظر إلى

زيادة السكان فى إطارها الاجتماعى وإلى أن إرادة الإنسان كفيلة بضبط النسل .

ونشر المفكر الإنجليزى تشارلس ستانجلاند Charles Stangeland كتابا عن السكان ذكر فيه بعض الأفكار عن زيادة عدد السكان وعلاقته بالظروف الطبيعية .

ونشر توماس روبرت مالتس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) كتابه " مقالة عن مبدأ السكان الذى يؤثر فى مستقبل نمو المجتمع " . وكان قد اطلع على أفكار تشارلس ستانجلاند السابق وإفاد منها فى صياغة نظريته .

وأصدر جارولد Jarrold عام ١٨٠٦ كتابه " موضوعات عن الإنسان " وقال فيه إن العوامل الاقتصادية لا تؤدى إلى نقص نسب المواليد لأن هذه النسبة خاضعة لتأثير فيزيولوجى .

وقال ميتشل سادلر عام ١٨٢٨ فى كتابه " الجارية فى إيرلندة " أن الحرمان والمتاعب التى تصادف المجتمعات تؤدى إلى زيادة الخصوبة ، بينما الرخاء يؤدى إلى نقصها ، وكلما زادت الكثافة قلت المواليد .

وبذلك ذاع فى الرأى العام بين المثقفين والمفكرين من اقتصاديين واجتماعيين أن ثمة تعارضا بين زيادة السكان وزيادة الطعام ستؤدى

حتما إلى مجاعة ، إن لم يعمل السكان من تلقاء أنفسهم على الحد من النسل عن طريق تأخير الزواج والاحتفاء بطفل واحد أو اثنين على الأكثر ، والحرص على العفة .

وكان أول من استعمل اصطلاح ديموجرافى **Demography** هو أشيل جيار **Achille Guillard** فى عام ١٨٥٥ عندما كتب عن الديموجرافيا المقارنة للاحصاءات البشرية **Human Statistics** متأثرا بالأبحاث التى كثرت عن السكان حينئذ والمجادلات التى استفاضت بين المفكرين من مؤيدين لنظرية مالتس ومن معارضين لها حيث حاول أن يقيم علماً موضوعياً للسكان يعتمد على استقصاء أحوال السكان وتحركاتهم وعوامل تغييرهم وأثر كل ذلك فى حياتهم ، إذ كانت مقومات نشأة هذا العلم قد استكملت وأصبح قيام علم السكان أمراً ضرورياً لتحديد الموضوع والمنهج والغرض .

ثانياً : أهداف الدراسة فى علم الاجتماع السكانى

كان المؤلفون فى العصور الوسطى يبدأون بحيث موضوع الكتاب الذى يؤلفونه بعرض مشروعية دراسة الموضوع من الناحية الدينية ، وذلك لغلبة الثقافة الدينية على الفكر البشرى فى تلك العصور ، وكان المؤلف فى بحثه ذلك يستعرض أقوال المؤيدين لهذه الدراسة وهم فى الأغلب أهلها

المتخصصون فيها ، ثم يدلى بأقوال المعارضين لتلك الدراسة وهم فى الأغلب من بعض رجال الدين الملتزمين الذين يرفضون الخوض فى أى موضوع خارج الموضوعات الدينية التقليدية .

وفى العصر الحديث، حيث تسود الثقافة العلمية، فقد تغير التفكير البشرى، وأصبح التساؤل، إن كان ثمة تساؤل، يشير إلى الغرض من الدراسة .

وقد كان غرض البحث العلمى حتى بداية العصر الحديث يهدف إلى معرفة الحقيقة لذاتها كما كان الشأن لدى اليونان الذين أخذوا بالدراسة النظرية بدلا من الممارسة العملية التى كانت منهج الحضارات التاريخية السابقة للحضارات اليونانية ، ولم يكن اليونانيون فى حاجة إلى العمل بأيديهم ، إذ كفاهم الأرقاء هذه المشقة وتفرغ اليونانيون لاكتشاف الحق لذات الحق لا لأى نفع مادى وراءه، حتى أن أرشميدس اعتذر عن اضطراره إلى ذكر الفائدة العلمية لنظريته الهندسية .

ولكن لما كانت الناحية النظرية لا تنفصل عن الناحية العملية، فقد أصبحت أغراض البحث العلمى فى كل دراسة حديثة تتناول ناحيتين :

- ١ - ناحية نظرية .
- ٢ - ناحية عملية .

فأما من الناحية النظرية ، فإن البحث فى الاجتماع السكانى يفيد فى عدة وجوه منها :

أ - مجرد المعرفة لذاتها ، فإن معرفة كل ما يتصل بالسكان يكشف عن حقائق علمية قيمة فى ذاتها من حيث إنها تزيدنا علما بالإنسان.

ب - تساعدنا معرفة السكان فى العلوم الإنسانية الأخرى من حيث أن العلوم الإنسانية تشترك جميعا فى دراسة الإنسان ، وتتعاون فى الكشف عن جوانبه المتعددة .

ج - تكشف لنا دراسة السكان عن العوامل التى تحركهم ، وبذلك ندرك الظواهر الإنسانية فى مجالاتها المتباينة ، فتمكن من تحديدها بصورة أكثر دقة .

د - يضيف منهج البحث فى علم الاجتماع السكانى إلى مناهج البحث فى العلوم الإنسانية أبعاداً جديدة تفرضها طبيعة الموضوع الذى يعالجه.

هـ - يكون السكان العنصر البشرى فى بناء المجتمع ، وهو أهم عناصره لأنه مصدر جميع الظواهر الاجتماعية ، وعلى أساس البناء الاجتماعى والعلاقات بين عناصره تتحدد وظائف المجتمع .

- و - تساعدنا دراسة السكان فى الماضى على فهم بعض الوقائع التاريخية التى يستعصى علينا فهمها بعيداً عن التحركات السكانية .
ومن الناحية العلمية :
تفيدنا دراسة السكان فى المجالات الآتية :
- أ - معرفة اتجاهات السكان نحو الزيادة والنقص ، وعمل الاحتياطات اللازمة فى كل حالة .
- ب - دراسة نوعية للسكان والفئات الخاصة بكل نوع وجنس وعمر وحرفة ومهنة والقيام بما يجب من إجراءات نحو كل تغير سكاني .
- ج - تدلنا دراسة السكان على أماكن الجذب والطررد السكانى وما يتطلبه ذلك من تعديل خطط التنمية ، كما ترشد أصحاب الأعمال إلى التجمعات السكانية التى تصلح لإقامة مشروعاتهم وقد تحدد لهم نوعية هذه المشروعات وطريقة التعامل مع السكان .
- د - تساعد دراسة السكان على تحديد قدرات المجتمع الإنتاجية عن طريق معرفة الهرم السكانى الذى يبرز الفئات المنتجة والفئات المعالة .

الفصل السادس الإحصاءات السكانية

يتم الحصول على معظم معطيات دراسة السكان من خلال عملية الاتصال المباشر بالسكان فرادى لتقديم المعلومات الخاصة بهم فى ظل ظروف معينة أو حتى المعلومات المتعلقة بغيرهم من الأشخاص أو يتم الحصول على بعض معطيات الدراسة السكانية من خلال طرق غير مباشرة وتحليلية تفيد فى الوقت نفسه من المعطيات التى تم الحصول عليها مباشرة من الأشخاص .

والبيانات السكانية أنواع : بعضها يحصل عليه المشتغل بعلم السكان من السجلات الحكومية بأنواعها المختلفة ، حيث أن معظم الدول تسن القوانين المختلفة لالزام الناس بتسجيل وقائعهم الحيوية الأساسية فيها . وهناك بيانات أخرى يحصل عليها الديموجرافى من التعدادات التى تجريها أغلب حكومات العالم بصفة دورية للوقوف على المعلومات الأساسية عن أبناء الدولة ورسم سياستها وخططها على أساسها . وهناك أخيرا طائفة ثالثة من البيانات الديموجرافية التى لا يجد عالم السكان مفرا من البحث عنها والحصول عليها بنفسه لخدمة أغراض بحثه والقاء الضوء على الجوانب والموضوعات التى لا يغطيها النوعان السابقان من البيانات . وسوف نعرض لذلك من خلال العرض للعناصر التالية :

- التعداد .

- التسجيل الحيوى .
- المسوح كمصدر للبيانات .
- البيانات الجاهزة .
- الاحصاءات السكانية فى مصر .

أولاً - التعداد

هناك تعريفات كثيرة للتعداد أهمها أن التعداد عبارة عن عملي إحصائية لها قيمة كبيرة وهو المصدر الأول للحقائق السكانية اللازمة للتخطيط الاجتماعى والاقتصادى على المستوى العالمى والقومى ، وضرورة للسياسة الحكومية فى المجالات المختلفة وذلك لتسهيل نشاطها إلى الحاضر والمستقبل .

ويعرف التعداد بأنه عملية جمع وتنسيق ونشر للمعطيات السكانية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأشخاص فى بلد ما فى أوقات معينة . والتعداد عملية مكلفة ويحتاج خطة مسبقة واعداد وعمل متقن يؤدي إلى ايجاز النتائج .

يعرف التعداد أيضا بأنه عد جميع السكان على المستوى القومى ، ويحصل عليه عن طريق زيارة مباشرة لكل شخص أو أسرة فى المجتمع وهى عملية كبيرة ومعقدة ويتم التعداد فى تاريخ محدد وتجرى أغلب الدول تعداداتها على فترات منتظمة كل خمس أو عشر سنوات .

ويرى وليم بيترسين W. Petersen أن التعداد يعنى

التسجيل الحديث للبيانات السكانية بواسطة الحكومة فى وقت معين وتلك البيانات تتعلق بكل الأفراد الذين يعيشون فى اقليم معين ، وهذا التعريف يتضمن عدة أمور هى :

١ - أن التعداد يتم بمعرفة الحكومة فهى صاحبة الحق الشرعى فى إجراء مثل هذا التعداد .

٢ - أن التعداد إنما يشمل إقليما معينا ومحددا .

٣ - أن التعداد يكون شاملا لكل أفراد المجتمع حيث لا يكون هناك مجال للتكرار .

٤ - التعداد يتضمن السرد الشخصى لكل البيانات المتعلقة بالفرد فى هذه المنطقة (العنوان - الأسرة - النوع - الجنس - الوظيفة - ساعات العمل ... الخ) .

٥ - التعداد يتم فى وقت محدد وفى فترات منتظمة لكى يحقق أهدافه ويعطى حجم السكان وتكوينهم من حيث العمر والجنس من واقع التعداد صورة ثابتة لعينة إحصائية فى وقت معين عن الخصوبة والوفاء والهجرة .

وتجرى تعدادات السكان للحصول على البيانات المطلوبة عن حالة السكان فى وقت معين . والشائع أن تجرى الدولة تعداداً لكل سكانها فى وقت واحد ، بحيث تغطى عملية التعداد كل من على أراضى الدولة، بل أولئك الذين ترعاهم سفاراتها فى الخارج أيضا . وفى هذه الحالة يسمى هذا التعداد " التعداد العام " . إلا أن هناك أنواعا

أخرى من التعداد هي " التعداد الجزئي " حين يعد قطاع من السكان فقط كالأفراد المنحدرين من أصل أوروبي مثلا . ومع ذلك يمكن القول بشكل عام بأن مصطلح تعداد مازال يعنى أن هناك شمولاً تاماً في احصاء السكان المدروسين ، أى أنه يتم عد كل فرد من السكان .

والتعدادات العامة هي عملية عد دورى لأفراد المجتمع ولخصائصهم (المستوى التعليمى - المهنة - الدخل - عدد الأولاد ... الخ) وتتم هذه العملية بواسطة الحكومة أو أجهزة مسئولة ، ومن الواضح أن الحكومات هي التي تملك الإمكانيات والسلطة المعترف بها لمثل هذا الاجراء ، ولقد أصبح التعداد ضرورة ويتم دورياً في كافة الأمم المتقدمة ، فلقد أجرى أول تعداد فى السويد عام ١٧٤٩ وفى أمريكا عام ١٧٩٠ وفى بريطانيا وفرنسا عام ١٨٠١ وفى روسيا عام ١٨٩٧ وفى عهد محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٩) ولكن هذه التعدادات لم تكن تخضع للأسلوب العلمى الدقيق وكانت تتم بطريقة عشوائية ، كما كان الهدف منها هو أما تقدير وجمع الضرائب أو البحث عن الشباب الصالح للجندية أو البحث عن الأيدي العاملة المطلوبة لتنفيذ المشروعات التي تهم المستعمر مثل مد شبكات الطرق والمواصلات ، ولقد أجرى أول تعداد فى مصر عام ١٨٨٢ ثم فى عام ١٨٩٧ والمفروض أن يتم التعداد الشامل كل عشرة سنوات .

ونظراً لأهمية التعدادات فى حياة الأمم كركيزة لكل

تخضع لكل سياسة وجدنا الغالبية العظمى من دول العالم تسن التشريعات التي تلزم المواطنين باعطاء البيانات المطلوبة لموظفي التعداد . وهكذا نجد عادة أن التعدادات اجبارية فى كل بلاد العالم . وهى من هذه الناحية تختلف عن البحوث أو الدراسات الاختيارية التي يجريها باحث أو عدة باحثين .

وتجمع بيانات التعداد على استمارات خاصة تعد لهذا الغرض لتخدم الجوانب المختلفة التي يراد جمع بيانات عنها . وتطلق على تلك الاستمارات أسماء مختلفة، ولكن أكثر تلك الأسماء شيوعاً هو لفظ "استمارة" أو " استمارة التعداد " . ومعظم النماذج المستخدمة عبارة عن صحف استبيان ، أى يقوم المستجيبون بملئها بأنفسهم ، ولكن القاعدة فى البلاد النامية أن يتولى ملؤها العدادون من واقع البيانات التي يدلى بها المستجيبون . وفى أحيان أخرى تحصل الهيئات القائمة على إجراء التعداد (التي يطل

عليها اسم مصلحة الإحصاء ، أو مصلحة الإحصاءات العامة) على بعض البيانات أو التفاصيل عن طريق استخلاصها من بعض الوثائق التي ليست مستخدمة أساساً لأغراض احصائية .

وقد تكون استمارة التعداد استمارة فرد ، وهى التي تحتوى على معلومات تخص فرداً واحداً ، أو قد تكون استمارة أسرة ، أى تحتوى على معلومات

تخص كل عضو من الأسرة أى قد تكون استمارة جماعية. وهى التى يدون فيها العداد البيانات تباعا لجميع الأشخاص الذين يعدمهم . كما قد توجد استمارات خاصة لسكان المؤسسات تسمى استمارات المؤسسات.

ومما سبق يتضح أن هناك فروقا بارزة بين بيانات السجلات وبيانات التعداد ، وأنه من الخطأ الخلط بينها أو استخدام أحدهما بدلا من الآخر . فالتعداد ينطوى على جمع بيانات عن طريق السؤال المباشر ، أما التسجيل فلا. والتسجيل يستمر بلا انقطاع على مدار العام وكل الأعوام ، أما التعداد فيتم جمع بياناته فى وقت معين فقط، وبشكل دورى .

ويمكن القول بأن التعداد العام لأى دولة هو أفضل مصدر للحصول على معلومات عن اجمالى عدد سكانها فى وقت إجراء التعداد. ولو أن هذا الرقم الاجمالى يكون فى العادة عبارة عن مسألة تقديرية ، لأن هناك بعض فئات السكان الذين لا يمكن أن تغطيهم عمليات الإحصاء فلا يدلون ببيانات التعداد. وهناك أفراد يتهربون من عمليات التسجيل ومقابلة العدادين ، وهناك خلاف على تضمين الأشخاص المسافرين وقت إجراء التعداد : هل يدخلون فى مجال إقامتهم المعتادة، أو فى أماكن تواجدهم وقت إجراء التعداد. وكذلك الأفراد الذين لا تعرف لهم عناوين دائمة أو ليس لهم سكن ثابت، وهناك كذلك

مشكلات حول حصر نزلاء المستشفيات أو السجون أو غيرها من المؤسسات. وماذا أيضا عن سكان المناطق النائية أو المنعزلة التي يتطلب الوصول إليها نفقات أو إمكانيات هائلة .. كل تلك فئات تجعل من المستحيل القطع بأن بيانات أى تعداد يمكن أن تكون كاملة أو دقيقة مائة بالمائة .

هذا - ويمكن تحديد أهمية التعداد وفائدته فى تعيين الالتزامات العسكرية والتضريبة والعملية للأفراد فى المجتمع .. ثم فى التعرف على عوامل الهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية ومحددات الأمن الاجتماعى التى صاحبت التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى كثير من البلدان .. وتوفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان والتى تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم والعمل وهيئات البحث وجمهور المواطنين ، سواء فى التخطيط أو السياسة أو التنفيذ أو فى مواجهة وحل المشاكل اليومية والملحة .

ويمكن تحديد وحصر عدد من الخصائص الجوهرية التى يتميز بها التعداد الجيد على النحو التالى:

١ - الرقابة :

بمعنى أن كل تعداد تراقبه وتجريه الحكومة القومية

وأحيانا بالتعاون مع أجهزتها المحلية .

٢ - الأرض المحددة :

بمعنى أن ما يغطيه التعداد لا بد أن لا يتجاوز

منطقة محددة بدقة .

٣ - الشمول :

بمعنى أن عملية العد يجب أن تشكل كل عضو في المجتمع داخل نطاق التعداد بدون حذف أو تكرار .

٤ - التوقيت :

بمعنى أنه يجب أن يجرى التعداد فى لحظة زمنية محددة .

٥ - الوحدات الفردية :

بمعنى أن البيانات تمثل كل فرد بطريقة المجتمع ككل .

٦ - الاكتمال والنشر :

بمعنى أن التعداد لا يصل إلى شكله النهائى إلا إذا اكتملت بياناته ونشر على الجمهور .

وإذا كان جمهور التعداد يتمثل فى كافة السكان أو فى إجمالى مجموع السكان فى البد الذى يجرى به التعداد فإن نوعية المشكلات التى تواجه القائمين على أمر التعداد تختلف عما إذا كان الجمهور يتمثل فى جزء فقط من هؤلاء أو فى عينة يجرى عليها التعداد للدلالة على أحوال الكل . ذلك لأن عملية اختيار جزء لكى يمثل كلا يجرى عليه التعداد ونستخلص منه استنتاجات تنطبق على الكل يعتبر مشكلة فى حد ذاته. ذلك لأن الأساليب المحددة التى يستعان بها فى اختيار أو سحب العينة المناسبة تختلف باختلاف طبيعة المجتمع والظواهر التى تقوم بدراستها . ففى المجتمع الذى يتكون من وحدات متجانسة تماما لا يشكل اختيار أى وحدة منها أية مشكلة بل يخدم

الهدف . وإنما يكون الأمر صعباً إذا كان المجتمع مكوناً من وحدات غير متجانسة . إلا أن التطورات التي حدثت في الإحصاء والرياضة والتي أدخلت على النظريات والمناهج أن تجعل مثل هذا الاختيار أمراً سهلاً وموضوعياً . حيث جعلت تلك التطورات في النظرية والتطبيق من التعداد بالعينة وسيلة لها قيمتها الهامة في الدراسات السكانية وخاصة نتيجة لابتكار أساليب تصميم العينات العشوائية والبسيطة والمساحية وما إليها . ولقد اتسع نطاق استخدام طريقة التعداد بالعينة وقل استخدام نظام التعداد الكامل حيث تعددت في ذات الوقت أغراض التعداد وتطور نطاق الموضوعات التي يراد جمع معلومات حولها ، وتحسينه لنوعية المعطيات ، وتقليله للتكاليف والوقت ، وعدد الأشخاص المعتمد عليهم في عملية العد .

ثانياً - التسجيل الحيوى

اختلفت تعريفات التسجيل الحيوى فقد ذهب البعض إلى أن المقصود بتسجيل الأحداث الحيوية هي الأحداث التي تقع خلال سنة تفيد جميع هذه الأحداث من مواليد ووفيات وهجرة وحالات الزواج والطلاق وقت حدوثها ، ويختلف التسجيل الحيوى عن التعداد في أن الأول تسجيل للأحداث والثانى تسجيل للأشخاص . وعملية التسجيل الحيوى عملية إجبارية ومجالها أضيق من مجال التعداد ، وتعتبر عملاً مكتتبياً موزعاً على العام بطوله وهو من السهولة بمكان إلى الحد الذى اعتبر عملاً

روتينيا .

ويعرف التسجيل الحيوى بأنه يهتم بتسجيل الأحداث الحيوية مثل الميلاد والوفاة والزواج والطلاق والتبنى والانفصال والهجر وتتعلق هذه الأحداث بدخول الفرد أو خروجه من الحياة ، إلى جانب التغير فى حالته المدنية التى قد تحدث له خلال حياته ، وتمدنا احصائيات التسجيل الحيوى بوسائل قياس التغيرات فى السكان بين التعدادات المختلفة ، كما تفيد فى أغراض أخرى .

ويقوم التسجيل الحيوى على الاحتفاظ بسجلات منتظمة ومفصلة للمواليد والوفيات بين السكان أو مجموعات السكان موضوع البحث والتحليل . كما أن هذا الأسلوب هو أنسب أسلوب ممكن لتسجيل تلك الوقائع وقت حدوثها ، ويكاد يكون من المستحيل الإلمام بها بدون هذا الطريق . ولذلك يقال أن البيانات السكانية الأساسية لا يتم الحصول عليها عن طريق التعداد ، بل عن طريق التسجيل .

ويمكن القول بأن التسجيل الحيوى نظام حكومى تقيمه الدولة فى صورة مكاتب تنتشر فى أرجاء البلاد لتسجيل الأحداث الحيوية بطريقة روتينية واجبارية ، تلك الأحداث التى تتعلق بدخول الفرد أو خروجه من الحياة أو بالتغير فى حالته المدنية التى قد تحدث له خلال حياته ، وخاصة حالات المواليد والوفيات والهجرة والزواج والطلاق والتبنى والانفصال والهجر، وذلك فى وقت حدوثها أثناء

العالم .

وتبرر هذه الأهمية حرص كل دولة على أن تخلق نظاما دقيقا لتسجيل المواليد والوفيات وغيرها من الوقائع الحيوية الهامة ، بحيث تحصل على سجلات تفصيلية لها . فالتسجيل عادة اجبارى فى الغالبية العظمى من دول العالم .

وتتمثل أهمية التسجيل الحيوى فى اعتباره مصدراً هاماً وأساسياً ومباشراً للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان وخاصة عوامل المواليد والوفيات والهجرة، كما تساعدنا على قياس التغيرات فى السكان بين الفترات المختلفة سواء فى حجم السكان أو تكوينه أو توزيعه، أو فى حجم الأسرة وتكوينها بالنظر إلى واقعات الزواج والطلاق والتبنى والانفصال والهجر على وجه الخصوص ولا شك فى أن هذه المعطيات تفيد فى التعرف على اتجاهات التطور حالياً وفى المستقبل ، الأمر الذى يمكن الاعتماد عليه فى وضع الخطط والبرامج المناسبة .

يواجه التسجيل الحيوى مجموعة كبيرة من الصعوبات ، فعلى الرغم من أن التسجيل الحيوى يتناول مجتمعا معينا المفروض أنه المجتمع السكانى بأكمله ، إلا أن هذه العملية تنطوى على بعض العيوب ، فقد تستبعد أجزاء هامة من المجتمع نتيجة لاهمال تعميم عملية التسجيل فى قطاعات المجتمع بأكمله . أو قد يكون هناك تراخ فى تنفيذ قوانين وتعليمات التسجيل فتحذف بعضها. وتختلف البيانات

المحذوفة باختلاف نوع الواقعات ، فقد يكون تسجيل المواليد أكثر دقة واكتمال من تسجيل الوفيات. كما يختلف دقة ومستوى تسجيل المواليد والوفيات عن دقة تسجيل الزواج والهجرة حتى ولو كانت كلها داخل نفس البلد، وقد يكون التسجيل الحيوى عرضه لأخطاء التصنيف مثل احتساب بعض الزيجات الثانية زيجات أولى، كما يتعرض التسجيل لأخطاء فى تسجيل الأحداث حسب زمانها ومكانها أو يتأخر التسجيل فترة زمنية للإهمال فى التبليغ مثلا، فالوفاة - مثلا - تبلغ من شخص غير المتوفى، بل قد تكون صلته بالمتوفى بعيدة أو غير وثيقة مما يؤثر فى تحريف المعلومات التى يدلى بها، ولا شك أن عملية التسجيل بطبيعتها أصغر حجما وأبسط من عملية التعداد، ذلك أن العمل الادارى والمكتبى التى يؤديها مستمر على مدار العام، وهو من كثرة تكراره يتحول إلى روتين بسيط لا يرتبط بأى تعقيدات أو مشكلات.

ثالثاً - المسوح كمصدر للبيانات

المسوح أداة من أدوات جمع البيانات التى يجد دارس العلم السكان نفسه مضطرا إلى اللجوء إليها للحصول على بعض البيانات التى لا يستطيع الحصول عليها من مصادر البيانات الأخرى، والتى يمكن أن تخدم أغراض بحثه وتلقى الضوء على بعض الجوانب والموضوعات التى ليست متضمنة فى المصادر الأخرى. والحقيقة أن المسح يمكن أن يزودنا بنفس نوعيات

البيانات الإحصائية التي تهيؤها لنا سجلات الوقائع الحيوية وعمليات التعداد . ومعنى ذلك أنه لو كانت عملية تسجيل تلك الوقائع تتم بدقة كبيرة وبوعى ناضج وكانت عملية التعداد مستوفية كل الشروط والمواصفات العلمية، فإن عالم السكان لا يستشعر الحاجة كثيرا إلى إجراء مسح بنفسه للحصول على بيانات خاصة. ولكن يجب أن نوضح للإنصاف أنه مهما بلغ المجتمع من تقدم فى نظمه الإحصائية والإدارية فإن عالم السكان لا يمكن أن يستغنى كلية عن إجراء مثل هذه المسوح، لأن جوانب البحوث والمشكلات التي يكشف عنها نمو العلم تلقى على الباحث يوميا مهام متجددة تدفعه حتما إلى التفكير فى إجراء هذا المسح أو ذاك للحصول على مزيد من البيانات الخاصة .

والمسح قد يشبه عملية التعداد بصفة عامة ، ولكن بصورة مصغرة بطبيعة الحال. فهو يقوم على سؤال أفراد العينة أو أفراد مجتمع البحث عن بعض الوقائع والظروف والسمات الخاصة بهم . وبهذه الوسيلة يمكن للمسح أن يجمع معلومات عن أى موضوع سكاني، حتى بما فى ذلك تسجيل الوقائع الحيوي . ففى هذه الحالة يسأل الباحث أفراد العينة أو مجتمع البحث عن الوقائع التي حدثت لهم خلال الشهر الماضى أو العام الماضى فى أسرتهم أو فى قريتهم أو الحى الذى يعيشون فيه . وقد يخدم المسح غرضا غير الحصول على بيانات معينة ، كأن يجرب نظاماً جديداً لتسجيل الوقائع الحيوية ليعرف مزاياه وعيوبه

. وربما يستهدف المسح تسجيل تلك الوقائع وقت حدوثها بالفعل أى لا يقتصر على سؤال الأفراد عن الوقائع التى حدثت لهم فى فترة ماضية ، وإنما يتفرغ الباحث لرصدها على الطبيعة وتسجيلها وقت حدوثها .

وهكذا يمكن أن يكون المسح عبارة عن عملية تسجيل عادية ، ولكنها تخدم أغراضاً خاصة محددة ، قد لا تؤديها النظم الحالية بكفاءة أو تعجز عن أدائها تماما . كما أنه قد يستهدف فى بعض الأحيان مجرد الوقوف على الأحوال السكانية لأحد المجتمعات المنعزلة أو التى حالت ظروف معينة دون القيام بعملية التسجيل الطبيعى الروتينية فيها .

ولا يميز المسح أنه يخدم أغراضاً محددة فحسب ، ولا أنه أصغر نطاقاً وأقل حجماً من التعداد ، ولكن مما يميزه علاوة على ذلك أنه يقتصر فى أغلب الأحوال على شريحة صغيرة من السكان نسميها "عينة" . وقد حقق الإحصاء تقدماً علمياً فريداً اليوم فى طرق اختيار العينات وضمان حسن تمثيلها للمجتمع الكبير . وفتحت بذلك آفاقاً جديدة أمام إجراء العديد من المسوح المفيدة والتى يمكن أن تخدم علم السكان خدمة أكيدة . ولا شك أن أسلوب العينة يعمل على تقليل عدد أفراد مجتمع البحث مما يؤدى بدوره إلى نتيجتين هامتين :

الأولى: خفض تكاليف البحوث وإمكانية إجراء البحث فى فترة زمنية وجيزة .

والثانية: إمكانية تحقيق عملي الجمع بأكبر قدر ممكن من الدقة .
وكما أن العينة يمكن أن تكن مفيدة بهذا الشكل
الكبير لتقدم البحث العلمى، فإنه يرتبط بها مع ذلك بعض
المشكلات وأوجه القصور التى يجب أن نلتفت إليها . ذلك
أن أى خطأ فى تمثيل العينة لمجتمع البحث الكبير يمكن
أن يجعل الأرقام والبيانات منحرفة عن الواقع وغير دالة
عليه دلالة دقيقة . وإن كانت هناك كثير من التفنيات
الحديثة التى تضمن - لمن يريد - صدق تمثيل العينة
لمجتمع البحث. ولا نغالى إذا قلنا أن أسلوب المسح
بالعينة لو أحسن تطبيقه وروعيت عند اختياره كل القواعد
والاشتراطات العلمية يمكن أن يقدم لنا بيانات دقيقة
وسريعة ومضمونة بنفقات قليلة نسبيا . بل إنها قد تفوق
فى دقتها بيانات التعداد ، وبيانات الوقائع الحيوية.

رابعاً - البيانات الجاهزة

وهى طريقة غير مباشرة يستعين الباحث من خلالها
بالبيانات التى توفرها السجلات الإحصائية والتقارير
الرسمية . حيث يستعين بالسجلات الإحصائية التى تصدر
عن تعدادات السكان والتقارير الرسمية التى تصدرها
المؤسسات الصحية والاقتصادية والحكومية والصناعية
والتعليمية والتربوية والجوازات والهجرة والمؤسسات
التجارية والمصرفية والسياسية والنقابية والقوى العاملة
والعسكرية وغيرها التى تنطوى على بيانات تتعلق
بالسكان ونوعهم وأعمارهم وحجمهم ومهنتهم والمستويات

الصحية والمواليد والوفيات والأجور وساعات العمل والكفاية الإنتاجية ومعدلات الجريمة ومعدلات التعليم والقوى العاملة والموارد البشرية والإنتاج القومي ... الخ .
تعكس طبيعة البيانات التي تعتمد عليها هذه الطريقة بعض الخصائص والمميزات الهامة ، منها أن بيانات السجلات الاحصائية مثلا قد تم جمعها على فترات متباينة ، الأمر الذى يسهم بدوره فى جعل هذه البيانات تفيد فى الوقوف على اتجاهات التطور فى جوانب الحياة الاجتماعية التى تعبر عنها هذه البيانات .

كما أن هذه البيانات قد جمعت فى المجرى الطبيعى لوقوع الأحداث مما يعكس موضوعيتها ، بالمقارنة بالبيانات التى يقوم بجمعها باحثون قد يؤثر وجودهم فى تعاون أفراد المجتمع وفى تحيزهم . كما تتميز هذه البيانات بأنها تمنح الباحث فرصة التعامل مع مادة سبق جمعها تعبر عن وحدات كبرى فى المجتمع هى القرية أو المدينة أو الدول ككل، وتعتمد على المجموع الكلى للسكان من خلال الحصر الشامل أو التعداد أكثر من اعتمادها على العينات مما يضيف عليها قيمة ودلالة فى التفسير والتعميم .

تتعدد استخدامات طريقة تحليل البيانات الجاهزة وتتنوع بين الاستفادة منها فى التحقق من بعض الفروض العلمية وهذا ما حاوله دور كايم عندما حاول التحقق من الفرض القائل بالعلاقة بين الانتحار والتكامل الاجتماعى،

عن طريق تحليل السجلات الإحصائية عن الانتحار بين الجماعات الدينية الكاثوليكية والبروتستانتية وبين العزاب والمتزوجين وغيرهم .

وقد تستخدم أيضا السجلات الإحصائية فى استكمال بعض مراحل بحث يجرى حول ظاهرة معينة، ولتكن مثلا ظاهرة الجريمة بحيث تستخدم السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية فى مرحلة التعرف على حجم الجريمة واتجاهاتها .

خامساً : الإحصاءات السكانية فى مصر

لم يكن الإحصاء يلقى عناية واهتمام المسؤولين فى مصر قبل عام ١٩٥٢ لأن المستعمر أو الأسرة الملكية لم يكن يعنىها السكان من قريب وإنما كان شاغلا الأول هو تحقيق المصالح والمآرب الخاصة . ولكن بعد ثورة يوليو وبعد أن أستتبت الأمور بدأ التفكير فى وضع خطط لتنمية المجتمعات . ووجد أن وضع هذه الخطط يستلزم فى المقام الأول معرفة كل البيانات المتصلة بالسكان لوضع الخطط على أسس سليمة ولذلك أنشئت الهيئة المركزية للإحصاء وألحقت بلجنة التخطيط القومى التابعة لرئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨ ووضع تحت إشرافها مصلحة الإحصاء والتعداد ... ولقد حدد القرار الجمهورى رقم ٨٦ الصادر فى ٣١ يناير ١٩٥٨ اختصاصات اللجنة المركزية لتنسيق الإحصاءات السكانية على النحو التالى :

١ - تقرير الإحصاءات والتعدادات الواجب إجراؤها لمعاونة

- لجنة التخطيط القومى فى رسم الخطط وتتبعها وتقويمها
ولبيان التطورات الاجتماعية وقياسها .
- ٢ - تحديد مواعيد وطرق إجراء هذه العمليات
الإحصائية ومواعيد وكيفية نشر نتائجها بما يضمن
سلامتها ودقتها وكفايتها، وتعميم الاستفادة منها
والإعتماد عليها .
- ٣ - تعيين الجهات أو الأجهزة الإحصائية التى تقوم
بالعمليات الإحصائية المختلفة بما يحقق التنسيق
الكامل بين هذه العمليات والأجهزة الإحصائية .
- ٤ - العمل على نشر الوعى الإحصائى فى البلاد
والنهوض بمستوى الإحصاء .
- ٥ - القيام بمهمة التوجيه والترشيد لجميع الأجهزة
الإحصائية .
- هذا وقد خُطت الأجهزة الإحصائية والسكانية
فى مصر خطوات أكثر إيجابية عندما صدر فى
سبتمبر سنة ١٩٦٤ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥
لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزى للتعبئة
العامة والإحصاء وبذلك تم تشكيل أكبر جهاز إحصائى
متكامل فى الشرق الأوسط وتوافرت فيه الخبرة الفنية
والإعداد الآلى الحديث وتركزت فيه العمليات الإحصائية
الرئيسية بالجمهورية وذلك تمشيا مع سياسة التجمع
النوعى للأنشطة لضمان عدم الازدواج فى العمل وزيادة
التركيز والتنسيق للعمليات الإحصائية التى تعتبر الطريقة

المثلّى للبحث العلمى الدقيق الذى يبنى عليه التخطيط

السليم ويتكون الجهاز من وحدات فرعية رئيسية أهمها :
أ - الإدارة المركزية للتعينة العامة

هى الإدارة المسؤولة عن حصر وتقييم ومتابعة موارد

الدولة الفعلية ووضع أنسب الخطط لاستغلال هذه الموارد .
ب - الإدارة المركزية للإحصاء

وهى الإدارة المسؤولة عن جميع العمليات

الإحصائية التى تحتاجها الجمهورية طبقا لبرنامج مقرر
كل خمس سنوات .

ج - الإدارة المركزية للحاسب الآلى

وهى الإدارة المسؤولة عن عمليات الحاسب الآلى

للجهاز ولأجهزة الجمهورية المختلفة .

د - الإدارة المركزية لمتابعة الإحصاءات والتفتيش

وهى الإدارة المسؤولة عن متابعة وتنسيق العمليات

الإحصائية مع مختلف الجهات والتفتيش على الوحدات

الإحصائية السكانية وإجراء البحوث الميدانية المتخصصة

فى مجال السكان وإصدار الدراسات والتوصيات، كما أنه

يجرى دورات تدريبية للعاملين بالجهاز ومن مختلف

قطاعات الدولة فى مجال السكان .

هـ - المركز القومى للتدريب الإحصائى

ويختص بتدريب العاملين فى جميع مجالات

الإحصاء فى الجهاز وفى الدولة وعلى جميع المستويات.

ويصدر الجهاز العديد من الكتب والنشرات الدورية

والأبحاث وذلك تسهيلا للباحثين فى الحصول على

الدراسات والبيانات اللازمة لهم ، كما تصدر بعض مطبوعات ونشرات الجهاز باللغات الأجنبية كما أن الجهاز يتولى تزويد الجهات الدولية بالاحصاءات اللازمة لها عن الجمهورية .

الفصل السابع

الهجرة

- أولاً : تعريف الهجرة :
- تعرف الهجرة فى العلوم الاجتماعية تعريفا عاما يشير إلى اعتبارها تحركا جغرافيا لأناس مستقرين نسبيا والذين يعتبرون من خلالها إقامتهم تغييرا دائما أو مؤقتا لسبب معين .
 - وتعنى الهجرة تحرك السكان من منطقة طاردة إلى منطقة أخرى جاذبة لهؤلاء السكان .
 - وتعرف الهجرة بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير ارادتهم، والهدف يخطئه المجتمع وقد تكون عملية الانتقال على نحو دائم أو مؤقت .
 - وهناك تعريف احصائى للهجرة وهو أن كل حركة عبر الحدود ماعدا حركات السياحة تدخل فى إحصاءات الهجرة . وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب كأنها هجرة دائمة ، وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة .
 - فالمقصود بالهجرة هو حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلية أخرى،

أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية. وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة، وخارجية التي قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محدودة أو بصفة نهائية .

والهجرة كعملية سكانية تزايدت معدلاتها في عالم اليوم على نحو ملحوظ نتيجة لتغيير نظام العمل والإنتاج في معظم المجتمعات ، من نظام الإنتاج الزراعي الذي يقوم على استقرار المجتمع والذي أصبح عاجزا عن أن يوفر العمل لجميع السكان إلى نظام الإنتاج الذي يقوم على التصنيع حيث تجذب فرص العمل التي يوفرها اعدادا كبيرة من السكان فتضطرهم إلى التنقل السكاني أينما توجد هذه المنشآت الصناعية. وبالتالي فإنه ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغيير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى آخر .

هذا - وينبغي أن نفرق بين التنقل الاجتماعي والهجرة ، يختلفون عن المتنقلين Movers ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر

حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطى حدود بلدهم. لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها ، أما الذى ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها فى مكان السكن الأول .

ثانياً : تصنيف الهجرة :

تصنف الهجرة أما على أساس المكان الذى يتم الانتقال إليه ، أو على أساس ارادة القائم بها أو على أساس الزمن الذى تستغرقه هذه العملية . وتصنيف الهجرة حسب المكان : إلى هجرة داخلية وأخرى خارجية أو دولية . وتصنف حسب إرادة القائمين بها إلى : هجرة إرادية وهجرة اضطرارية، وتصنف حسب الزمن الذى تستغرقه إلى : هجرة دائمة وأخرى مؤقتة. وفيما يلى سوف نعرض لتصنيف الهجرة على أساس المكان :

١ - الهجرة الداخلية :

تشير الهجرة الداخلية إلى عملية إنتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع . والهجرة الداخلية نوع من أنواع الحراك الاجتماعى الأفقى الذى يترتب عليه نوع آخر من الحراك الاجتماعى وهو الحراك الاجتماعى الصاعد . فالشخص الذى يهاجر أى يغير مكان إقامته (حراك أفقى) قد يحتاج إلى تغيير نوع العمل الذى يمارسه (حراك مهنى) فإذا كان انتقاله إلى عمله

الجديد يترتب عليه تغيرا اقتصاديا أى زيادة فى الدخل ومستوى أفضل من المعيشة فإن ذلك يعنى انتقال وضعه الاجتماعى من مستوى معين إلى مستوى آخر أفضل (حراك اجتماعى صاعد) . وهكذا يبدو الارتباط الوثيق بين الحراك الأفقى والحراك المهنى والحراك الاجتماعى الصاعد ، ويبدو هذا الارتباط فى الأماكن الحضرية النامية .

والهجرة الداخلية هى الهجرة التى يقوم بها أفراد الوطن الواحد إلى الجهات التى تتوافر فيها أسباب الكسب والرزق ، وقد يكون ذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو اكتظاظها بالسكان وما يتبع ذلك من انخفاض فى الأجور أو تفشى البطالة .

وفى الهجرة الداخلية ينتقل الشخص من مجتمع محلى إلى مجتمع محلى آخر مجتازاً الحدود بين المجتمعين مع بقاءه فى داخل حدود الدولة .

وتختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية من عدة نواحى ، فهى أقل تكلفة بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافة قصيرة فضلا عن أن مشاكل الخروج والدخول من دولة إلى أخرى لا تعترض المهاجر . هذا بالإضافة إلى عدم تعرض المهاجرين هجرة داخلية لمشكلة اللغة التى تواجه المهاجرين دوليا والتى تستلزم منهم استعداداً خاصاً من الناحيتين النفسية والاجتماعية .

هذا - وتتميز الهجرة الداخلية بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية ، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب فى نفس الوقت مهاجرين إليها ، كما أن مناطق الجذب السكانى تطرد السكان إلى خارجها . وهنا يصدق قول البعض بصدد الهجرة عموما ، أنه فى كل حركة تنقل كبرى من مجتمع إلى آخر ميل إلى التعويض عن طريق حركة معاكسة من جانب السكان . وبالامكان تقسيم الهجرة الداخلية ذاتها إلى نوعين :

أ - هجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة . أى بين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية .

ب - وهجرة ريفية حضرية وهى أشهر أنواع الهجرات وأوضحها تلك التى يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب . وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة ، فى الوقت الذى يزداد فيه سكان المناطق الريفية عن حاجة العمل الزراعى الحقيقى .

- الهجرة الريفية الحضرية :

ولقد بدأت الهجرة الريفية الحضرية تتدفق إلى المدن على أثر الانقلاب الصناعى فى بلاد كثيرة وفى

مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وغيرها من البلاد التي شهدت ثورة صناعية وظهرت فيها الحاجة إلى أيدي عاملة ولكن مع التدفق المستمر لتيارات المهاجرين، أصبحت الهجرة تشكل إحدى المشاكل الكبرى التي تعانيها المجتمعات الصناعية . ويرجع إنتشار الهجرة من الريف إلى المدن إلى عوامل متعددة بعضها عوامل طر Push فى البيئات الريفية وأخرى عوامل جذب Pull فى البيئات الحضرية ويتمثل ذلك فى اختلاف دخول المزارعين والحضرين ، ورغبة الريفيين فى تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق طموحهم. إلا أن العامل الاقتصادي وحده لا يكفى فى تفسير حركة السكان من الريف إلى المدن بل أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والنفسية وعوامل أخرى تضافرت وعملت بصورة مجتمعة مع بعضها البعض كعوامل طرد وجذب من الريف إلى المدينة .

وفى الواقع أن الريفى المزارع دائما قليل الميل إلى الهجرة إلى الحضر إلا فى ظروف قاسية، فهو على النقيض من زميله الذى يعمل فى غير الإنتاج الزراعى، والذى يميل إلى الهجرة حيث يجد ظروفأا اقتصادية أحسن مما هو عليه. والريفى الذى يهاجر يرى فى ذلك مغامرة عاطفية، وعائلية، واقتصادية.

والمرأة بصورة عامة قليلة الهجرة إلا مع أسرتها وزوجها.

وتكشف الإحصاءات العامة أن الهجرة الداخلية فى مصر قد اتجهت من الريف إلى المدن الكبرى أكثر من إتجاهها إلى المدن الصغرى ، وفى الواقع أن تلك الظاهرة ليست ظاهرة تنطبق على مصر فقط وإنما هى ظاهرة معروفة لدى كل دول العالم النامى أو الذى انتهج حديثا سياسة التنمية الاقتصادية والصناعية. فمن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية الحضرية فى هذه المجتمعات، ذلك السيل السكانى المستمر فى التدفق من الريف إلى المدينة كنتيجة مباشرة لعملية التصنيع، بحيث أن معظم جوانب النمو الحضرى ترجع إلى هذه الظاهرة (الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر). ويفسر لنا هذا التدفق من الريف إلى الحضر فى الدول النامية ما تعانيه المجتمعات المحلية الريفية من ضغوط اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة الزيادة السكانية المطردة حتى مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى الحضر وتعاضمها باستمرار . فيلاحظ فى الهند مثلا أن الملكية الزراعية تتفتت بشكل ملموس نتيجة لتكاثر الورثة وتعاقب الأجيال بحيث تظهر مجموعات ضخمة من العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا فى أغلب الدول النامية ، مما يترتب عليه تفاقم مشكلة البطالة

بوجهيها السافر والمقنع. ومن هنا فإن العوامل التي تؤدي إلى الهجرة من الريف إلى المدن في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة صناعياً .

ويهاجر الريفيون إلى الحضر لأسباب عديدة منها السعي وراء الالتحاق بمختلف الأعمال التي نشأت نتيجة للتوسع الصناعي في المدن حيث ترتب على قيام الصناعات بها زيادة الطلب على الأيدي العاملة للعمل بالمصانع مما شجع الريفيين على ترك العمل الزراعي الموسمي إلى عمل صناعي أو نشاط تجاري يتيح لهم العمل طيلة العام وبأجور عالية نسبياً . وقد يهاجر الريفيون إلى الحضر للالتحاق بمراكز التعليم أو التدريب في المصانع وغيرها بالمدن ضماناً للدخل المجزى ومستوى المعيشة اللائق . وقد كان لاستخدام الآلات الحديثة في الزراعة واتجاه الإنتاج الزراعي إلى الميكنة الزراعية أثره في الاستغناء عن نسبة من الأيدي العاملة الزراعية وظهور البطالة بين العمال الزراعيين الذين نزحوا للعمل بالمدن حيث تتوفر فيها فرص العمل بالصناعة وغيرها من مجالات العمل غير الزراعي . كما أن مستويات الأجور في الصناعة والخدمات وغيرها من مجالات النشاط غير الزراعي أعلى منها في النشاط الزراعي فضلاً عما يتمتع به العمال في المجتمع الحضري من رعاية اجتماعية وصحية يفتقدها العمال الزراعيون مما

جعلهم يهجرون الريف سعياً وراء الأجور المرتفعة بالعمل فى المصانع وغيرها بالمدن ضمانا للدخل المجزى ومستوى المعيشة اللائق . كما أن من أسباب هجرة الريفيين إلى الحضر تركز المصالح والإدارات الحكومية ومراكز الصناعة والخدمات العامة كالمستشفيات المتخصصة ومقار الجامعات والمعاهد العلمية والعسكرية وغيرها فى المدن الأمر الذى جعل الريفيين يأملون فى الحياة بقرب هذه المراكز لإمكان الاستفادة بخدماتها التى يفتقر الريف إلى الهجرة إلى الحضر وأهمها المظاهر الحضارية والثقافية والعمرانية التى توجد الكثير منها فى المدن كدور الترفيه والأندية الرياضية والحدائق العامة وحدائق الحيوان والمقاهى والأسواق العامة ووسائل المواصلات المريحة فضلا عن توفر المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية من مياه وإنارة وصرف صحى والطرق المعبدة ومشروعات الإسكان وغيرها، إذ أن المناطق الريفية رغم الجهود التى بذلت حديثا نحو تحسين ظروف الحياة بها لازالت تفتقر إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية .

ويمكن القول أن الأشخاص الريفيين الذين يهاجرون إلى المدينة الصناعية يصبحون عبئا عليها نتيجة انخفاض المستوى التعليمى بينهم وقلة المهارات والخبرات لديهم ولأنهم يعيشون فى المدينة

بعقلية لا تتلاءم مع الحياة فى المدينة وبشخصية غير مهياة لها يحدث فيها من تغيرات مادية وتكنولوجية سريعة وعدم الشعور بالمسئولية والاتكالية والكسل كلها صفات ريفية وكل هذه العلل يحملها المهاجرون معهم إلى المدينة ويصبحون عبئا عليها .

ومن الثابت علميا أن عملية التحضر فى المجتمعات المختلفة تصاحبها ثغرات فى البناء الاجتماعى وينشأ عنها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة وترتبط بها مشكلات اقتصادية واجتماعية وحضارية متعددة لعل من أهمها حدوث تفكك فى العلاقات الاجتماعية وطغيان القيم الفردية على القيم الجمعية وارتفاع معدلات الجريمة وعجز المؤسسات القائمة فى المدينة عن تقديم الخدمات المتعلقة بالإسكان والمواصلات والتعليم والصحة والترويج وظهور الأحياء المتخلفة .

٢ - الهجرة الخارجية :

وتشير إلى إنتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طلباً للعمل أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لفرص أحسن فى الحياة أو غيرها ... وتنحصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسية التى شهدها العالم فى العصر الحديث فيما يلى :

الهجرة الأوروبية فيما وراء البحار إلى أمريكا،

والهجرات الدولية داخل أوروبا، والهجرات الأفريقية، والهجرات الآسيوية. ولقد أسهمت هذه الأنواع من الهجرات فى إقامة مجتمعات بأسرها ، فإذا أخذنا مثلا الهجرات الأوروبية والأفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمثال لتوضيح: كيف كانت هذه البلاد موطنا للبدائيين الذين كانوا بعددهم القليل يشغلون مساحات شاسعة من الأرض الخصبة أو الأرض الغنية بإمكانيات التعدين وكيف كانت تيارات الهجرة إلى هذه الأراضي سبباً أساسياً فى إقامة مجتمع جديد له حضارة جديدة . فقد تمت تيارات الهجرة الرئيسية إلى الولايات المتحدة على فترات بدأت بهجرة الأيرلنديين الذين تركوا موطنهم الأصلي بسبب مجاعة البطاطس والألمان الذين تركوا بلادهم فى الغالب بحثاً عن اللجوء السياسى فى هذه القارة الجديدة .

وكانت أغلب الهجرات إلى أمريكا فى الفترة الثانية من بين الايطاليين وسكان شرق أوروبا ، وكانت الحرب العالمية الثانية تمثل الفترة الثالثة للهجرة إلى الولايات المتحدة والتي تزايد على أثرها معدل المهاجرين إليها من مختلف أرجاء العالم . أما الهجرة الأفريقية إلى أمريكا فقد بدأت تتدفق بعد رحلة كولمبس إليها ، وكانت الهجرة جبرية فى معظمها حيث كان يتم نقل الزوج إلى المستعمرات الأمريكية للاتجار فيهم واستخدامهم للعمل كعبيد، إلى أن ألغيت

هذه التجارة وحصل هؤلاء الزوج على حريتهم .
ولازالت الهجرة الخارجية حتى الآن من المسائل
التي تشغل بال المجتمعات وبدأت تسن القوانين التي
تنظمها أما بالتحديد أو المنع أو بتعيين أصناف
المهاجرين الذين يمكن قبولهم .

هذا - وتصنيف الهجرة حسب ارادة القائمين
بها إلى هجرة ارادية وهجرة اضطرارية ، وفيما يلي
سوف نعرض لها على النحو التالي :

١ - الهجرة الارادية :

وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية
التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بارادتهم فى التنقل
من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر وتغيير مكان
إقامتهم المعتاد دون ضغط أو اجبار رسمى .

٢ - الهجرة الاضطرارية :

ونعنى بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن
إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى ، أو بعبارة أخرى
اجبار السلطات لبعض الأفراد أو الجماعات على
النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة
كالزلازل أو الفيضان أو الحروب أو ما إليها . ولذلك
قد يدخل فى هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم
التهجير، والأمثلة على ذلك النوع من الهجرة
الاضطرارية على المستوى الدولى والمحلى أمثلة كثيرة
ولا حصر لها ، إذ كانت هجرة اليهود من ألمانيا فى

أعقاب الحركة النازية وهجرتهم أيضا إلى فلسطين قبل وبعد النكبة، من أهم الأمثلة على الهجرة الاضطرارية أو المخططة على المستوى الدولى، فإن عمليات الهجرة إلى مديرية التحرير ومنطقة أبيس والنوبة الجديدة فى مصر، أمثلة على الهجرة الداخلية الاضطرارية على المستوى المحلى .

أما عن تصنيف الهجرة حسب الزمن الذى تستغرقه إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة ، فإنه سوف يتم العرض لها كالتالى :

١ - الهجرة الدائمة :

وتمثل الهجرة الدائمة عملية إنتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين مرة أخرى .

٢ - الهجرة المؤقتة :

فهى تمثل الهجرة التى ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا ، ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثلما يحدث مثلا بالنسبة لهجرة عمال التراحيل فى مواسم العمل أو هجرة العمالة الفنية وغيرهم إلى بعض البلاد التى يتوافر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة . ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وآخر على موطنهم الأسمى

نظرا لارتباطهم بهذا الموطن لأسباب اجتماعية واقتصادية .

ثالثاً : قوانين الهجرة :

إن كثيرا من النتائج العامة أو القوانين التي تستند إليها غالبية الدراسات السوسولوجية لظاهرة الهجرة باعتبارها من أهم الموضوعات فى البحث السوسولوجى ، ترجع إلى تلك المحاولة القديمة التي قام بها رافنستين Ravenstin عام ١٩٨٠ ، والتي ضمنها مقاله بعنوان " قوانين الهجرة Laws of Migration والتي توصل إليها بفضل دراسته الاحصائية المستفيضة لظاهرة الهجرة ، ومن هذه القوانين :

- ١ - يقطع الغالبية العظمى من المهاجرين مسافة قصيرة ، ويترتب على ذلك ظهور مواقع المهاجرين فى مراكز التجارة والصناعة .
- ٢ - يقابل تيار الهجرة تيارا عكسيا يعوض ما فقدته البلاد الطاردة للمهاجرين .
- ٣ - ينقل المهاجرون الذين يقطعون مسافات طويلة اختيار أحد المراكز الكبرى للتجارة والصناعة .
- ٤ - يقل ميل سكان المدن إلى الهجرة عن سكان المناطق الريفية .
- ٥ - النساء أكثر ميلا إلى الهجرة من الرجال .

ولقد اتضح صدق غالبية هذه القوانين فى ضوء نتائج العديد من الدراسات التى أجريت بعد ذلك عن الهجرة .

رابعاً : عوامل الهجرة :
وفى مجال تناول الدوافع أو الأسباب التى تؤدى إلى حدوث الهجرة بأنواعها المختلفة التى سبق العرض لها ، ينبغى التمييز بين هذه العوامل على أساس مجموعة العوامل التى تكمن فى البلاد المرسله للمهاجرين وتعرف باسم (عوامل الطرد) ثم مجموعة العوامل التى تكمن فى البلاد المستقبلة للمهاجرين والتى تعرف باسم (عوامل الجذب) والتى سوف يتم العرض لها كالتالى :

١ - عوامل الطرد :

تتمثل عوامل الطرد فى الهجرة الدولية - فى ظروف البلاد المرسله للمهاجرين من الناحية الجغرافية والاقتصادية والديموجرافية والسياسية ، فقد كانت هجرة الصينيين الخارجية إلى جنوب شرق آسيا ترجع إلى الظروف الاقتصادية لبلادهم المتمثلة فى زيادة عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة وحدوث المجاعات مما جعلهم يتركون بلادهم إلى مجتمعات تبعد فى المسافة كثيرا عن موطنهم . وكانت هجرة اليهود من ألمانيا فى أعقاب الحركة النازية وهجرتهم إلى فلسطين قبل وبعد النكبة ترجع إلى ظروف سياسية لبلادهم . وكانت هجرة الأوربيين إلى العالم

الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) ترجع إلى الظروف الديموجرافية والجغرافية، بحيث كانت زيادة السكان فى أوربا وضآلة مساحة الأرض من بين الظروف التى أدت إلى هذه الهجرة.

كما تتمثل عوامل الطرد فى الهجرة الداخلية فى ظروف البلاد المرسله للمهاجرين سواء كانت ظروف جغرافية أو اقتصادية أو ديموجرافية ، وعلى سبيل المثال فقد أدى القرب فى الموقع الجغرافى بين محافظتى القاهرة والمنوفية من ناحية وبين محافظتى الاسكندرية والبحيرة من ناحية أخرى إلى زيادة نسبة المهاجرين من سكان المنوفية والقاصدين القاهرة وزيادة المهاجرين من سكان البحيرة والقاصدين الإسكندرية فى هجرتهم الداخلية. كما أدت الظروف الاقتصادية للمناطق الريفية إلى طرد السكان منها إلى مناطق أخرى هى فى الغالب المناطق الحضرية والمدن الصناعية نتيجة لتفتت الملكية الزراعية نتيجة لنظام الوراثة أو غيرها صغر حجم المساحات المزروعة وقلة الإنتاج وانخفاض مستوى المعيشة مما يؤثر كذلك فى طرد السكان بحثا عن فرص عمل ومستوى معيشة أفضل. كما أن الاتجاه إلى استخدام الآلات الحديثة فى الزراعة قد يساعد على تفشى البطالة فى الريف، وبالتالي يؤدى إلى طرد السكان منه إلى المدن. كما أدت الزيادة الطبيعية بين المواليد

والوفيات فى الريف إلى زيادة معدلات الزواج أيضا .
٢ - عوامل الجذب :

وتنحصر عوامل الجذب للمهاجرين الدوليين فى ظروف البلاد المستقبلية لهم . إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية فى الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مساحات الأرض الواسعة وخصوبتها وثرواتها التعدينية وغيرها إلى أن يغادر الأوربيون قارتهم إلى الأمريكتين رغم أن مستوى المعيشة فى بلادهم لم يكن منخفضا بدرجة تدفعهم إلى الهجرة . وأيضا أدت عوامل الجذب الاقتصادية ووفرة الغذاء فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى هجرة الأيرلنديين إليها .

وتنحصر عوامل الجذب للمهاجرين داخليا من منطقة إلى أخرى فى ظروف البلاد المستقبلية لهم من الناحية الجغرافية والاقتصادية والسياسية أيضا . إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية والمناخ الأكثر ملائمة أن تحظى بلاد مثل فلوريدا وكاليفورنيا بمعدل عال من الهجرة الداخلية من مناطق وولايات أخرى إلى هاتين الولايتين الأمريكيتين .

وتدفع عوامل الجذب الاقتصادية فى أحد المناطق مثل توفر مشروعات العمل وفرص العمل والدخل المرتفع والتعليم والسكن الملائم إلى الهجرة الداخلية إليها من مناطق أخرى

وكانت الهجرة بسبب الحصول على فرصة عمل تتمثل في أكبر نسبة بين المهاجرين من الريف إلى الحضر في مصر .

خامساً : نتائج الهجرة :
١ - نتائج الهجرة الدولية :

يترتب على الهجرة الدولية نتائج وآثار في الاقتصاد وتركيب السكان سواء في البلاد المستقبلية أو في البلاد المرسله للمهاجرين على النحو التالي :

أ - أثر الهجرة الدولية في الاقتصاد :

تؤثر الهجرة الدولية في استثمار الموارد الطبيعية في البلاد المستقبلية للمهاجرين وتجعلها تكتسب أيدى عاملة جديدة . لأن المهاجرين يكونون في الغالب من الذكور الذين يقعون في سن الإنتاج والعمل . إذ كانت من نتيجة الهجرات الدولية إلى كل من الأمريكتين وأستراليا ، أن تغيرت معالم الاقتصاد العالمي حيث كان للمهاجرين إلى البلدين دوراً بارزاً في استثمار مواردها وإضافة إمكانيات بشرية إليها ونمو موارد الثروة والاقتصاد العالمي مما ضاعف إنتاج السلع وأدى إلى نمو الإنتاج .

ب - أثر الهجرة الدولية على التركيب السكاني :

تؤثر الهجرة الدولية في تركيب السكان من حيث النوع والعمر وبالتالي من حيث الخصوبة والزواج . إذ أنه غالباً ما يكون المهاجرون من الذكور ، الأمر الذي تزيد معه هذه النسبة في البلاد المستقبلية، وتنخفض

فى البلاد المرسله للمهاجرين، ففى بلاد مثل الأرجنتين وأستراليا باعتبارها مستقبله للمهاجرين، زادت نسبة الذكور عن الإناث. أما فى بلاد مثل بريطانيا وألمانيا باعتبارهما مرسلتين للمهاجرين ، فإن نسبة الذكور تنخفض عن نسبة الإناث بشكل ملحوظ . ومن الأمثلة على أثر الهجرة الدولية فى تركيب السكان من حيث السن: ما لاحظته علماء السكان فى فرنسا من ارتفاع نسبة متوسطى السن والعمر ، وانخفاض نسبة صغار السن بها وانخفاض معدلات الخصوبة، وذلك نتيجة للهجرات المختلفة التى استقبلتها فرنسا فى الفترة ما بين الحربين العالميتين وأن المهاجرين هم عدة من متوسطى السن.

هذا - وتؤثر الهجرة من ناحية ثالثة فى تركيب السكان من حيث الجنس والعنصر وهذا يتضح فى البلاد المستقبله للمهاجرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وفلسطين ، وكان هذا النوع من الهجرات يؤدى إلى قيام مشكلات اجتماعية خطيرة تتمثل فى مشكلة الزواج فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، ومشكلة إسرائيل فى فلسطين.

ولقد أدت هذه الهجرات الدولية إلى البلاد المذكورة إلى زيادة الاختلاف بين السكان من حيث الجنس والعنصر وإلى عدم التجانس

الاجتماعى بينهم ، مما ترتب عليه ظهور مشكلات التفرقة العنصرية ، بل وقيام الحروب فى بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة للكيان الإسرائيلى فى فلسطين .

٢ - نتائج الهجرة الداخلية :

تترك الهجرة الداخلية آثارا متعددة على المجتمع الريفى والحضرى ، كما يلى :

- إذ ينقص حجم العمالة فى الريف نتيجة لموجات الهجرة إلى المدن ويرتفع أجر العامل الزراعى .
- تتركز العمالة فى المدن نتيجة لموجات الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر مما يترتب عليه اختلاف التوازن بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات. كما يؤدي تركيز العمالة فى الصناعة إلى انخفاض الأجور ، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة وظهور كثير من المشكلات الاجتماعية .
- تؤدي زيادة الكثافة السكانية فى المدن نتيجة للهجرة الداخلية إلى ظهور كثير من المشاكل التى يمكن حصرها فى مشاكل الإسكان والمواصلات والصحة العامة والترفيه ومؤسسات الخدمة العامة.
- يترتب على زيادة السكان فى المدن نتيجة لتيارات الهجرة ، انتشار كثير من مظاهر السلوك

المنحرف ، وارتفاع معدلات الجرائم على اختلاف أنماطها .

- تؤدي الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر إلى تفكك الروابط الاجتماعية للفرد بينه وبين مختلف الجماعات التي يرتبط بها ارتباطا قريبا وفي مقدمتها الأسرة الممتدة .

- تؤدي الهجرة الداخلية المتزايدة من الريف إلى الحضر مع زيادة الاهتمام بسكان المدينة إلى تخلف أهل الريف عن أهل الحضر ، وإلى قيام هوة ثقافية بين قطاعي المجتمع الواحد ، ولا شك أن هذه الهجرة تهدد وحدة المجتمع وكيانه .

٣ - مواجهة الهجرة الداخلية :

ويمكن التغلب على الآثار الضارة لظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر والتي سبق الحديث عن بعضها باتباع بعض الأساليب ومنها العمل على رفع مستوى الحياة في الريف وذلك باعادة تخطيط القرى هندسيا ووضع النماذج العلمية المريحة للمنزل الريفي وتوفير المياه النقية والكهرباء وإنشاء عمليات قروية للصرف الصحي وتعبيد طرق القرية وردم البرك والمستنقعات واعداد حظائر للحيوانات بعيدة عن المساكن وإزالة أكوام السباح من طرق القرية وإقامة السوق التجارية ومراكز الخدمات كالمدرسة والوحدة

الصحية الريفية والمسجد والنادى الريفي والمجزر
وتعميم المجالس القروية لتبنى مشروعات الاصلاح
الاجتماعى الريفي وتحسين ظروف الحياة الريفية
خاصة العمل على تصنيع الريف والاهتمام بالاعلام
الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ورفع مستوى الوعى
القومى بين الريفيين مما يودى إلى سهولة ويسر الحياة
فى الريف وزيادة ارتباط الريفيين بأرضهم وحياتهم .
كذلك العمل على أن تنشأ الدولة بعض مشروعاتها
الصناعية الجديدة بالمناطق الريفية حتى تخلق فرصاً
جديدة للعمل أمام الريفيين فضلاً عن تمتعهم بالأجور
العالية فى هذه الصناعات الحديثة التى كثيراً ما تجذبهم
هذه الأجور إلى المدن للعمل فى الصناعة . كما أن
وجود المصانع فى المناطق الريفية سوف يودى إلى
إحداث

تغييرات اجتماعية وتطور القيم والعادات والتقاليد نحو
مفاهيم حضرية جديدة هذا فضلاً عن زيادة
الدخل وزيادة القوى الشرائية فى المجتمع
الريفي وسرعة دورات حركة النشاط الاقتصادى
الريفي مما يودى إلى رفع مستوى المعيشة
بصفة عامة . كذلك العمل على توفير المراحل التعليمية
لاسيما المرحلة الالزامية فى المناطق الريفية كذلك
إنشاء المراكز التدريبية المهنية الزراعية والصناعية
بهذه المناطق حتى يمكن للريفيين الالتحاق بها وعدم

الهجرة إلى المدن فضلا عن توفير الجامعات الاقليمية حتى لا يضطر الريفيون إلى هجرة مواطنهم الأصلي للالتحاق بالجامعات في المدن الكبرى . كما أن تحسين أسلوب الإنتاج الزراعي باتباع الميكنة الحديثة وطرق الزراعة العلمية ونشر الصناعات الزراعية سوف يحد من هجرة الريفيين وترك العمل الزراعي إلى غيره من الأعمال الأخرى، كذلك العمل على ربط القرية بالقرى والمدن المجاورة بوسائل الانتقال المريحة والميسرة حتى يسهل على الريفيين قضاء مصالحهم بالادارات والمصالح الحكومية التي يستلزم الأمر ضرورة الانتقال إليها بالمحاكم وإدارات الشهر العقارى والضرائب وغيرها مع ضرورة توفر فروع المصالح الحكومية التي ترتبط بحياة الريفيين الاجتماعية والاقتصادية داخل المناطق الريفية ذاتها كالمدرسة والوحدة الزراعية والوحدة الصحية وغيرها من المرافق الحكومية. هذا مع العمل على تعبيد الطرق العامة من القرى وإليها وإنارة طرقات القرية وتشجيرها وتحسين البيئة الصحية بها مما ييسر الحياة في هذه المناطق الريفية ويقضى على عزلتها ويربط بينها وبين أساليب الحياة الحديثة في المناطق الحضرية. كما يمكن النظر في إعطاء ميزات خاصة للعاملين من الكوادر الفنية والتخصصية بالمناطق الريفية كتوفير السكن المناسب وزيادة الأجر وإعطاء بدلات مالية للاقامة في المناطق الريفية حتى تشجيع

المتعلمين والفنيين من أهالى الريف وغيرهم للاقامة به
وعدم هجرته إلى المدن .

الفصل الثامن سكان العالم

تعد المشكلة السكانية من أهم المشكلات التي تواجه دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ، وذلك نظراً للتزايد المستمر للسكان أمام قلة الموارد المتاحة لدى بعض الدول ، وإذا كان السكان يتزايدون من خلال ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات ، فإن كثير من الدول النامية قد أخذت بأساليب التقدم التكنولوجي في المجال الصحي ، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات بها ، ولكنها لم تتمكن من خفض معدلات المواليد ، وذلك بسبب وجود بعض القيم التي تعلى الانجاب وتشجع عليه ، دون أى مراعاة لمستقبل هؤلاء الأبناء ، ونظراً للتسابق غير المتوازن بين كل من السكان والموارد ، فقد خشى الكثيرين من حدوث نقص فى الغذاء والوقود والمواد الخام والخدمات اللازمة لمواجهة تلك الزيادة المطردة فى السكان . ونظراً لضعف القدرة الانتاجية على مواجهة الزيادة السكانية فى الدول النامية ، فإن التنمية بها أصبحت تمثل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه تلك المجتمعات وجعلتها ترى ضرورة تحقيقها . وفيما يلي سوف نعرض للنمو السكانى فى العالم ثم نعرض للمشكلة السكانية فى الدول النامية .
أولاً : النمو السكانى فى العالم

تعد الزيادة المستمرة للسكان من أهم المشكلات العالمية فى الوقت الحاضر ، وذلك لعدم كفاية الموارد المتاحة لاحتياجات السكان المتزايدة ، ومنذ القدم والناس يتنازعهم عاملان ، هما كثرة السكان وقلة الموارد ، ويرتبط كل منهما بالآخر مثل كفتى الميزان ، ومن الصعب الوصول معهما إلى توازن دقيق ، فالأرض تحتاج للأيدى التى تفلحها وتستغلها ، بحيث إذا قلت هذه الأيدى عن الحد اللازم ، لم تخرج الأرض خيراتها ، كما أن الأيدى العاملة لا بد من تكاثرها ، ولكن يجب أن يزيد هذا التكاثر عن الحد الذى يستطيع أن تطعمه الأرض ، هذا التوازن الذى يصعب الوصول إليه هو ما يسمى بالحجم الأمثل للسكان .

وقد عاش الإنسان منذ فجر الإنسانية على حرفة الجمع والالتقاط وصيد البر والبحر ، واستمرت حياته على هذا المنوال آلاف السنين ، ولا توجد بيانات عن سكان العالم فى العصور القديمة والوسطى ، وكل ما هنالك عدة محاولات بذلت لحصر عدد السكان فى أقاليم العالم الكبرى ، حيث قدر عدد سكان العالم بنحو خمسة ملايين نسمة فى العصر الحجري القديم ، ثم ظهرت طرق جديدة لحصول الإنسان على قوته ، حيث قام بإنتاج غذائه من الأرض بدلا من حصوله عليه تلقائيا من الطبيعة ، وقد أطلق على هذه الحقبة من التاريخ " بالثورة الزراعية " التى عرفت منذ عام

٨٠٠٠ - ٥٥٠٠ ق.م تقريباً ، وأدى ذلك إلى زيادة عدد سكان العالم الذى قدر فى هذه الفترة بنحو يتراوح ما بين ١٠ - ٢٠ مليون نسمة ، وكان كلما ازداد عدد السكان فى مكان ما بسبب الوفرة فى الغذاء والعوامل الطبيعية المواتية ، عاد لينقص بسبب الحروب أو المجاعة أو انتشار الأوبئة المميتة ، وقد تطورت الحياة الاجتماعية من القرية إلى المدينة ثم إلى الدولة حيث كانت مصر أول دولة فى العالم عندما وحد مينا القطرين فى دولة واحدة عام ٤٤٠٠ ق.م . وقد ظلت الزيادة السكانية فى العالم لفترة طويلة تتسم بالبطء النسبى ، كما كانت معدلات الزيادة السكانية ثابتة تقريباً ، وقد حدث أول انفجار سكاني فى منتصف القرن السابع عشر ، حيث قدر سكان العالم بحوالى ٥٠٠ مليون نسمة ، وبلغت معدلات النمو السكاني إلى ما يقرب الواحد بالمائة وذلك بسبب انخفاض معدلات الوفيات . أما الانفجار الثانى للسكان فى العالم ، فقد حدث فى منتصف القرن الثامن عشر ، حيث بلغت نسبة النمو الطبيعى للسكان حوالى ٣% وتجاوزت ٤% فى بعض دول الشرق الأوسط وإفريقيا وذلك خلال الثمانينات من القرن الثامن عشر ، وقد ارتفع عدد سكان العالم ليتجاوز ألف مليون نسمة فى أوائل القرن التاسع عشر، ثم إلى ألفى مليون نسمة فى أوائل القرن الحالى، وقد بلغ حوالى ثلاث آلاف

مليون نسمة فى منتصف هذا القرن ، ومن المتوقع أن يصل سكان العالم فى عام ٢٠١٥ إلى حوالى ٧,٢٢ مليار نسمة، وبناءً على تقديرات الأمم المتحدة ، فإن سكان العالم فى عام ٢٠١٥ سيصل إلى ٨,٥ مليار نسمة . والنمو السكانى لن يتوقف ، وهذه الزيادة سوف تؤدى حتماً إلى حدوث مشكلات عديدة تتمثل فى الجريمة والمرض والأمية والجوع والفقر والتي يجب أن تحل بواسطة السياسات الاجتماعية المناسبة.

ويمكن القول أن السبب فى سرعة الزيادة السكانية خلال المراحل التاريخية المتتالية ، يرجع إلى ازدياد القاعدة السكانية وازدياد معدلات النمو السكانى ، حيث إن ازدياد السكان يؤدى بالتالى إلى ازدياد فى أعداد نسلهم .

وتنقسم شعوب العالم من حيث النمو السكانى إلى مجموعتين : الأولى تتمثل فى الدول المتقدمة، أما الثانية فتتمثل فى الدول النامية ، فالدول المتقدمة **Developed** هى التى تخطت مرحلة الخطر السكانى وبلغت دور الاستقرار أو النضج السكانى ، وفيها يتزايد السكان بمعدلات معتدلة ، أما الدول النامية ، فهى التى مازالت تعيش فى دور الانتقال السكانى ، وفيها يتزايد السكان بمعدلات سريعة .

أما من حيث الجمع بين كثافة السكان ومعدل

نموهم ، يمكن أن يقسم العالم إلى أربعة أنماط سكانية كما يلي :

- نمط الكثافة المنخفضة والنمو المعتدل :

ويتمثل في أمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتي (سابقا) وأستراليا ونيوزيلند ، ويشغل هذا النمط نحو ١٤,٤% من جملة مساحة العالم ، بينما لا يضم من سكان العالم سوى ١٤,٤% من مجموعهم ، ويبلغ معدل الكثافة في هذا النمط حوالى تسعة أشخاص في الكيلو متر المربع .

- نمط الكثافة المنخفضة والنمو السريع :

ويضم هذا النمط قارة إفريقيا بصفة عامة وجنوب غرب آسيا وأمريكا الوسطى وجزر المحيط الهادى بصفة خاصة ، ويشغل هذا النمط نحو ٣٨% من جملة مساحة العالم ، وبينما لا يضم سوى ١٧,٧% من مجموع سكان العالم ، ويبلغ معدل الكثافة في هذا النمط حوالى ١٢,٥ نسمة في الكيلو متر المربع ، وعليه فإن كثافة السكان هنا ستأخذ في الارتفاع المطرد نتيجة للنمو السريع .

- نمط الكثافة المرتفعة والنمو المعتدل :

ويضم هذا النمط قارة أوروبا وغرب الاتحاد لسوفيتي (سابقا) واليابان ، ولا يشغل هذا النمط سوى ٤% من جملة مساحة العالم ، بينما يضم ١٥,٤% من مجموع سكان العالم ، ويبلغ معدل الكثافة فيه حوالى ١٠٥ نسمة في الكيلو متر المربع، وقد وصلت

شعوب هذا النمط إلى مرحلة الديموجرافية الاستقرارية أو مرحلة النضوج لسكاني، ولذلك لا يخشى أن يعاني هذا الاقليم مشكلة تضخم سكاني على الرغم من ارتفاع كثافة لسكان ، ويساعد على ذلك التقدم التكنولوجي الذي يسود هذا الاقليم .

- نمط الكثافة المرتفعة والنمو السريع :

ويضم هذا النمط شرق وجنوب شرق آسيا (ماعدا اليابان) وجزر البحر الكاريبي ، ويمكن أن تضم إليه مصر ، ويسكن في هذا الاقليم ٥٢,٥% من مجموع سكان العالم ، بينما لا يشغل سوى ١٦% فقط من جملة مساحة العالم ، ويبلغ معدل الكثافة فيه حوالي ٨٣ نسمة في الكيلو متر مربع ، ويمثل ذا النمط مواطن الخطر السكاني في العالم ، إذ تعاني أقطاره من مشكلة التضخم السكاني **Overpopulation** بشكل واضح ، ويزيد من هذه المشكلة على المستوى العالمي أنه يضم أكثر من نصف سكان العالم . ولما كانت شعوب هذا النمط مازالت تعيش في صميم المرحلة الديموجرافية الانتقالية ، وهي مرحلة الانفجار السكاني ، فستظل أقطار هذا النمط تعاني من هذه المشكلة حتى يتحقق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي ، ولذلك فهذا النمط هو الشغل الشاغل لخبراء السكان في العالم

ولما كانت الدراسة الراهنة تجرى في المجتمع

المصرى والذي يعد واحداً من الدول النامية التى تقع ضمن النمط الأخير الذى يتسم بالكثافة المرتفعة والنمو السكانى السريع ، فإن الباحث سيعرض للمشكلة السكانية فى الدول النامية.

ثانياً : المشكلة السكانية فى الدول النامية

تبدو ظاهرة تزايد معدلات النمو السكانى بشكل واضح على المستوى العالمى بصفة عامة ، وفى الدول النامية بصفة خاصة ، حيث تتصف بكثافة عالية فى السكان تؤدى إلى خلق مشكلة زيادة العنصر البشرى على الموارد الطبيعية وتؤثر تأثيراً واضحاً على مستوى المعيشة ، كما أن الزيادة السريعة للسكان فى تلك الدول خلال العقود الأخيرة قد أيقظت شبح النظرية المالتوسية من جديد ، ويقسم العالم إلى مجموعات ثلاثة ، شعوب يزداد سكانها بسرعة ، وأخرى تتسم ببطء النمو السكانى ، وثالثة فى مرحلة وسط بين الاثنين ، ويشكل هذا التطرف خطراً كبيراً على شعوب المجموعة الأولى ، إذ يتحالف عليها الفقر وسوء التغذية والامية والتأخر الاجتماعى وتقترب بمعدلات مواليد مرتفعة ، وتبذل تلك الدول قسارى جهودها لزيادة إنتاجها ورفع مستوى معيشة سكانها وتوفير حياة كريمة لهم وذلك من خلال توفير الغذاء اللازم وإتاحة فرص التعليم والعمل وتهيئة المسكن الملائم لأسرهم ، وعلى الجانب الآخر نجد أن

شعوب المجموعة الثانية يتسمون بالدخل المرتفع والحيوية المتدفقة والقوى الفنية المتزايدة والتقدم الاجتماعي السريع ومعدلات المواليد المنخفضة نسبياً .

إن ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في غالبية الدول النامية تعد من الملامح الرئيسية المميزة لهذه الدول ، حيث إن معدل الزيادة السنوية للسكان في تلك الدول ، بلغ أكثر من ضعف مثيله في الدول المتقدمة ، ولعل ذلك يرجع إلى التقدم الطبي واكتشاف الأدوية المضادة للأوبئة واهتمام المؤسسات الدولية الصحية بتقديم المعونات الطبية اللازمة لسكان تلك الدول مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات ، كما أن لبعض العادات والقيم في تلك الدول دوراً كبيراً في ارتفاع معدل المواليد بها .

وتكمن خطورة المشكلة السكانية في أن ثلثي سكان العالم يقطنون في تلك الدول التي تحدث بها أقصى التغيرات في مستويات الخصوبة والتحضر معاً ، حيث يتضاعف عدد سكان المدن الكبرى بها كل ثلاثة عشر عاماً ، ويقطنون في مساكن عشوائية غير مخططة وينجم عن ذلك مشكلات عديدة وخطيرة وجديرة بالاهتمام والنظر ، وقد أثارت الزيادة المضطردة في حجم السكان موجة من القلق على المستقبل القريب ، وذلك للتسابق غير المتوازن بين

كل من الموارد والسكان ، مما يخشى معه استحالة توفير القدر الكافى من غذاء ووقود ومواد خام لسكان العالم ، وقد أدى ذلك إلى تزايد الاهتمام بدراسة النمو السكانى وتقدير موارد الثروة الطبيعية ومدى كفايتها لمواجهة حاجات السكان المتزايدة .

ولما كانت الاحتياجات المتزايدة التى يتسبب فيها نمو السكان فى البلاد النامية لا تساوى الزيادة فى القدرة الإنتاجية التى تكفى لرفع أو حتى الحفاظ على مستويات المعيشة المنخفضة للسكان فى هذه البلاد ، فقد أدى هذا إلى إعتبار تنمية البلاد الفقيرة واحداً من التحديات الرئيسية التى تواجه العالم ، مما جعل المجتمع الدولى يركز اهتمامه - وعلى نحو متزايد - بالجهود التى تعجل بالتنمية ومحاولة تخفيف التباين بين الدول المتقدمة والدول النامية .

إن التنمية المطلوبة فى تلك الدول هى تنمية شاملة متكاملة ، فإذا أمكن تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ، فإن مستوى المعيشة سوف يرتفع ، كما أن ذلك يعد حافزا على خفض المواليد ، ولو تيسر التوسع فى نشر التعليم لسهلت حركة التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ولو استقرت الأحوال الداخلية واستتب النظام الدولى لأمكن الإفادة من الجهود والموارد التى تهدر سدى بتوجيهها نحو تدعيم التنمية .

ويمكن القول إن التنمية تؤدى إلى انخفاض

معدل الخصوبة ، ولذلك يجب إيجاد الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل من الأسرة صغيرة الحجم شيئاً مرغوباً فيه ، وربما كانت المدينة فى الدول النامية هى نقطة الانطلاق فى هذا المجال ، على أن تتبعها القرية ، حينئذ تصبح الأسرة الصغيرة نموذجاً للحياة الاجتماعية السعيدة .

وإذا كانت المدينة هى نقطة الانطلاق نحو الأخذ بتخفيض الأسرة فى الدول النامية ، فإن الدول المتقدمة قد كان لها السبق فى هذا المجال ، حيث اتسمت ببطء فى النمو السكانى ، وقد يرجع ذلك إلى ازدياد الوعى لدى مواطنيها بضرورة تحقيق أهداف بلادهم ، والعمل على تقدمها ، ومن هذا المنطلق جاء اهتمامهم بالعلم والمعرفة والتسابق التكنولوجى ، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية البشرية ، وبالتالي فقد تزايد اهتمامهم بالعلم أكثر من زيادة النسل ، بمعنى أن التقدم الحضارى فى المجتمع وما يتبعه من تعقيد فى العلاقات الاجتماعية وتشابكها من شأنه أن ينمى لدى السكان فى تلك الدول المتقدمة الرغبة فى الحد من الزيادة السكانية .

الفصل التاسع السكان فى مصر أولاً : تطور النمو السكانى فى مصر

إن العلاقة بين عدد السكان ومقدار الموارد الطبيعية من الموضوعات التى شغلت ولا تزال تشغل أذهان الكثيرين من الفلاسفة والمفكرين منذ زمن بعيد، لما لذلك من تأثير مباشر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى وعلى مستوى المعيشة فى المجتمع ، وفى مصر فقد أدى نمو السكان بمعدلات مرتفعة دون أن يواكب ذلك زيادة فى معدلات النمو الاقتصادى أو التنمية إلى ظهور ما يعرف بالمشكلة السكانية ، التى تعد من أهم مشاكل مصر الحديثة وتشكل أخطر ما يمكن أن يواجه بلداً يطمح إلى التنمية السريعة الشاملة والمستوى الاقتصادى والاجتماعى اللائقين بمواطنيه ، ولا تعد هذه المشكلة لصيقة بالمجتمع المصرى فحسب ، وإنما هى إحدى أهم مشكلات الدول النامية بصفة عامة ، حيث تسعى هذه الدول فى مواكبتها للمجتمع الدولى بالأخذ بأساليب التطور والنمو إلى جانب التخطيط لتنمية مجتمعاتها وفق إمكانياتها ، ولكن فى ثنايا ذلك يتضح أنه على الرغم من الاستفادة بأساليب التقدم فى النواحي الصحية الذى أسهم فى خفض معدل الوفيات بين المواليد ، إلا أن ذلك لم يؤتى ثماره المرجوة فى المجتمعات النامية لزيادة أعداد المواليد بما يبرز

المشكلة السكانية فيها . ومصر كغيرها من الدول النامية ، حققت خلال الفترة الأخيرة انخفاضا ملحوظا وسريعا فى معدلات الوفيات دون أن يصاحبه انخفاضا مناسباً فى الخصوبة .

وبالنظر للمشكلة السكانية فى المجتمع المصرى يمكن القول بأنه من المجتمعات القليلة فى العالم التى أصبحت مشكلة السكان بها من الأمور المعضلة ، إذ أنها تمس حياة الإنسان وتؤثر فيها تأثيراً كبيراً ، حيث إن الزيادة السكانية المطردة تسبب كثيراً من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، لا سيما وأن مساحة الأراضى الزراعية فى مصر لم تطراً عليها زيادة تجارى مطلقاً تلك الزيادة فى عدد السكان ، حيث إن أكثر من ٩٧% من السكان المصريين يتركزون فى حوالى ٤% من مساحة مصر التى تزيد قليلا على مليون كيلو متر تاركين الجزء الباقى ٩٦% ومعظمه صحراء .

وعلى الرغم من معاناة المجتمع المصرى من المشكلة السكانية فى الوقت الحالى ، إلا أنه يعد من أقدم شعوب العالم التى مارست الإحصاء والتعداد ، ذلك أن تاريخ مصر لم يخل من محاولات جدية لتعداد السكان ، فقد قام الملك مينا الأول منذ أكثر من خمسة آلاف سنة بإجراء تعداد كل سنتين ، ثم تطورت فكرته وتم التعداد كل سنة ، إلا أنه لا توجد

أرقام مضبوطة عن عدد سكان مصر فى العصور القديمة وإن ما يوجد هو مجرد تقديرات وهى أدنى إلى الخطأ منها إلى الصواب ، حيث كان الغرض منها مساعدة الحكومة القائمة على استتباب الأمن والنظام والوصول إلى أهدافها الاجتماعية والحربية ، فقد كانت الحكومة تسعى إلى تحقيق هدفين ، الأول هو معرفة عدد السكان فى كل عام لإمكان تقدير الضرائب التى سيدفعها القادرون ، أما الهدف الثانى فيتمثل فى معرفة الصالحين للجنديّة .

ويمكن القول إن تقدير عدد سكان مصر فى الأزمنة القديمة لم يبنى على أسس علمية، حيث اعتمد على المعلومات التى أوردها المؤرخون المحدثون والرحالة القدامى ، وما هى إلا تقديرات جزافية بنيت على التخمين والعد الجزئى ، ذلك أن هؤلاء الرحالة قد اعتمدوا فى جمع معلوماتهم على رجال الدين وعمد القرى وحكام المدن ، ذلك من خلال مقابلات قصيرة ، فضلا عن نزعّة المواطنين فى التضليل جهلا بأهمية الإحصاء أو أملا فى التهرب من أداء ضريبة الوطن ، وقد أدى هذا إلى مقابلة فكرة التعداد فى مصر بشئ من الحذر والنفور والتى ما تزال آثارها باقية حتى الآن لدى بعض الفئات التى لم تحظ بقدر من الثقافة والتعليم فى بعض القرى والمدن .

ولعل ما يؤكد عدم دقة تقديرات السكان فى الأزمنة الحديثة أيضاً وجود أكثر من مائة وخمسون تقديراً عن سكان مصر خلال الفترة ما بين عامى ١٧٨٠ - ١٨٨٢ ، هذه التقديرات العديدة تعكس عدم اتفاق الكتاب والمراقبين على الحجم الحقيقى لسكان مصر خلال هذه الفترة ، ولقد استمر هذا الاختلاف بينهم إلى أن أجرى تعداد عام ١٨٨٢ الذى يعد أول تعداد منظم لأهالى القطر المصرى ، إلا أنه لا يصح أخذ هذا التعداد كأساس للمقارنة بالتعدادات اللاحقة لأن الظروف الداخلية التى أجرى فيها هذا التعداد كانت سيئة وهى التى مهدت لاحتلال البريطانى فى نفس العام ، فضلا عن ضعف الجهاز الإدارى وقلة خبراء الاحصاء واعتماد الموظفين على التقدير الجزافى بدلا من الاعتماد على العد الشامل ، وعليه يظل التعداد الأول موضع شك فى تقديراته ونتائجه حتى الآن ، ثم أعقبه تعداد عام ١٨٩٧ الذى يعد أول تعداد منظم يعتمد عليه نظراً لاستقرار الحالة السياسية فى الفترة التى أجرى فيها التعداد ، فضلا عن دقة القائمين بالتعداد فى جمع وحصر وتبويب البيانات ، ومنذ ذلك الحين تقرر أن يكون التعداد العام للسكان كل عشر سنوات ، فأجريت التعدادات فى السنوات ١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ثم حالت ظروف العدوان الثلاثى على البلاد

دون

إجراء تعداد السكان عام ١٩٥٧ ، ومن ثم فقد تم إجراؤه عام ١٩٦٠ ، وفي عام ١٩٦٦ تم إجراء تعداد بالعينة ، ثم أجرى تعداد عام ١٩٧٦ ، وعام ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ . وفيما يلي سوف نعرض لتطور سكان مصر في الفترة من عام ١٨٩٧ إلى عام ١٩٩٦ ، وذلك من خلال الجدول التالي :

الزيادة بين التعدادين		عدد	سنوات
%	الحجم	السكان	التعداد
-	-	٩٦٣٤٧٥٢	١٨٩٧
١٦,١	١٥٥٥٢٦٦	١١١٨٩٩٧٨	١٩٠٧
١٣,٦	١٥٢٨٢٧٧	١٢٧١٨٢٥٥	١٩١٧
١١,٤	١٤٥٩٦٠٩	١٤١٧٧٨٦٤	١٩٢٧
١٢,٢	١٧٤٢٨٣٠	١٥٩٢٠٦٩٤	١٩٣٧
١٩,١	٣٠٤٦٠٧٣	١٨٩٦٦٧٦٧	١٩٤٧
٣٦,٩	٧٠١٧٣٣٤	٢٥٩٨٤١٠١	١٩٦٠
١٥,٧	٤٠٩١٧٥٧	٣٠٠٧٥٨٥٨	١٩٦٦
٢١,٧	٦٥٥٠٣٤٦	٣٦٦٢٦٢٠٤	١٩٧٦
٣١,٧	١١٦٢٨٠٣٤	٤٨٢٥٤٢٣٨	١٩٨٦
٢١,٤	١٣١٩٨١٤٤	٦١٤٥٢٣٨٢	١٩٩٦

وبالنظر إلى تعداد السكان فى عام ١٨٩٧ وفى عام ١٩٤٧ يتبين أنهم قد تضاعفوا فى فترة زمنية تقدر بحوالى نصف قرن ، وبمقارنة تلك بالفترة ما بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٩٦ ، أى خلال النصف قرن الأخير يتضح أن السكان قد ازدادوا إلى أكثر من ثلاثة أضعافهم ، أما بمقارنة عدد السكان فى عام ١٨٩٧ ، وفى عام ١٩٩٦ ، أى خلال مرور حوالى قرن من الزمان تلاحظ أنهم قد ازدادوا إلى حوالى ستة أمثالهم ، وإذا كان ذلك يعبر عن الزيادة الطبيعية للسكان ، فإنه لا يمكن تجاهل أن من أسباب تلك الزيادة وجود بعض القيم الاجتماعية والاقتصادية والدينية التى تجد لها جذوراً فى المجتمع المصرى ، كما أنه خلال الفترة الأخيرة ، وخاصة بين تعدادى عام ١٩٨٦ ، عام ١٩٩٦ ، لوحظ أنه بمقارنة نسبة الزيادة السكانية بين التعدادين والتعدادات الأخرى يتبين أن هناك انخفاضا ملحوظا فى نسبة الزيادة السكانية ، فقد كانت فى عام ١٩٨٦ تمثل ٣١,٧% أما فى عام ١٩٩٦ ، فكانت ٢١,٤% وذلك بالرغم من التقدم العلمى فى النواحي الصحية فى هذه الفترة بشكل أكثر من الفترات السابقة . ويمكن القول إن ذلك قد يرجع إلى فعالية أساليب التوعية بضرورة تنظيم الأسرة واستجابة بعض المواطنين لها ، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى انتشار التعليم وخاصة

بين السيدات ، بالإضافة إلى التغير فى بعض القيم الايجابية نظراً لازدياد الوعى الوعى لدى المواطنين بأهمية المحافظة على مستوى المعيشة اللائق لأسرهم .

ثانياً : عوامل زيادة السكان فى مصر

إن مشكلة السكان جزء لا يتجزأ من مشكلات التخلف التى تعانى منها معظم الدول النامية ومنها مصر ، حيث يزداد عدد سكان تلك الدول بسبب الارتفاع المستمر فى معدلات المواليد ، ومصر دولة عريقة فى التقدم ، فهى ليست بلداً بكرةً تجذب إليها المغامرين والطامعين فى الثراء ، ومن ثم فليس للزيادة غير الطبيعية مجالاً يذكر فى عدد سكانها ، وتتوقف الزيادة السكانية فى مصر على عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية وطبيعية ، وفيما يلى سيعرض الباحث لكل منها :

١ - العوامل الاجتماعية للزيادة السكانية

تتمثل العوامل الاجتماعية فى ظاهرة الزواج المبكر التى مازالت متواجدة فى بعض المجتمعات المصرية وخاصة فى الريف ، وأيضاً من بين العوامل الاجتماعية التفاخر بالأولاد ، وارتفاع معدل الوفيات والطلاق ، ووقت الفراغ . وفيما يلى سيعرض الباحث لكل من هذه العناصر :

أ - الزواج المبكر :

إن المصريين يفضلون الحياة الزوجية ،

ويرغبون فيها إلى حد يفوق أى بقعة من بقاع الأرض، ويرجع هذا إلى أن المجتمع المصرى فى الغالب مجتمع زراعى متدين ، حيث يعتقد أهل الريف والأحياء الشعبية فى المدن أن الزواج المبكر للبنات يعد مانعاً لها من الانحراف كما أنه يخفف الضغط الاقتصادى عن كاهل الأسرة ، ولعل السبب فى الزواج المبكر لدى الفلاحين يرجع إلى إعتبار الزواج ليس شركة اجتماعية روحية فحسب ، بل أيضا شركة اقتصادية ، حيث يرى الفلاح أن الزواج لن يكلفه الكثير بالنظر إلى الفائدة التى تعود عليه من الزوجه التى تشاركه العمل طوال اليوم ، ويرى أنه لا توجد فائدة من تأخير الزواج بعكس أبناء المدينة الذين ينتظرون طويلا لكى يستعدون اقتصاديا لتبعيات الزواج .

ب - التفاخر بكثرة الانجاب

تبرز أهمية الأولاد فى المجتمعات الريفية ، حيث توجد فكرة القبيلة أو العائلة وما يرتبط بها من مكانة اجتماعية تستند إلى ضرورة كبر حجم الأسرة لتدعيم مكانة القبيلة أو العائلة ، حيث يرى الفلاح أن ذلك من دواعى الفخر والشعور بالعزة والمكانة الاجتماعية المرتفعة ، وتمثل قوة له لحماية أرضه والأخذ بالثأر عند اللزوم .

ج - ارتفاع معدل الوفيات

لا يتأثر نمو السكان فى مصر بالمواليد

الزواج بالنسبة للرجل لدى البعض من سكان المناطق الريفية بصفة خاصة مما أدى إلى الشعور بالقلق لدى المرأة وعدم اطمئنانها على مستقبلها ، الأمر الذى جعل غالبية الزوجات إن لم يكن جميعهن يعلين قيمة الانجاب وكثرة النسل ، ليس حبا فى الأولاد بقدر رغبتهن فالتثبث ببيت الزوجية كحق لهن .

هـ - وقت الفراغ

إن العمل الزراعى للفلاح لا يحتاج إلى استهلاك مساحة كبيرة من الوقت على مدار اليوم أو فصول السنة ، مما يجعله يعيش فى حالة بطالة مقنعة ، ووقت فراغ كبير ، وبمقارنة وسائل الترفية التى تنعم بها المدينة وندرتهما فى الريف ، فإن هذا الأمر قد يسهم بفعالية فى عدم امتصاص الطاقات الزائدة لديه ، مما يترتب عليه إن يتجه الفرد إلى التناسل كنوع من الترفيه ، ويعد ذلك العامل من العوامل التى لا يمكن إغفالها فى إحداث الزيادة السكانية .

٢ - العوامل الاقتصادية للزيادة السكانية

لا أحد يستطيع أن يدعى أن الإنجاب هو مجرد رغبة فى الأطفال فقط ، وإنما للإنجاب قيمة اقتصادية حيث إن الأبناء يساهمون بعملهم فى زيادة دخل الأسرة لدى البعض ، وينظر إليهم الآباء على أنهم

السند الذى يلجأون إليه فى حالة كبر سنهم وعدم قدرتهم على العمل والكسب ، كما أن التنشئة الاجتماعية للأبناء فى المجتمعات المتخلفة لا تضع أعباء كبيرة على كاهل الوالدين ، بل على العكس من ذلك ، فإن من يتسرب منهم من التعليم يعد مورداً للرزق ووسيلة للكسب وقيمة اقتصادية لدى بعض الأسر سواء كان ذلك فى المجتمع الريفى أو على بعض المناطق التى تنتمى إلى المجتمع الحضرى ، وفى الريف مثلاً يمكن الاعتماد عليهم فى الزراعة وبالتالي فإن ولادة طفل تعنى أكبر عدد من القوى العاملة الرخيصة، وهذا الاتجاه قد يكون لدى بعض سكان المناطق العشوائية والشعبية بالمدن مع اختلاف نوعية العمل الذى يوجه إليه الأبناء كالمعلم الحرفى . ويمكن القول بأن الفقر وانخفاض الدخل الفردى يؤدى إلى انخفاض المستوى الثقافى ، وبالتالي يكون الفرد عاجزاً عن تقدير المسؤولية التى تترتب على إنجاب مزيد من الأطفال .

إن العوامل الاقتصادية لها فعالية لا يمكن إغفالها فى المسألة السكانية ، فقد تكون حافزاً على خفض النمو السكانى لدى بعض الفئات الاجتماعية ممن ينتمون إلى أسر ذات مستوى اقتصادى مرتفع، والعكس كذلك لدى أولئك الذين يعانون من تدنى فى مستواهم الاقتصادى بما يدفعهم إلى الزيادة فى

الإيجاب .

٣ - العوامل الثقافية للزيادة السكانية

يعد التعليم من أهم العوامل الثقافية التي تؤثر فى الأنماط السلوكية لدى الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية بعضهم ببعض سواء فى داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل ، فهناك علاقة وثيقة بين التعليم وحجم الأسرة بمعنى أن الذين ينالون قسطاً من التعليم يكون لديهم استبصار بما يترتب من آثار سلبية على زيادة حجم أسرهم ، أما الأميون فإنهم قانعون اتكاليون يعيشون على أى مستوى معيشى ، وينظرون إلى الناحية البيولوجية على أنها أهم وظائف الأسرة ويتفخرون بكثرة الأولاد ، وفى المجتمعات الريفية حيث انتشار الجهل والقدرية والتواكل ، يترك الفلاحون مسألة الحياة والتوالد إلى الطبيعة ، كما أن اعتقاد الفلاح بأن حياته قصيرة ، جعله يرغب فى ذرية يسعد بها قبل مماته ، ثم إن الزوجة الريفية تبغى أيضاً الكثير من الأطفال ليس رغبة منها فى الأمومة فى حد ذاتها ولكن لتثبيت مركزها فى بيت زوجها لتشعر بالسعادة بأن زوجها قد ارتبط بها ولا يفكر فى الزواج بغيرها ، فالمسألة هنا توثيق رابطة وضمأن لحياة زوجية دون أدنى تفكير فى مستقبل الأطفال ، كما أن المستوى التعليمى للمرأة ونوع العمل الذى تقوم به له أثر كبير على زيادة

النسل ، فكلما أقبل الفرد على التعليم وانتقل من الريف إلى المدينة وارتفع مستواه العلمي ، كلما أدى ذلك إلى تأخير سن الزواج ، ولاسيما بالنسبة للفتاة ، ويؤدي ذلك بالتالى إلى انخفاض النسل ، إلا أنه يمكن القول إن التعليم بصفة عامة وتعليم الفتاة بصفة خاصة ، قد لعب دوراً هاماً فى إقناع المرأة بضرورة تنظيم الأسرة والحد من ارتفاع الخصوبة السكانية .
٤ - العوامل النفسية للزيادة السكانية

إن الروح الاجتماعية السائدة لدى غالبية سكان المجتمع المصرى ، تنظر إلى الرجل والمرأة الذين لا ينجبان نظرة فيها شئ من الازدراء ، كما أن الاعتقاد بأن كثرة الأولاد دليل على خصوبة المرأة وأنوئتها وذكورة الرجل وقوته الجنسية ، تجعله يضى على من يتمتع بهذه الصفة اعتزاز بالذات وارتفاع فى المكانة الاجتماعية والشعور بالتقدير ، وفيما يختص بالفتيات، فالزواج يشكل أمهناً الوحيد فى الحياة ، وتشجع الأمهات بناتهن فى هذا الاتجاه بكل الوسائل ، حيث يعتقدن أن فى زواجهن المبكر فخر لهن ولبناتهن ، ويرى بعض الديموجرافيين أن الزيادة السكانية ، ترجع إلى رغبة الوالدين فى إنجاب أبناء ذكور وأكثر من رغبتهما فى إنجاب الإناث ، فقد يتوقعان قدوم أطفال ذكور وربما يحدث العكس مما يجعلهما يستمران فى الإنجاب ، وبالتالي يزداد حجم

الأسرة .

٥ - العوامل الطبيعية للزيادة السكانية

لا يقصد الباحث بالعوامل الطبيعية ، تلك الزيادة فى السكان نتيجة للفرق بين المواليد والوفيات ، وإنما سيعرض الباحث للعوامل الطبيعية من حيث العوامل البيئية التى يعيش فيها الفرد معرجاً على البيئة الزراعية والمناخ كعاملين هامين فى تفسير المسألة السكانية ، وذلك من منطلق أن البيئة الزراعية تمثل محل الإقامة لما يزيد على نصف سكان المجتمع المصرى ، كذلك فإن تباين المناخ خلال فصول السنة له أثره على الخصوبة . فالزراعة هى المهنة الأساسية لمعظم سكان الريف المصرى ، والبيئة الزراعية بطبيعتها تربط الإنسان بالأرض وتجعله يؤمن بالقضاء والقدر ، وذلك لتأثره بقوى الطبيعة كالشمس والماء والهواء والتى تقوى لديه الوازع الدينى ، ومن ثم تصبح مسائل الولادة والنمو والوفاة من المسائل الخارجة عن إرادته ، ومن ثم فلا شأن له بها ، وبناء عليه تكن البيئة الزراعية عاملاً من أهم عوامل زيادة السكان فى مصر .

وقد يكون للطقس أثر كبير فى ارتفاع معدل المواليد ، حيث إن هناك علاقة بين المناخ والخصوبة الإنسانية إذ تكون الخصوبة على أشدها فى المناخ المعتدل والذى يميل إلى الحرارة نوعاً ما ، وهذا المناخ

موجود فى مصر وله أثره فى زيادة السكان ، كما أن
المناخ فى المناطق الحارة يساعد على النضج الأثنوى
المبكر ، وذلك على العكس فى المناطق الباردة ،
حيث نجد أن قبائل الإسكيمو يقبلون على العملية
الجنسية فى الصيف فقط ، مما يجعل معدل الإنجاب
لديهم ضئيل .

الفصل العاشر السياسات السكانية

السياسة السكانية هي الخطة التي يتخذها المجتمع لمعالجة مشكلة السكان أو تنظيم النسل بحيث يحقق زيادة السكان أو نقصهم طبقاً لظروفه السكانية.

وللطبيعة أسلوب في حل مشاكلها في التكاثر تهدف إلى تحقيق التوازن بين عناصرها ، فالطبيعة تعمل على تحقيق التوازن بين عناصرها المختلفة عن طريق تنازع البقاء ، فكل كائن حي عدو يحد من تكاثره . وتكفل الطبيعة للجميع الحصول على غذائهم في حدود العدد الذي تحتاج إليه الطبيعة من نوعه ، ذلك أن هذه الكائنات الحية كافة تعتمد على الطبيعة اعتماداً تاماً في الحصول على غذائها ، وبالتالي فقد جعلت الحيوانات تعمل على تحديد نسلها عندما تتكاثر إلى درجة الاكتظاظ عن طريق العمل على إنقاص المواليد أو زيادة الوفيات بأساليب مختلفة . فبعض الحيوانات يحدد لسكانه مجالاً محدداً يطرد منه الحيوانات أو الطيور الأخرى حتى يبقى له مساحة مناسبة من الأرض يحتفظ بانتاجها كمخزون للطعام ، فإذا نقص هذا المخزون عن حاجة السكان بسبب التكاثر طرد الكبار الصغار واضطروهم إلى النزوح إلى مكان آخر . وتحافظ الطيور على مسافات متباعدة

بين بعضها البعض لكي تضمن الفراغ الكافي المناسب لحياتها . وبعض الحيوانات يأكل الكبار منها الصغار مثل الأسماك حتى لا تتكاثر عن الحد الذي يسمح لها به مجالها .

والهجرة هي أشهر الأساليب لعلاج المشكلة السكانية لدى الحيوانات ، فحيوان اللاموس النرويجي وهو نوع من القوارض يتكاثر بسرعة ، فإذا وصل إلى حد الاكتظاظ هاجرت أعداد كثيرة منه في كل الاتجاهات ، وبعضها يتجه إلى البحر وتعم فيه حتى ينهكها التعب فتغرق ويتكرر هذا الحادث دوريا دون أن يغير هذا الحيوان طريقه .

وإذا كانت جميع الحيوانات والطيور والحشرات تعتمد على الطبيعة في الحصول على غذائها وتخضع لقوانين الطبيعة التي وضعتها للحفاظ على التوازن ، فإن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي تمرد على الطبيعة ، واستطاع أن ينتج لنفسه الغذاء ، وذلك باكتشاف الزراعة واستغلالها ، فأرغم الطبيعة على أن تقدم إليه أكثر مما يحتاج إليه من غذاء ، وهو ما يسمى بالثورة الزراعية ، إذ تمكن الإنسان عن طريق اختيار أنواع من النباتات التي كانت تنبت تلقائيا أن يستكثر من بذورها وأن يزرعها فتأتي له بأضعاف ما بذره فيها .

وعرف الإنسان أثناء ذلك مواسم الفصول وطرق الري وادخار البذور ، فحرر من الخضوع التام للطبيعة وضمن غذاء جماعته عاما كاملا ، وخاصة بعد أن جمع بين الزراعة وتربية الحيوان ، ورأى أن زيادة نسله تضمن له مزيداً من الأيدي العاملة ومن المحاربين . فتولدت عن الثورة الزراعية ثورة سكانية . ونتج عن ذلك أن الإنسان لم يعد محكوما بقانون توازن الطبيعة ، وخاصة بعد أن أثبت تفوقه على عوامل الفناء الأخرى مثل الأعداء من البشر والحيوانات المفترسة والجراثيم والميكروبات والكوارث الطبيعية بفضل الثورة الحضرية التى أنشأت المدن والحكومات والعلوم وارتقت بالتكنولوجيا ووسائل العلاج من الأمراض .

وبذلك تكاثر الإنسان بغير حدود واستعمر جميع الأقاليم الطبيعية بدون عوائق واستغل الطبيعة بإسراف ، وغير فى مظاهرها كما تتراءى له منفعة العاجلة فأخل بالتوازن الطبيعى وأوشك على أن يقضى على جنسه بسوء تدبيره .

ومن هنا أصبح لزاما على الإنسان أن يعيد التوازن إلى الطبيعة لمصلحته الحالية ومصلحة الأجيال المقبلة ، وذلك بأن يعمد إلى استعمال الموانع الإنسانية فى تنظيم النسل ، بعد أن فشلت الموانع الطبيعية أو تأخر أثرها بصورة واضحة بعض

. الوقت .

وتختلف السياسات السكانية باختلاف الثقافة السائدة فى المجتمع ، فالسياسة الحربية تشجع النسل والمدنية ترفضه إذا كانت صناعية وتشجعه إذا كانت زراعية . وتنقسم السياسات السكانية إلى ثلاثة أنواع ، فهى إما سياسات مانعة لزيادة السكان ، وإما سياسات توسعية لزيادة عدد السكان ، وإما سياسات لتحسين نوعية السكان . وفيما يلى عرض للوسائل التى لجأت إليها كل سياسة من هذه السياسات المختلفة لتحقيق أغراضها :

١ - السياسة المانعة :

قد وجدت هذه السياسات فى العصور القديمة بوحى من العقل الجمعى فكان المجتمع يلجأ إلى إنقاص عدد السكان عن طريق الأخذ بوسائل تفرضها ثقافته وأوضاعها الاجتماعية ، ومن هذه الوسائل وأد الأطفال والاجهاض والعزل وقتل الشيوخ المسنين والمرضى ، وفيما يلى سوف نعرض لذلك كالتالى :

أ - وأد الأطفال :

وأد الأطفال وهى قتل الأطفال بعد ولادتهم ، وقد وجد ذلك فى شبه الجزيرة العربية حيث كانوا يقتلون البنات خوفا من العار إذ كانت الحروب مستمرة بين القبائل ، وكانت للمرأة منزلة كبيرة لدى القبيلة إذ كانت موضع إعزاز وتقدير ، وكان البدوى يعبر عن تقديره لها بألفاظ تحمل معنى الاهتمام البالغ بالوضع

الاجتماعى للفرد فى القبيلة. فكان القبلى يعتبر المرأة تمثل له رمزاً للشرف والعرض. فكان أقصى ما يلحق العربى من عار هو أن تؤسر إحدى قريباته فتعرض للمذلة والمهانة عند الأعداء، وقد يضحى العربى بنفسه فى سبيل استخلاص قرينته من الأسر شعوراً منه بأن شرف القبيلة مرتبط بكرامة المرأة .

وفى المجتمعات التى كانت تلجأ إلى قتل الأطفال مثل المجتمع الأسبرى فى بلاد اليونان القديمة والمجتمع الرومانى فقد كان على رب الأسرة عندما يولد طفل أن يحمله إلى شيخ القبيلة فإذا عرفوا بفراساتهم بأنه سيكون قويا قادراً على الحرب سمحوا لأبيه بالاحتفاظ به وإن عرفوا أنه سينشأ ضعيفاً فإنهم يأمرّون أباه بقتله فكان الوالد يتركه فى العراء حتى يموت .

ويمكن القول أن مسألة قتل الأطفال والبنات بالذات شائعة فى القبائل ذات النزعة الحربية لأن المرأة فى هذا المجتمع تعد عبئاً على الرجل إذ عليه حمايتها هى وأولادها ومنع أسرها بينما لا تستطيع المرأة أن تحارق كالرجل بسبب ظروفها البيولوجية .

ب - الإجهاض :

وهو إنزال الطفل وهو فى شكل جنين فى بطن أمه قبل أن يولد طبيعياً وبذلك يكون مصيره الموت ، وقد حرمت معظم الشرائع هذا العمل باعتباره

قتل نفس بريئة بدون ذنب ، ولكنها سمحت به فى ظروف الخطر على الأم أو فى خلال الظروف القاسية التى تستدعى ضرورة تخليص الأم من جنينها فى حالة احتمال ولادة الطفل مشوهاً وذلك إذا ثبت تعاطى الأم لبعض عقاقير تؤدى إلى تشويه الجنين ، رغم أن الأديان ترفض الإجهاض إلا أنها لا تمنع فى منع الحمل وذلك لأن هذا لا يقتل جنيناً تكون وإنما يمنع تكوين الجنين من البداية .

وقد أباحت بعض القوانين فى بعض الدول الشمالية فى أوروبا الإجهاض باعتباره حقاً للمرأة ، لأن الأمومة وهى أعز شئ لدى المرأة تجعلها لا تتخلص من الجنين إلا عند الضرورة القصوى ، وعندئذ يبيح القانون للمرأة أن تتخلص من الجنين لاعتباره أنها قادرة أكثر من غيرها على تقدير الظروف لهذا الجنين بالنسبة إليها وبالنسبة إلى المجتمع .

ج - العزل :

العزل يطلق بمعنيين أحدهما عزل الرجال عن النساء كما يحدث فى السجون والمعتقلات حتى لا يتم الاتصال بينهم ، وكذلك فى مستشفيات الأمراض العقلية والأمراض المستعصية ، وفى حالات الخوف من ولادة الأطفال المشوهين أو الذين يحتمل إصابتهم بأمراض وراثية . وقد تلجأ بعض السياسات لعزل مجتمعات بأسرها حتى لا تختلط بالمجتمعات الأخرى ويؤدى هذا إلى الانعزال فى النسل مثل عزل المواطنين فى الدول الاستعمارية .

والمعنى الآخر للعزل هو منع تكوين النطفة التى ينشأ منها الجنين وذلك عن طريق قطع العملية الجنسية المؤدية إلى هذا الغرض قبل إكتمالها .
د - قتل الشيوخ المسنين والمرضى :

لقد لجأت إلى هذا الغرض - على مر التاريخ - بعض القبائل البدائية ، وخاصة تلك التى ينقصها الغذاء فكانت إذا شعرت بنقص القوت لجأت إلى قتل هذه العناصر لكى توفر القوت الذى يحصلون عليه للعناصر الأخرى القوية ، وللقادرين على القتال والإنتاج .

هذا - وقد كان من بين الوسائل العنيفة لبعض الحكام القدماء إبادة أعدائهم وقتل الأسرى أو تسخيرهم فى أعمال شاقة تقضى عليهم أو الاحتفاظ بآلاف من السبايا وحرمانهن من الزواج .

وكان بعض الحكام القدماء يلجأون إلى وسائل عنيفة لتحقيق هذا الغرض مثل المذابح التي كانوا يقتصون وبها من معارضيهم أو منافسيهم ، ويروى التاريخ فى ذلك أمثلة كثيرة مثلما فعل الإسرائيليون فى فلسطين ، وفى غزة حيث قتلوا الشباب كى يهرب الباقون ، وبذلك يحقق لهم نقص النسل العربى . وكذلك عملت الحروب على إفناء مجتمعات بأسرها وانقطاع نسلها .

٢ - السياسات التوسعية :

وهى السياسات التى تؤدى إلى زيادة النسل ، فقد تلجأ إحدى الدول إلى احتلال أراضى دولة أخرى . وضمها إليها ، بذلك يزيد عدد السكان لهذه الدولة . وقد حدث ذلك كثيراً فى الحروب القديمة حيث كانت الأغراض التوسعية هى التى تفرض على الحكام والقواد دوافع الغزو والفتح ، وبهذه الوسيلة نشأت دول وإمبراطوريات كبيرة واختلط أبناء هذه المجتمعات فزاد النسل فيها وكثر أفرادها . وهناك دول أخرى تشجع الهجرة الوافدة عن طريق منح امتيازات للوافدين وتشجيعهم على الإقامة وذلك بغرض المساهمة فى زيادة عدد سكانها . ويمكن أن نعرض للسياسات التوسعية فى عدد السكان من خلال العرض لعنصرين هما السياسة الاستعمارية والنواحي الاقتصادية وذلك على النحو التالى :

أ - الاستعمار :

ازدهر الاستعمار فى القرن الرابع عشر الميلادى بغرض حربى أو اقتصادى أو استيطانى ، ويتطلب تحقيق هذا الغرض الاستعمارى زيادة النسل فى الدولة المستعمرة وذلك لأنه إذا كان الاستعمار يتم بالحرب أم بالوسائل الاقتصادية أم بالاستيطان فإن ذلك يتطلب عدداً كبيراً من الأفراد لتحقيق ذلك ، ومن هنا نادى الاستعماريون بزيادة النسل حتى يتسنى لهم شن الحروب على الدول المتأخرة ومن أجل ذلك نرحت أفواج كثيرة جداً وجماعات استعمارية كبيرة للاستيطان فى هذه المستعمرات أو لاستغلال مواردها الخام لصالح الدول المستعمرة ، وبذلك تكونت دول كاملة من هؤلاء المستوطنين مثل جنوب أفريقيا وكندا ، واستراليا وغيرها حيث يشح النسل بين المستوطنين فى هذه الأماكن وذلك لى يكون لهم نسبة من السكان كافية أمام الأغلبية الموجودة من السكان الأصليين .

وتعطى مكافأة ورواتب إضافية لمن يزيدون نسلهم فى هذه المواطن ، كما يشجع الكثيرون على الهجرة إليها بأغراض كثيرة ، وقد حدث فى هذه المستعمرات أن استقلت مثل كثير من المستعمرات فى آسيا ، وأفريقيا مما أوجد جاليات أوربية كبيرة فى هذه الدول بعد استقلالها .

ب - النواحي الاقتصادية :

تستدعى النواحي الاقتصادية زيادة النسل فى بعض الظروف ، وذلك فى المناطق التى تحتاج إلى كثير من الأيدى العاملة لإمكان استغلال مصادر الثروة الكثيرة الموجودة فى هذه المناطق مثل كندا وأستراليا وفى داخل بعض الدول حيث توجد مناطق قليلة السكان فتسمح الدولة بزيادة السكان فى تلك المناطق لتحقيق الأغراض الاقتصادية كما فى حالة اكتشاف البترول فى شمال أمريكا ، وكذلك اكتشاف بعض الخامات فى سيبيريا شمال الاتحاد السوفيتى . كما أن البلاد وفيرة الخبرات التى يقل فيها عدد السكان نجد من الطبيعى تشجيع زيادة السكان للاستفادة من هذه الخبرات التى تفيض عن حاجة السكان .

ومن النواحي الاقتصادية التى تشجع على إتباع سياسة توسعية فى النسل التجاء الدول إلى إقامة مشروعات كبيرة فى بعض المناطق بسبب ملاءمة البيئة لهذه المشروعات مما يؤدي إلى زيادة الإقبال على الأيدى العاملة وضمان العمل الدائم للعاملين فى المستقبل مثل مشروعات إصلاح الأراضى وإنشاء الموانى والمدن الجديدة .

٣ - تحسين نوعية السكان :

إتبعته الجماعات الإنسانية سياسات مختلفة لتحسين نوعية السكان ، وذلك بغية الوصول إلى نوع

من السكان أصلح من غيره على الحياة والتقدم،
وإتبعته فى ذلك طرقاً يبدأ بعضها أثناء الزواج
وبعضها أثناء تربية الأطفال ، فمن الناحية الأولى نجد
العشائر البدائية تحرم الزواج بين الأشخاص الذين
ينتمون إلى طوأم معينة ، ويفسر بعض العلماء هذا
التحريم بأنه نتيجة تجارب وصلت إليها هذه العشائر
دلت التجارب على أن النسل الذى يأتى من هؤلاء
الأشخاص يكون ضعيفا .

وفى أسبرطة القديمة كانوا يتخلصون من
الأطفال الضعفاء أو المشوهين بإلقائهم فى العراء
حتى لا يبقى المجتمع الإسبرطى إلا من كان قويا قادرا
على تحمل المسئوليات للحياة الحربية القاسية. وكذلك
كانوا يتخلصون من المرضى الذين طال مرضهم حتى
لا يكونوا عالة على المجتمع الأسبرطى أثناء الحرب .
وقد رأى أفلاطون فى جمهوريته ، بوجوب
التخلص من الأطفال الضعفاء والمشوهين وتنبئهم إلى
ضرورة أن يتزوج أكفاء الرجال بأكفأ النساء من
الناحية الجسمية والعقلية زواجا مؤقتا حتى يكون
القصد منه تقديم النسل الصالح للدولة ومنع
زواج العجزة والمشوهين والمرضى بأمراض وراثية
حتى تتلاشى هذه النقائص من المجتمع المثالى الذى
ينادى به .

وكذلك وافق أرسطو على اختيار الشريكين

لبعضهما البعض حتى يأتى نسلهما صحيا شبيها في ذلك بما يحدث عند تحسين سلالات الحيوان والنبات .
وفى الإسلام يقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس" ، ودعا الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى الزواج الخارجى بقوله : " اغتربوا لا ترضوا " أى تزوجوا من الأعراب حتى لا تضعفوا .

وفى العصور الحديثة أثبت علم الوراثة كثيراً من الحقائق حول انتقال صفات الوراثة إلى النسل مما جعل العلماء ينادون بضرورة حسن اختيار الشريكين لبعضهما البعض وإن كانت أمور الزواج مازالت تتم على أساس الحرية التامة فى الاختيار دون تقييد من الدولة سوى ما تفرضه بعض الدول فى وجوب الكشف الطبى على الشريكين قبل الزواج للتحقق من صحتهما الجسمية .

ولا يقتصر تحسين معدل السكان على الناحية البيولوجية فقط ، بل إنه يشمل النواحي العقلية والنفسية والاجتماعية ، وذلك بتسحين صحة السكان الجسمية والنفسية والعقلية عن طريق الرعاية الطبية وتنمية القدرات والمواهب بإتاحة الفرص للتعليم والتدريب الفنى واستغلال أوقات الفراغ والتدريب المهنى وحل المشاكل العاطفية وتطوير التقاليد والعادات بما يتيح الفرص المتكافئة للحياة الاجتماعية

المنتجة .

وإذا كانت النظرة إلى تحسين معدن السكان فى العصر الحديث بيولوجية ، فإن التفكير السائد فى العالم فى الوقت الحاضر يتجه إلى وجوب تحسين نوع السكان بدلا من الاهتمام بزيادة النسل وذلك بالدعوة إلى تنظيم النسل أو تحديده كما فعلت اليابان منذ سنة ١٩٤٨ ، وكما تفعل الهند والصين والبلاد ذات الكثافة السكانية العالية حيث شرعت كلها فى تحديد النسل عن طريق الوسائل الاختيارية والوعى حتى يمكن أن تكفى الموارد حاجة السكان بحيث يتحسن مستواهم .

الفصل الحادى عشر

السياسة السكانية فى مصر
تعنى السياسة السكانية ، تلك الجهود الإنسانية
المرسومة المعتمدة التى تبذلها المجتمعات من أجل
البقاء والمعيشة الأفضل للسكان عن طريق السيطرة
والتحكم فى الجوانب الديمجرافية من نمو الجماعة
وتغيرها ، وذلك عن طريق أساليب وأنماط سلوكية
معينة بهدف تحديد النمو البشرى بحيث يتمشى مع
إنتاج السلع والموارد الغذائية المتاحة بما يحقق
معيشة لائقة . وإذا حاولنا أن نلقى نظرة تاريخية على
الجهود والسياسات التى بذلت فى مصر فى هذا
الشأن نجد أن المسألة السكانية فى مصر قبل الثورة
لم تكن تلقى أى عناية أو اهتمام من المسئولين ،
ومع انطلاقة ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ومع مبدأ التفكير
العلمى فى النهوض بالمجتمع المصرى كان لابد من
أن يكون موضوع السكان من الموضوعات الأساسية
لرسم أى خطة اجتماعية .

ففى عام ١٩٥٣ أنشئت " اللجنة الأهلية
لمسائل السكان " كإحدى لجان المجلس الدائم
للخدمات العامة، وكانت مهمة هذه اللجنة دراسة
الظواهر السكانية من كافة جوانبها وتحديد العوامل
التي تؤثر فيها ووضع التوصيات اللازمة لتصميم
السياسة السكانية للبلاد على أساس علمى يتناسب
مع حاجات البلاد ومع السياسة الاجتماعية . ولقد

تفرعت من اللجنة العامة لجان فرعية (اقتصادية وديمجرافية وطبية) كما ظهرت وحدات تنظيم الأسرة هادفة إلى رفع مستوى الأسرة الاجتماعى والصحى ومكافحة الإجهاض وعلاج العقم بما يكفل إيجاد أسرة سعيدة مطمئنة ومستقرة فى معيشتها المناسبة .

وفى سبتمبر عام ١٩٥٨ أشهت جمعية الدراسات السكانية وسجلت بوزارة الشئون الاجتماعية وتتلخص أهداف الجمعية فيما يلى :

- دراسة جميع الحقائق المتصلة بالاتجاهات السكانية فى مصر مع الاهتمام ببحث العوامل النفسية والاجتماعية والتقليدية التى تؤثر فى هذه الاتجاهات فى البيئات المختلفة عند طبقات الشعب بمستوياتها الاقتصادية والثقافية المتباينة مع دراسة أسباب هذه الاتجاهات وتقدير ما ينتظر منها من نتائج .
- دراسة العلاقة بين نمو السكان وبين النمو الاقتصادى على ضوء موارد مصر الحالية وامكانياتها الفعلية وتصوير الموقف تصويرا واقعيا يعتمد على الأرقام مع تقديم توصيات بشأن استكمال ما قد تتكشف عنه الدراسة من نقص فى إحصاءاتنا السكانية .
- دراسة الإجراءات والوسائل التى يمكن الاستعانة بها فى الاتجاهات السكانية فى ضوء تجارب البلاد

التي سبقت فى هذا الميدان وبخاصة تلك البلاد التي تتشابه معنا فى ظروفها الإقتصادية والاجتماعية.

- دراسة ما تحيله إليها الجهات المعنية بالمشكلة من موضوعات مختلفة .

- التقدم باقتراحات وتوصيات يمكن اتخاذها أساسا لرسم سياسة سكانية تتفق والأهداف القومية وتحقق البلاد ما ترجوه لها من مكانة دولية عظيمة.

- إنشاء وحدات تنظيم الأسرة لتكون مقرا للدراسات والبحوث التي تقوم بها الجمعية .

وقد سارت الجمعية فى طريقها تؤدي رسالتها فى خدمة المجتمع وتأكدت أهميتها ودورها الفعال إزاء التزايد المضطرد فى الزيادة السكانية الذى ظهر بصورة واضحة منذ بداية الستينات . وقد نص على ذلك فى الميثاق الوطنى فى الباب السابع على " أن مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة ، وإذا كانت محاولات تنظيم الأسرة بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة فإن ضرورة الاندفاع نحو زيادة الإنتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا

الأمر حسابه فى عملية الإنتاج ... الخ " . كما نص على أن مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة ... " وسجل الميثاق فى نفس الباب عاملين قوبين لحل هذه المشكلة :

الأول : الوعى الثقافى : فنص على "أن الإدراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد سوف يكون الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان " .

والثانى : العلم الحديث : إذ نص على " أن محاولات تنظيم الأسرة لمواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة " .

وفى عام ١٩٦٥ تم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة ، وكان بداية العمل الفعلى للبرنامج القومى لتنظيم الأسرة، الذى يمكن اعتباره أول سياسة سكانية قومية فى مصر ، ركزت على معالجة بعد واحد من أبعاد المشكلة السكانية ، وهو بعد النمو السكانى من خلال استخدام المدخل الصحى القائم على إتاحة وسائل تنظيم الأسرة مع استخدام أساليب الإعلام والاتصال للترويج لها . وقد حددت مهمة هذا المجلس فى الآتى:

- وضع تخطيط شامل لبرامج تنظيم الأسرة وإعداد برنامج زمنى محدد للتنفيذ والتقييم والمتابعة .

- تنظيم التعاون بين الأجهزة المختلفة التي تساهم في هذه البرامج .

- يكون لهذا المجلس الأعلى ميزانية مستقلة .

- دراسة وتشجيع وتنسيق المسائل السكانية الطبية والإحصائية والاجتماعية والاقتصادية وما يرتبط بذلك من البحوث المتعلقة بتنظيم الأسرة .

وإنبثق من هذا المجلس جهاز تنفيذي يتولى وضع الخطط التفصيلية لمشروع تنظيم الأسرة ومتابعتها وكذلك وضع الميزانية لضمان سير العمل في جميع أنحاء الجمهورية ، كما وافق المجلس على إنشاء لجان على مستوى كل محافظة برئاسة المحافظة للإشراف على كافة العمليات التنفيذية فيها وعلى تعيين مدير تنفيذي متفرغ للمشروع في كل محافظة .

وفي عام ١٩٧٣ بدأت المرحلة الأولى التي أطلق عليها " المدخل الاجتماعي والاقتصادي لتخفيض الإنجاب " والتي صدرت أيضا عن المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ، وقد أكدت على الدور الفعال والمتميز للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في هذه الصدد ، وقد حددت تلك السياسة تسع عوامل رأت أن معالجتها معاً في آن واحد تؤدي إلى إحداث تأثير واضح على الإنجاب وهي :

- رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة .

- التعليم .
 - تشغيل المرأة .
 - الميكنة الزراعية .
 - تصنيع الريف .
 - خفض معدلات الوفيات .
 - الضمان الاجتماعى .
 - الإعلام والتوعية .
 - توفير الخدمات متضمنة خدمات تنظيم الأسرة .
- ١ - رفع المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة :
- إذا كان المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة تحت مستوى معين فإن الأسرة لا ترى فى كثرة الأطفال مزيداً من الخسارة ، بل قد تأمل أن يعودوا عليها ببعض المكاسب المادية . لذلك فإن رفع المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة فوق حد معين يجعل أفراد الأسرة أكثر إحساساً بكيانهم وأكثر إدراكاً للظروف المحيطة بهم ، بما يدفعهم نحو طلب المزيد من الكفاية بل المزيد من الرفاهية . ومن البديهي أن يقل نصيب الفرد من دخل الأسرة حين يزيد عدد أفرادها . ولذلك وبافتراض توافر حد معقول من التعليم والوعى فإن رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة يؤدي إلى تخفيض النمو السكانى . ومع ملاحظة أن الانعاش الاقتصادى الناتج عن بعض المشروعات مثل الإصلاح الزراعى قد يصاحبه فى المراحل الأولى

ارتفاع فى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ولكن على المدى الطويل يؤدي رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع إلى خفض معدلات الزيادة الطبيعية .

إن العمل التطبيقي المؤسس على العوامل المؤثرة بالاسراع يخفض النمو السكانى يحقق الأهداف التفصيلية التالية بالنسبة لرفع المستوى الاقتصادى للأسرة وتتمثل فى الآتى :

- التنمية والرعاية الاجتماعى للأسرة حتى تصل إلى المستوى الذى تكتسب عنده اتجاهات الأبواب المنخفض .

- الارتفاع بالمستوى الثقافى والحضارى للأسرة لتحقيق رفاهيتها .

- رفع مستوى الدخل الفردى والدخل القومى وتوجيه الزيادة نحو تحقيق المجتمع الريفى الواعى القريب من المستوى الحضرى بما يكفل الإسراع بخفض النمو السكانى .

- رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسر الريفية المهجرة إلى المناطق الجديدة ونقلهم إلى مستوى أكثر تقدماً عن المستوى الذى كانوا عليه وتخفيفاً لضغط السكان على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

- رفع سن تشغيل الأحداث من ١٢ إلى ١٥ سنة ليتفق مع سن التعليم الإلزامى ، وحتى لا تعتمد

الأسرة على أطفالها فى سن مبكر كمصدر للدخل لها .

ولتحقيق هذه الأهداف ينبغى تنفيذ الأنشطة

التالية :

- تشجيع الجهود الأهلية فى إقامة مشروعات الصناعات الريفية والبيئية بأشكالها المختلفة.
- تطوير مشروع الأسر المنتجة ليعود بربح أكبر على الأسر .
- تنشيط العمل فى محو الأمية .
- زيادة الكفاية الإنتاجية عن طريق مشروعات خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتوجيه هذه الزيادة نحو رفع مستوى المعيشة وتعميق الوعى للتخطيط لأسرة محدودة العدد ذات مستوى اجتماعى مناسب.
- التوسع فى مشروعات استصلاح الأراضى بغرض زيادة الرقعة المنزرعة وزيادة دخول المهجرين إليها وتكوين مجتمعات حضارية متكاملة تتوافر فيها المساكن الصحية المزودة بالكهرباء والمياه ، كما تتوافر فيها باقى الخدمات المختلفة ووسائل التسلية والتشغيل لضمان استقرار المستوطنين بالمناطق المستحدثة وحتى لا يشعروا بالحنين إلى العودة إلى المناطق المهجرين منها .
- التوسع فى تطوير مراكز ومعاهد التدريب المهنى

للطبية فى سن ١٩ - ١٥ سنة لتأهيلهم كعمال مهرة ونصف مهرة .

- اقتراح التشريعات الكفيلة بمنع تشغيل الصبية قبل سن ١٥ سنة .
٢ - التعليم :

يؤثر التعليم فى النمو السكانى بتوسيع وتعميق إدراك الفرد . ويوجد لديه تطلعات جديدة نحو حياة اجتماعية أفضل وإذا استمر الفرد إلى مرحلة متقدمة من التعليم فإنه يؤخذ سن الزواج مما يؤثر فى خفض معدل الخصوبة ، كذلك فإن التعليم يؤثر بشكل خاص من خلال فرص العمل التى يفتحها أمام المتعلم . كما أن له أثراً على بقية العوامل المؤثرة بالاسراع بخفض النمو السكانى . والتعليم يجعل المجتمع أكثر استعداداً وتقبلاً للاعلام والتثقيف .

ومن خلال الاهتمام بالتعليم لخفض النمو السكانى يمكن تحقيق الأهداف التالية :

- إعداد القادة والمعلمين للتنبية بالمشكلة السكانية وتنمية الوعى المتصل بتنظيم الأسرة .

- تنبيه أذهان الطلاب للمشكلة السكانية وتنمية إدراكهم لتنظيم الأسرة .

- دفع ومساندة الأنشطة المختلفة لباقي الجهات المعنية بالسكان وتنظيم الأسرة .

ولتحقيق هذه الأهداف ينبغى تنفيذ الأنشطة

الآتية :

- تدعيم الدراسات السكانية ضمن مناهج التعليم الثانوى العام والفنى وتعليم الكبار .
- تدعيم ما جاء بالكتب المقررة خاصة بالدراسات السكانية .
- تدريب المعلمين فى الخدمة .
- المضى فى تنفيذ السياسة التعليمية التى وافق عليها مجلس الوزراء بشأن تطوير التعليم الابتدائى والتعليم الفنى .
- تدعيم البرامج الإعلامية التعليمية لخدمة المشروع القومى للسكان وتنظيم الأسرة .
- الإفادة من التشكيلات المدرسية وأنشطتها فى اقناع التلاميذ وأولياء أمورهم بالموضوعات المتصلة للسكان والأسرة .
- ٣ - تشغيل المرأة :
إن عمل المرأة وخاصة خارج البيت والحقل ، ودخولها مجال الإنتاج المباشر بشكل أساسى لتكون قوة عاملة نشيطة من شأنه أن يؤدى إلى :
 - اكتساب المرأة مكانة جديدة فى المجتمع .
 - إرتفاع دخل الأسرة .
 - تقليل الخوف الذى تعيش فيه المرأة عندما يسيطر عليها شبح الطلاق أو تعدد الزوجات . ويزيد من شعورها بالأمن على مستقبلها .

- انخفاض نسبة الاعالة .
- تغيير النمط الاقتصادي للأسرة ومن ثم تغيير سيكولوجية الأسرة ومن تجاه الانجاب الزائد وينشأ عن عمالة المرأة تناقص بين مقتضيات إمكاناتها الجديدة كامرأة عاملة ورفاهيتها وبين الانجاب الزائد .
- لذلك ، فالمفروض أن تشجيع تشغيل المرأة وخاصة إذا اقترن بتعليمها وتدريبها يؤدي إلى الإقلال من الانجاب ليزول التناقض لصالح دورها الجديد كامرأة عاملة . وتشغيل المرأة يحقق الأهداف الآتية :
 - زيادة نسبة الإناث العاملات من ٧% سنة ١٩٧٢ إلى ٢٠% سنة ١٩٨٢ من إجمالي القوى العاملة المنتجة البسيطة .
- تشجيع تشغيل المرأة خارج البيت والحقل لتكون ضمن القوى المنتجة النشطة وتأثير ذلك على اكتسابها الاتجاهات الجديدة نحو الإنجاب المنخفض .

ولتحقيق هذين الهدفين ينبغي تنفيذ الأنشطة الآتية :

- تشجيع تشغيل المرأة فى المشروعات الصناعية البيئية التى تسمح نوعيتها بتشغيل نسبة عالية من الإناث .
 - زيادة نسبة العاملات فى مشروعات التكامل الزراعى الصناعى وخاصة فى الأراضى الجديدة .
 - التوسع فى إنشاء دور الحضانة لأطفال العاملات .
 - تخطيط المشروعات التى تؤدى إلى تشغيل نسبة عالية من الإناث ورسم سياسة للقوى العاملة تخدم هذا الهدف واقتراح التشريعات التى تضمن تنفيذ هذه السياسة .
- ٤ - الميكنة الزراعية :

يعتمد العمل الزراعى بأسلوبه التقليدى على كثرة اليد العاملة ، ولذلك يتجه سكان الريف إلى الانجاب الزائد لمواجهة الحاجة إلى العمالة اللازمة ، أى أن سلوكهم الانجابى المرتفع رد فعل طبيعى للظروف السائدة فى هذه المجتمعات .

وعند إحلال الآلة البسيطة ثم المعقدة محل القوى البشرية ، المفروض وقد انتفت الدوافع نحو الانجاب الزائد أن تتكون لدى الناس الاتجاهات الجديدة نحو الانجاب المنخفض بالإضافة إلى أن إحلال الآلة محل القوى البشرية يرفع من المستوى

الصحة للبيئة ومن مستوى الوعي والدخل للأسرة بما يسرع بالتأثير في خفض النمو السكاني . واستخدام الميكنة الزراعية يحقق الأهداف الآتية لخفض النمو السكاني :

- تعديل الهيكل الاجتماعي للأسرة الريفية وتقريبها للمستوى الحضري بما يؤثر إيجابياً في اتجاه خفض النمو السكاني .

- تغيير الأنماط الاجتماعية للأسرة الريفية في الأراضي الجديدة بغرض زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة دخل الأسرة الريفية . وباحلال الآلات محل الحيوان وإقلال الطلب على الأسدى العاملة مما يؤثر في الإسراع بخفض النمو السكاني .

ولتحقيق هذين الهدفين ينبغي تنفيذ الأنشطة

التالية :

- إحلال الآلات الزراعية محل العمل العضلى وعدم استخدام الماشية فى الزراعة .

- التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية فى الأرض الجديدة وإنشاء الورش ومراكز الصيانة .

- تدريب الرجال والسيدات فى الريف على استخدام الآلات وصيانتها وإصلاحها .

٥ - تصنيع الريف :

إن وجود الصناعة بكل أشكالها فى الريف له قيمة اجتماعية كبيرة بالاضافة إلى القيمة

الاقتصادية. فالصناعة تؤدي إلى تحضر الريف ،
وتؤثر على الخصوبة بفعل تهيئتها للظروف الدافعة
لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الريفي
، ومن ثم تكتسب الجماهير اتجاهات جديدة نحو
الانجاب المنخفض . والعمل على تصنيع الريف يحقق
الأهداف الآتية:

- تغيير النمط الاجتماعي للأسرة في الريف بغية
تقريبها من المستوى الحضري باستثمار أوقات
الفراغ ، والحد من البطالة الموسمية وإحلال
العمالة الدائمة محلها وامتصاص فائض العمالة
الناتج من التطبيق الآلي في الزراعة ، وبالتالي
يسرع في خفض النمو السكاني .
 - تعريف الجماهير بالمشكلة السكانية وأبعاد تنظيم
الأسرة .
 - تغيير النمط الاجتماعي للأسر المهجرة إلى
الأراضي الجديدة عن طريق تصنيع جزء من
الإنتاج الزراعي في المزارع الحكومية التي تحتفظ
بهما الدولة وفي المزارع التعاونية التي سيمتلکها
أو يؤجرها المهجرون إلى الأراضي الجديدة .
 - إيجاد العمل الدائم للمرأة الريفية في عمليات
التصنيع الزراعي .
- ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تنفيذ الأنشطة
الآتية :

- التوسع فى التصنيع الزراعى عن طريق مشروعات ومؤسسات اللحوم والدواجن وغيرها.
- تنمية التوسع فى المحاصيل السكرية والزيتية والبستانية والألبان لتشغيل المصانع بكافاتها الإنتاجية الكاملة واستيعاب الأيدى المتعطلة كلياً أو جزئياً فى الريف .
- البدء فى إنشاء مشروعات التكامل الزراعى الصناعى فى الأراضى الجديدة مع زيادة نسبة العوامل فى هذه المشروعات .
- ٦ - تخفيض معدل وفيات الأطفال :
عند ارتفاع معدل وفيات الأطفال ، يكون دوافع الأبوين نحو الإنجاب الزائد تعويضاً لوفياتهم التى يصل معدلها فى مصر إلى ١١٩ فى الألف بينما ينخفض هذا المعدل فى بعض الدول المتقدمة إلى أقل من ١٠ فى الألف ، فإذا إنخفض معدل وفيات الأطفال نتيجة لعديد من الأنشطة الصحية المباشرة الموجهة للأم والطفل والتطعيم الجماعى واصحاح البيئة والتغذية وغيرها والتنمية الاجتماعية ، فالمفروض نتيجة لذلك أن يطمئن الأبوين على استمرار حياة أطفالهم وأن يكتسبوا الاتجاهات الجديدة نحو الانجاب المنخفض .
- ومن المعروف أن تأثير انخفاض وفيات الأطفال على السلوك الانجابى لا يظهر مباشرة بل بعد انقضاء

فترة زمنية، ولكن الجهود المكثفة المبذولة في مجال التوعية تسرع باحداث هذا التحول.

وتخفيض معدل وفيات الأطفال يحقق الأهداف

الآتية :

- خفض معدل وفيات الأطفال من ١١٩ في الألف سنة ١٩٧٣ إلى ٨٠ في الألف سنة ١٩٨٢ بمتوسط انخفاض سنوى قدره ٤ في الألف .
- الرعاية والتثقيف الاجتماعى للأممومة والطفولة من أجل التأثير فى خفض معدل وفيات الأطفال .
- اصحاب الهيئة وخاصة فى المجتمع الريفى ولاسيما فى الأراضى الجديدة بما يؤثر فى خفض معدل وفيات الأطفال وبالتالي يسرى بالتأثير فى خفض النمو السكانى .

ولتحقيق هذه الأهداف ينبغى تنفيذ الأنشطة

الآتية لتخفيض معدل وفيات الأطفال :

- التركيز على رعاية الطفل والأم صحياً .
- اصحاب البيئة مع تشجيع الجهود التطوعية والحكومية فى هذا المجال .
- التعليم الجماعى .
- التوسع فى إنشاء دور الحضانة وتكثيف الرعاية الصحية فيها .
- نشر الثقافة الصحية بين السكان وبالأخص الواليدى والأطفال .

- إثارة الاهتمام بتغذية الأم والأطفال .
 - التوجيه والإرشاد الأسرى المدعم للروابط الأسرية ورعاية وتربية الطفل .
 - ايجاد أماكن الإيواء الجماعى للحيوانات والطيور فى المجتمع الريفى وفى المزارع الحكومية والتعاونية على مصادر التلوث المؤدية إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال .
 - انشاء مصانع لتصنيع المخلفات الحيوانية والنباتية.
 - توفير مياه الشرب النقية والصرف الصحى والمسكن الصحية فى المجتمع الريفى وفى الأراضى الجديدة.
- ٧ - الضمان الاجتماعى :
- يعتبر الأولاد مصدرا هاما لتأمين مستقبل الوالدين عند الشيخوخة وللأمن والعزوة فى المجتمع الريفى على وجه الخصوص ، فإذا تم إحلال الضمان الاجتماعى والتأمينات التى يوفرها المجتمع للأسرة والفرد محل الضمان الذى يعطيه الطفل لأسرته ، فالمفروض أن ينعكس أثر ذلك على اكتساب الأبوين الاتجاهات الجديدة نحو الانجاب المنخفض ، ولعل ذلك يمكن تنفيذه من خلال الاهتمام بالآتى :
- إجراء الدراسات اللازمة لتشريعات التأمينات الاجتماعية للفئات التى لا تتمتع بمزايا هذه

التأمينات .

- تشجيع الجهود الأهلية فى جمعيات الرعاية الاجتماعية .

٨ - الاعلام والتوعية :

إن تعريف الجماهير بخطورة المشكلة السكانية وبمسئولياتهم تجاهها ، عن طريق أجهزة الاعلام أو قيادات الرأى المحلية ، وإثارة اهتمامهم بأهداف تنظيم الأسرة الصغيرة وبالوسائل والخدمات المتعلقة بها ورخص الأفكار الخاطئة والشائعات وحث الجماهير وخاصة أفراد المجتمع الانتقالى ، على تحويل سلوكياتهم إلى الإنجاب المنخفض يدعم الاتجاهات الجديدة التى اكتسبوها نتيجة ظروف حياتهم الجديدة ، ومن شأن كل ذلك أن يؤثر فى الاسراع بخفض النمو السكانى . وفى الواقع أن الاهتمام بالاعلام والتوعية يحقق الأهداف الآتية :

- تعريف الجماهير بالمشكلة السكانية وأبعاد تنظيم الأسرة .

- تعريف الجماهير بالعوامل المؤثرة بالإسراع فى خفض النمو السكانى .

- دفع ومساندة أنشطة كافة الأجهزة المعنية فى مجال السكان وتنظيم الأسرة .

- تدعيم مشروع الرائدات والريفيات والأندية النسائية كمدخل رئيسى للتوعية النسائية .

- التوسع فى تدريب القيادات المحلية .
- الدعوة إلى تنظيم الأسرة بين العمال فى المنشآت الصناعية والتجمعات العمالية .
- إقناع جماهير الريف والمستوطنين للأراضى الجديدة بأهداف تنظيم الأسرة .
- ولتحقيق أهداف الاعلام والتوعية لخفض النمو السكانى ينبغى تنفيذ الأنشطة الآتية :
- توجيه العمل الإعلامى المتصل بالسكان وتنظيم الأسرة إلى الجمهور بفئاته المختلفة والتي تتمثل فى الفئات الآتية :
- القيادات المركزية بنوعياتها المختلفة .
- القيادات الإقليمية بنوعياتها المختلفة .
- القيادات المحلية بنوعياتها المختلفة .
- القائمين بأداء الخدمات فى كافة المواقع .
- الجمهور المستهدف حسب دوافعه نحو الإنجاب فى الحضر والريف والمجتمع الانتقالى .
- عمل البرامج الإعلامية المستثمرة لكل وسائل وأشكال الاتصال الجماهيرى فى الإذاعة والصحافة والتلفزيون وغيرها .
- وضع استراتيجية محددة للعمل الإعلامى ، بمراعاة مناسبة الأشكال والوسائل الإعلامية لتوعية الجمهور المستهدف ، مع اختيار المدخل المناسب

- للرسالة الموجهة إلى الجمهور .
- اختيار المادة العلمية المعبرة عن أثر العوامل المتصلة بالإسراع بخفض النمو السكاني .
- توجيه العمل الثقافى عن طريق السينما والمسرح والكتاب ، والفنون التشكيلية ومراكز وقصور الثقافة لطرح المشكلة على الجماهير ومعالجتها .
- وصول النقابات والقيادات العمالية بالدعوة إلى تنظيم الأسرة بين العمال فى مناطق تجمعهم من خلال الاتصال الجماعى والشخصى .
- قيام الرائدات الريفيات والاختصاصيين الاجتماعيين والمسؤولين بالارشاد الزراعى والجمعيات التعاونية والاتحاد التعاونى وجمعيات تنمية المجتمع فى الريف والأراضى الجديدة بالدعوة إلى تنظيم الأسرة بين الفلاحين والجماهير المستوطنة للأراضى الجديدة سواء بالاتصال الجماهيرى أو الشخصى .
- إدخال موضوع السكان وتنظيم الأسرة فى البرامج التدريبية للعاملين والعاملات وفى مشروعات التكامل الزراعى الصناعى وضمن برامج محو الأمية .
- تزويد القيادات الدينية والجماهير بالمراجع والفتاوى بأنواعها المختلفة الداعية إلى النهوض بالأسرة مع تدعيم الدعوة وإسنادها إلى العلماء المتخصصين .

٩ - توفير الخدمات متضمنة خدمات تنظيم الأسرة :
المفروض عند توافر الوسائل ، وفى حالة
إرتفاع مستوى نوعية الخدمات سواء كانت اجتماعية
أو طبية أو تنظيمية وإدارية ، وكذلك عند توافر
الوسائل أن يحدث اسراع فى خفض الخصوبة وخاصة
لأفراد المجتمع الحضرى والانتقالى الذين اكتسبوا
الاتجاهات والسلوك أو بعضه نحو الانجاب المنخفض

تهدف خدمات تنظيم الأسرة الوصول إلى ما
يسمى بالمجتمع المستهدف ، وهم المتزوجون من
السيدات والرجال فى سن الانجاب ، وإقناعهم بتنظيم
الأسرة ومتابعة ترددهم على وحدات تنظيم الأسرة أو
انقطاعهم والأسباب المؤدية إلى ذلك ومعالجة هذه
الأسباب والكشف الطبى عليهم واختيار الوسيلة
المناسبة لهم وعلاج الأعراض الجانبية المترتبة على
استخدام الوسائل .

وأخيراً فإنه بالرغم من أن هذه العوامل تمثل
جزءاً من أهم العوامل المؤثرة فى الاسراع بخفض
النمو السكانى إلا أنها متداخلة ومترابطة ويصعب
عزل كل عامل منها عن بقية العوامل كما يصعب
قياس أثر كل عامل منها على إنفراد ، كذلك فإن
الأهداف التفصيلية التى يمكن أن تحقق نتيجة لتأثير
هذه العوامل ومحصلة الأنشطة المؤدية إلى هذه

الأهداف تمثل الترجمة العملية والعلمية لقومية مشروع السكان وتنظيم الأسرة باعتبار أن المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة فى مصر قضية اجتماعية اقتصادية . ولتحقيق ذلك ينبغى الاهتمام بتنفيذ الأنشطة الآتية :

- توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية فى مراكز أداء الخدمة الأهلية الحكومية عن طريق :
- إقناع المترددين على الوحدات بأهداف تنظيم الأسرة .
- الوصول إلى منازل غير المترددين لإقناعهم .
- متابعة التردد والانقطاع وأسبابه وعلاجها .
- تدعيم مكاتب التوجيه الأسرى وتطويرها للقيام بالخدمات المتصلة بتنظيم الأسرة .
- توفير الخدمات الطبية الفنية من خلال :
- علاج الأعراض الجانبية .
- توفير صرف الوسائل .
- إنشاء عيادة لتنظيم الأسرة كجزء من الخدمات الاجتماعية والطبية فى المنشآت الصناعية والمشروعات الزراعية الصناعية .
- توفير الخدمات التنظيمية والإدارية ، وجمع البيانات حول الإحصاءات الحيوية وأداء الخدمة .
- ومن خلال تحقيق أهداف كل العوامل التى سبق ذكرها يمكن تحقيق الأهداف الآتية :

- تأكيد قومية المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة باعتبارها قضية اجتماعية يجب أن يكون من أولى مهام التنظيم السياسى بجانب الأجهزة التنفيذية .
- رقابة تنفيذ السياسات والأنشطة والتشريعات المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة .
- قياس آراء الجماهير فيما يتعلق بالجهود المبذولة فى مجال السكان وتنظيم الأسرة .
- تعضيد الدعوة إلى قيمة الإنسان من أجل ضرورة علاج التخلف والإسراع فى الأخذ بوسائل الرقى بالأسرة والمجتمع .

وفى ضوء هذه الأهداف ينبغى تنفيذ الأنشطة

الآتية :

- قيام القيادات السياسية على اختلاف مستوياتها بالدعوة إلى تنظيم الأسرة باعتباره قضية قومية اجتماعية سياسية .
- إدخال موضوع السكان وتنظيم الأسرة ضمن أنشطة التثقيف والتدريب القيادى والتوعوية الجماهيرية التى تقوم بها كافة المنظمات السياسية .
- الدعوة إلى رفع قيمة الإنسان وتكريمه فى شتى مناحى الحياة مع التركيز على القيم والثقافة الدينية التى تمجد العمل والإنتاج والتنظيم والتخطيط للمستقبل والارتقاء بمستوى الفرد

والأسرة ، مع العمل على تصحيح المفاهيم والأفكار الخاطئة .

- تحديد الإطار السياسى والرقابة الشعبية لكافة الأنشطة التنفيذية والتشريعية فى مجال السكان وتنظيم الأسرة .

هذا - وقد حدد المشروع القومى الدور الذى يجب أن تقوم به كل وزارة فى إنجاح هذا المشروع لتحقيق أهداف السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة وهى وزارات : الصحة ، الشئون الاجتماعية ، التأمينات الاجتماعية ، الإعلام ، الثقافة ، الزراعة واستصلاح الأراضى ، الأوقاف ، التعليم ، القوى العاملة ، الحكم المحلى ، جهاز السكان وتنظيم الأسرة وغيرها ، وفيما يلى يمكن تحديد مسئوليات كل من هذه الأجهزة على النحو التالى :

١ - وزارة الصحة :

تلتزم وزارة الصحة بخفض معدل وفيات الأطفال من ١١٩ فى الألف سنة ١٩٧٣ إلى ٨٠ فى الألف سنة ١٩٨٢ عن طريق التركيز على رعاية الأم والطفل صحياً ، وإثارة الاهتمام بتغذيتهما بأطعمة ذات سعرات حرارية متكاملة ، وإصحاح البيئة ، وتنمية الأنشطة الوقائية ، وتكثيف الرعاية الصحية فى دور الحضانه وفى المدارس من خلال الاستفادة من مجال إدارة المستشفيات والمجالس الصحية القروية

والأنشطة الاجتماعية بالمستشفيات . وكذلك تلتزم بتوفير الوسائل والخدمات المتعلقة بها لعدد يتزايد من المستفيدين بها من ٥٤٣,٠٠٠ سيدة سنة ١٩٧٧ إلى ٢,٥ مليون سيدة سنة ١٩٨٢ بما يساوى ٤٠% من المتزوجين فى سن الإنجاب ، وعليها من أجل ذلك الاستفادة من خبرات الأخصائيات الاجتماعيات فى إقناع المترددات على الوحدات الصحية بأهداف تنظيم الأسرة والوصول إلى منازل غير المترددات ومتابعة التردد والانقطاع وعلاجهما وتوفير كل ما تحقق النجاح لهذه الأهداف.

٢ - وزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات :

تلتزم بالتنمية والرعاية الاجتماعية للأسرة حتى تصل إلى المستوى الذى تكتسب عنده اتجاهات الإنجاب المنخفض وذلك عن طريق تشجيع الجهود الأهلية فى مشروعات الصناعات الريفية والبيئية ، مع تنشيط العمل فى محو الأمية ومراكز التدريب المهنى للفتيات. وتلتزم أيضا بتشجيع تشغيل المرأة خارج البيت والحقل ، حيث يضطرها العمل إلى ضرورة تخفيض مرات إنجابها وذلك عن طريق توفير فرص العمل البيئية لها والتوسع فى دور الحضانة لأطفال العاملات من أفراد المجتمع الانتقالى. وتلتزم أيضا بالرعاية والتثقيف الاجتماعى للأمومة والطفولة من أجل التأثير فى خفض معدل وفيات الأطفال وذلك عن

طريق التوجيه والإرشاد الأسرى المدعم للروابط الأسرية ورعاية الأطفال . وتلتزم أيضا بإحلال الضمان الاجتماعي محل الضمان الذي يعطيه الطفل لأسرته مما يدفع الأبوين إلى الإنصراف عن الإنجاب المرتفع إلى الانجاب المنخفض وذلك عن طريق إجراء الدراسات الضرورية لتشريعات الضمان الاجتماعي للأسرة في حالات العجز أو الشيخوخة أو الوفاة . وكذلك تلتزم بتوفير ورفع مستوى الخدمة عن طريق توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية في مراكز أداء الخدمة الأهلية والحكومية ، وتدعيم مكاتب التوجيه الأسرى وتطويرها وإقناع الجماهير المستفيدة من هذه الخدمات بأهداف تنظيم الأسرة وإجراء الدراسات والاحصاءات الضرورية.

٣ - وزارة الاعلام والثقافة :

تلتزم بالتعريف بالمشكلة السكانية وتنظيم الأسرة وذلك عن طريق توجيه العمل الإعلامى المتصل بالسكان وتنظيم الأسرة إلى الجمهور بمختلف فئاته وقياداته حسب دوافعه نحو الإنجاب فى البدو والريف وفى المجتمع الانتقالى والحضرى وعمل البرامج الإعلامية المستثمرة لكل وسائل وأشكال الاتصال الجماهيرى مثل الإذاعة والتلفزيون والصحافة وأجهزة الاتحاد الاشتراكى من خلال استراتيجية محددة للعمل الإعلامى العلمى . وتلتزم

أيضا بالارتقاء بالمستوى الثقافى والحضارى للأسرة لتحقيق رفاهيتها وزيادة قدرة المجتمع المصرى على مواجهة المشكلة السكانية مواجهة ثقافية مستنيرة وذلك عن طريق التركيز على المجتمع الريفى للتأثير فى اتجاهاته وأنماط سلوكه نحو الإنجاب ، والعمل بشتى الوسائل على رفع المستوى الثقافى والحضارى والاقتصادى للمواطنين الريفيين ، والعمل على إصدار التشريعات التى تمنع تشغيل الأحداث فى الريف فى سن مبكرة وتوجيههم مهنيأ ودعوة كتاب القصة السينمائية والمسرحية والفنانين التشكيليين إلى عرض المشكلة من خلال مؤلفاتهم وإنتاجهم الفنى وتدريب القيادات الثقافية والعاملين فى الثقافة الجماهيرية على الأساليب الفعالة لمخاطفة الجماهير وإقناعهم بالحلول المثلى لتلك المشكلة .

٤ - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى :

تلتزم برفع مستوى الدخل الفردى والدخل القومى وتغيير النمط الاجتماعى للأسرة فى الريف بغية تقريبها من المستوى الحضرى باستثمار أوقات الفراغ والحد من البطالة الموسمية وإيجاد العمل الملائم للمرأة مثل الرجل وتعديل البناء الاجتماعى للأسرة بما يؤثر إيجابيا فى اتجاه تخفيض الخصوبة وإصحاح البيئة فى المجتمع الريفى عن طريق التوجيه لتجميع الحيوانات والطيور فى أماكن تبعد عن السكن مما

يؤدى إلى خفض الوفيات فى الأطفال ويؤثر عكسيا فى الانجاب وإقناع الجماهير فى المجتمع الريفى بتنظيم الإنجاب وذلك عن طريق زيادة الكفاية الإنتاجية لمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع فى التصنيع الزراعى وتنمية التوسع فى المحاصيل السكرية والزيتية والبستانية والألبان وإحلال الآلات الزراعية محل العمل العضلى والدعوة إلى إيجاد أماكن الإيواء الجماعى للحيوانات والطيور والارشاد الزراعى بالاتصال الفردى والجماعى لرفع مستوى المعيشة وتعميق الوعى للتخطيط لأسرة محدودة العدد ذات مستوى اجتماعى مناسب . وتلتزم أيضا بتغيير النمط الاجتماعى للأسرة المهجرة إلى الأراضى الجديدة بغرض زيادة الإنتاج الزراعى وزيادة دخل الأسرة الريفية وتخفيف الضغط السكانى على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وذلك بالتوسع فى مشروعات الاستصلاح الزراعى ومشروعات التكامل الزراعى والتهجير من أجل زيادة التوازن السكانى بين مناطق التخلخل والكثافة السكانييتين . وكذلك تلتزم بإقناع الجماهير المستوطنة للأراضى الجديدة بأهداف تنظيم الأسرة وذلك عن طريق إقامة الجمعيات التعاونية العامة للأراضى المستصلحة من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية والعاملين فيها بإرشاد أعضائها نحو الإيمان بأهداف تنظيم الأسرة

وإنشاء عيادات تنظيم الأسرة كجزء من الخدمات الاجتماعية والطبية بكل مشروع زراعى صناعى .
٥ - وزارة الأوقاف وشئون الأزهر :

وتلتزم بتعضيد الدعوة إلى رفع قيمة الإنسان من أجل ضرورة علاج التخلف والإسراع فى الأخذ بوسائل الرقى بالأسرة والمجتمع وذلك بالدعوة إلى رفع قيمة الإنسان وتكريمه مع التركيز على القيم الاجتماعية الدينية التى تمجد العمل والإنتاج والتنظيم والتخطيط للمستقبل والارتقاء بمستوى الفرد والأسرة . وكذلك العمل على تصحيح المفاهيم والأفكار الدينية الخاطئة ، مع إسناد كل تلك الأعمال إلى العلماء المتخصصين وتزويد القيادات الدينية فى المساجد وكذلك الجماهير بالمراجع والفتاوى الداعية إلى تنظيم الأسرة بمختلف أنواعها .

٦ - وزارة التعليم :

تلتزم بإعداد القادة والمعلمين للتنبيه بالمشكلة السكانية وتنمية الوعى المتصل بتنظيم الأسرة وتنبيه أذهان الطلاب للمشكلة السكانية وتنمية إدراكهم لتنظيم الأسرة ودفع ومساندة مختلف الأنشطة لباقي الجهات المعنية بتنظيم الأسرة وذلك عن طريق تدعيم الدراسات السكانية ضمن مناهج التعليم الثانوى العام والفنى وكذلك فى مجالات البحث العلمى التربوى وتنشيط جهود محو الأمية وتكليف إدارة المعينات الدراسية والوسائل التعليمية باعداد الأفلام والشرائح

والرسوم البيانية التوضيحية التي تخدم الموضوعات ذات الصلة المباشرة بتنظيم الأسرة والتخطيط لتنظيم معارض إقليمية ثابتة حول هذه الموضوعات وإدراج موضوع تنظيم الأسرة في كل حلقات تدريب المعلمين والمعلمات والنظار والناظرات ومن إليهم من العاملين في الحقل التعليمي .

٧ - وزارة القوى العاملة :

تلتزم برفع سن التشغيل من ١٢ إلى ١٥ سنة وزيادة نسبة العاملات من ٧% سنة ١٩٧٢ إلى ٢٠% سنة ١٩٨٢ والدعوة لتنظيم الأسرة بين العمال وتشكيلاتهم النقابية وذلك عن طريق إنشاء مراكز التدريب المهني للصبية والبالغين واقتراح التشريعات الكفيلة بمنع تشغيل الصبية أقل من ١٥ سنة وتكليف النقابات العمالية بتوصيل الدعوة إلى تنظيم الأسرة إلى كل عامل في مقر عمله من خلال الاتصال الشخصي والجماعي .

٨ - وزارة الحكم المحلي :

تلتزم بالإشراف على تنفيذ الخطة القومية العشرية للسكان وتنظيم الأسرة على مستوى المحليات والدعوة إلى الإسراع بخفض معدل النمو السكاني وذلك عن طريق قيام المحليات (أجهزة الحكم المحلي على مستوى القرية والمركز أو القسم والمدن الصغيرة والكبيرة) بالتنسيق بين البرامج التفصيلية للوزارات والهيئات والأجهزة المعنية ووضعها في برامج محلية

عشرية وسنوية وتدريب أعضاء مجالس القوى والمدن على القيام بمسئوليات التنظيم الانجابى وكذلك قيام أجهزة الإعلام المحلية بالتعريف بالمشكلة السكانية وتنظيم الأسرة وتوجيه العمل الإعلامى المحلى بما يتفق مع خصائص البيئة والجمهور المحلى وتقسيماته من حيث دوافعه نحو الإنجاب .

٩ - دور التنظيمات السياسية :

تلتزم بتأكيد قومية تنظيم الأسرة باعتبارها قضية اجتماعية سياسية من أولى مهام التنظيم السياسى ورقابة تنفيذ السياسات والأنشطة والتشريعات المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة وقياس آراء الجماهير فيما يتصل بالجهود المبذولة فى مجال السكان وتنظيم الأسرة والاستجابة الفورية السريعة لنتائج القياس وعلى أن تقوم التنظيمات السياسية على مستوى المحافظات والمراكز أو الأقسام والقرى بنشر وتعضيد الدعوة إلى أهداف الخطة القومية للسكان وتنظيم الأسرة وإقناع الجماهير بذلك من خلال العمل الوطنى .

١٠ - دور جهاز تنظيم الأسرة :

يلتزم بإعداد الدراسات القومية وتحضير مشروعات القرارات التى يتخذها المجلس الأعلى للسكان وتنظيم الأسرة والبحوث التى تحتاج إليها الخطة فى مجالات اختصاصه وذلك عن طريق :

- اقتراح مشروعات الخطة العامة لتنظيم الأسرة

- وبرامجها .
- متابعة وتنفيذ الخطة التي يقرها المجلس وتقديم تقارير دورية إلى المجلس عن تنفيذها وما يعترض التنفيذ من عقبات ومقترحاته بشأن تذليلها .
- إبلاغ قرارات المجلس الأعلى إلى الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها .
- إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي .
- إعداد مشروع الهيكل التنظيمي وجداول الوظائف بالجهاز .
- إعداد مشروع خطة تدريب العاملين في مجال تنظيم الأسرة وتنسيقها مع الوزارات وتوجيههم بغية تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ميسورة .
- إعداد الدراسات والقيام بالبحوث المتعلقة بتنظيم الأسرة والمسائل السكانية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية وما إليها .
- إعداد وتنفيذ البرامج العلمية والتدريبية والإعلامية وغيرها من البرامج اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج تنظيم الأسرة .
- الاتصال بالجهات والهيئات الأجنبية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال تنظيم الأسرة .
- قبول المنح الدراسية والإيفاد فيها وفي البعثات والأجازات والمؤتمرات والندوات والحلقات والدورات

التي تبحث فى شئون تنظيم الأسرة بعد موافقة المجلس الأعلى ووفقا للقواعد المعمول بها .
- تنفيذ كل ما يعهد به المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة إلى الجهاز .

وقد قسمت تلك السياسة سكان مصر من حيث دوافعهم الإيجابية إلى ثلاثة أقسام هى : المجتمع الريفى ، والمجتمع الحضرى ، والمجتمع الانتقالى . فالمجتمع الريفى يميزه السلوك الإيجابى المرتفع ويرجع إلى سيادة أسلوب الزراعة التقليدية مع العادات والتقاليد المؤيدة للإيجاب المرتفع ، وتفشى الأمية وانخفاض نسبة عمالة المرأة . والمجتمع الحضرى يتسم بالاتجاه السلوكى منخفض الإيجاب ، ويرجع ذلك إلى وصول هذا المجتمع إلى درجة من النمو الاجتماعى والاقتصادى . أما المجتمع الانتقالى، فيتمثل فى أولئك الذين تركوا الريف وأقاموا فى الحضر ، فاكتمسبوا اتجاهات تتفق مع الإيجاب المنخفض ، ولكنهم لا يزالون يحتفظون بأنماط سلوكية تدفعهم إلى كثرة الإيجاب .

وفى عام ١٩٧٥ أعلنت المرحلة الثانية وهى المرحلة التى أطلق عليها " المدخل التنموى لمواجهة المشكلة السكانية فى مصر " ، وقد جاءت هذه المرحلة كتطوير للمرحلة السابقة بقصد زيادة الوعى لإمكان تخفيض معدلات النمو السكانى والفهم الأفضل

للعلاقات المتبادلة بين السكان والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وفى هذه المرحلة عرفت المشكلة السكانية فى مصر من خلال أبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة وهى :

- البعد العددي : ويتمثل فى ارتفاع معدل النمو السكاني ، ومن بين الاقتراحات التى تناولت موضوع الزيادة العددية فى السكان ، فرض عقوبات سلبية على الأمر التى تنجب أكثر من ثلاثة أطفال مثل الحرمان من مواد التموين المدعمة أو مجانية التعليم والعلاج ، ويتشدد البعض مطالباً بفرض ضرائب تصاعديّة على الأسر بحسب عدد الأبناء التى تنجبها، واقترح البعض الآخر فرض التجنيد الإجبارى على الابن الذكر الوحيد للأسرة، إذا زاد عدد شقيقاته الإناث على اثنتين .

- أما البعد الثانى لتلك المرحلة : فيتمثل فى النظر إلى التوزيع السكاني غير المتكافئ ، حيث لا يزال معظم سكان القطر المصرى يحتشدون على طول وادى النيل ، فى شريطة الضيق وبين فرعى النيل فى الدلتا، وهناك اقتراحات لتشجيع المواطنين على الانتقال إلى المناطق العمرانية الجديدة وذلك بإعطائهم حوافز ، مثل تملكهم الأراضى دون مقابل إذا التزموا بزراعتها والإقامة فيها فعلا ، وتهيئة البنية الأساسية مثل المرافق والطرق والمواصلات بواسطة الدولة لتشجيع

الإقامة بها ، وغلق المدن الكبرى أمام هجرة الريفيين إليها بقيود إدارية ، وتوزيع استثمارات الخطة القومية على الأقاليم دون التركيز على المدن الكبرى بصفة عامة .

- فى حين أن البعد الثالث لهذه المرحلة : قد ركز على الخصائص السكانية غير الملائمة ، والتي تتمثل فى صفات السكان الصحية والثقافية والاجتماعية ، وهناك اقتراحات مختلفة من بينها عدم تسجيل عقود الزواج إلا إذا كان الزوجان ملمين بالقراءة والكتابة، وفرض الفحص الطبى مسبقاً قبل الزواج ، ورفع سن الزواج ، وعدم الاعتراد بشهادة التسنين عند الزواج لتضييق فرص التلاعب فى السن .

ويمكن القول أن تلك المرحلة تختلف عن سابقتها التى نظرت إلى المشكلة السكانية من خلال بعد واحد فقط من أبعادها ، هو بعد النمو السكانى ، إذ أضافت هذه المرحلة بعدى التوزيع والخصائص إلى بعد النمو . وهذا الاتجاه أخذت به استراتيجية التنمية القومية فى مصر فى الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٢ وحددت مسارات أربعة للعمل فى سبيل حل تلك المشكلة وهى :

- برنامج يستهدف تحقيق حجم أمثل للسكان عن طريق تخفيض معدل النمو السكانى وصياغة البرنامج القومى لتنظيم الأسرة والسكان فى إطار

- التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .
- برنامج يستهدف إعادة رسم خريطة مصر السكانية من خلال إنشاء مجتمعات جديدة فى الصحراء .
- برنامج يصمم لإعادة بناء القرية لمصرية .
- برنامج يرتبط برفع إنتاجية القوى العاملة .
- وفى إطار سياسة التنمية الشاملة للدولة تحددت أهداف السياسة القومية للسكان فى هذه المرحلة فى تحقيق الآتى :
- تحقيق معدل أمثل للنمو السكانى من خلال تخفيض معدلات المواليد ، وتخفيض وفيات الأطفال وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى دراسة الاتجاهات الحديثة للهجرة خارج البلاد .
- توزيع أفضل للسكان من خلال إبطاء تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر وتطوير الصحارى وإنشاء مجتمعات جديدة .
- تحسين الخصائص السكانية ، وخاصة فى مجالات الصحة والتعليم ومكانة المرأة .
- وفى ديسمبر سنة ١٩٨٠ أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ، إطار الاستراتيجية القومية للسكان والموارد البشرية وبرنامج تنظيم الأسرة ، وتحددت مجالات ثلاثة تستهدف تحقيق السياسة القومية الخاصة بتخفيض معدل المواليد من

خلال زيادة معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة وهذه المجالات هي :

- الارتقاء بالخدمات المتكاملة لتنظيم الأسرة من حيث تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للأسر الراغبة فى التنظيم .

- تصميم ووضع برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المحليات ، بما يؤدى إلى ممارسة تنظيم الأسرة .

- تدعيم برامج التعليم والتربية السكانية والإعلام التى تهدف إلى تغيير السلوك الإيجابى ودعم مفهوم الأسرة الصغيرة وانتشار ممارسة تنظيم الأسرة على نطاق واسع .

وفى عام ١٩٨٥ تغيرت الاستراتيجية الخاصة بالسكان وتنظيم الأسرة وساد الاتجاه نحو إعادة التركيز على تنظيم الأسرة فى إطار التنمية الشاملة مع تكثيف العمل الإعلامى ، وركزت الاستراتيجية الجديدة على أربع نقاط هى :

- زيادة فعالية برنامج استخدام وسائل تنظيم الأسرة .
- خفض معدلات وفيات الأطفال عن طريق توفير الرعاية الصحية لهم لحمايتهم خلال السنوات الأولى من أعمارهم .

- إتاحة مزيد من فرص العمل للمرأة .

- العمل على تخفيض معدل الإنجاب .

وعليه فإن نجاح السياسات السكانية يرتبط كثيراً بمشاركة المرأة فى هذه السياسات من خلال إدارة البرامج السكانية والاهتمام بتعليم المرأة ، حيث إن ذلك يؤدى إلى خفض معدلات الخصوبة . ومصر قد عرفت السياسات السكانية القومية منذ منتصف ستينيات القرن الحالى ، وهى فى هذا سباقه بين بلدان العالم الثالث التى تعانى من مشكلات سكانية .

ومما سبق عرضه يمكن القول إن برامج الأسرة وحدها يمكن أن تحقق أساسيات تحسين نوعية الحياة الإنسانية ، كما إن جهود التنمية وحدها لا تبطئ الزيادة السكانية ، حيث إن الانجازات اللازمة للوصول إلى مستوى النمو الذى ترغب فى تحقيقه كثير من الدول النامية من خلال المجال التنموى ، هى إنجازات من الضخامة بحيث يصعب تحقيقها فى الفترة الزمنية المرغوب فيها تخفيض معدلات الإنجاب ، وتكمن الحقيقة بين وجهتى النظر هذه ، حيث إن التنمية الشاملة يجب أن تتم جنباً إلى جنب مع جهود الحد من الزيادة السكانية بما يحقق الحجم الأمثل للسكان ، سواء كان ذلك على مستوى المجتمع بصفة عامة أو الأسرة بصفة خاصة .

أما بالنسبة للدعائم الأساسية التى تقوم عليها السياسة السكانية فى مصر ، يمكن القول أن

الاهتمام بالوضع السكانى فى مصر بدأ منذ بداية الستينات من القرن العشرين وتضمن ذلك فى الميثاق الوطنى ، كما بدأت اسهامات المثقفين ورجال الاقتصاد والاجتماع فى مناقشة الوضع السكانى فى مصر وأصبح التركيز فى المقام الأول يهدف إلى وضع الخطط والمشروعات لمواجهة التزايد السكانى والسياسة السكانية فى مصر تقوم على ثلاث ركائز أساسية هى :

- العمل على زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- الهجرة .
- تبنى مشروع تنظيم الأسرة .

وسوف نتناول هذه الركائز بشئى من التفصيل :

١ - زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية :

لقد تخلف الاقتصاد المصرى قبل عام ١٩٥٢ نتيجة لعدم الأخذ بأسلوب التنمية والاستغلال المنظم للموارد الطبيعية الفقيرة ، وذلك نتيجة للاحتلال الأجنبى وللحكم الملكى الذى لم يكن يهدف إلا لتحقيق مصالحه الاستغلالية . ولقد أدى هذا الوضع إلى ظهور البطالة المقنعة حيث أن الاقتصاد لم يكن يعتمد إلا على الزراعة فقط قد أدى ذلك إلى نقص فى نصيب الفرد فى الخدمات التى كانت بالتالى محدودة كالصحة والتعليم والتى خفضت من الإنتاجية ومستوى

الدخل ، فلقد بلغ دخل الفرد عام ١٩٥٢ (٨٦) دولاراً في الوقت الذي بلغ فيه دخل الفرد في أمريكا ألف دولار على سبيل المثال .

وبعد ثورة ١٩٥٢ استهدفت سياسة الحكومة تنمية متوازنة في مصادر الثروة الإنسانية والزراعية والصناعية واعطاء عناية خاصة للتوسع في الخدمات العامة وتطوير الزراعة ، وقد قدم النجاح في هذين القطاعين عونا ثميناً للهدف الأساسى وهو تطوير الصناعات الخفيفة والثقيلة ، ويمكن القول أن من أولى الدعامات التى تركز عليها السياسة السكانية فى مصر العمل على زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية. وجدير بالذكر أن التنمية والتخطيط الاقتصادى فى مصر يهدف إلى :

- إيجاد الحلول التى تجعل نسبة الزيادة فى الدخل القومى تزيد عن نسبة الزيادة فى السكان .
- التوسع فى الصناعات الثقيلة باعتبارها ركيزة يقوم عليها صرح الاقتصاد مع التوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة .
- إتاحة فرص العمل أمام جميع المواطنين والقضاء على البطالة والبطالة المقنعة .
- التوسع فى التبادل التجارى الخارجى مع الدول الأجنبية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية.

- العمل على سد العجز فى ميزان المدفوعات .
وبصفة عامة فإن النمو الاقتصادى يتضمن
تغيرات شتى وعميقة تعمل على زيادة الدخل القومى
الحقيقى وبالتالي زيادة دخل الفرد ورخائه ، ويندرج
تحت زيادة الإنتاج ما نعى به توفير موارد الطعام أو
الأمن الغذائى أو التنمية الزراعية وتنويعها وهذا أمر
طبيعى أو أن مستقبل التصنيع فى مصر مرهون أيضا
بزيادة الدخل الزراعى والسبيل إلى ذلك يكون عن
طريق عدة اجراءات فطنت إليها الحكومة وسارت فيها
شوطا طويلا لتحسين الوضع الزراعى فى مصر
والتركيز على التنمية الزراعية وأهم تلك الاجراءات
يتمثل فى الآتى :

- إعادة توزيع الأراضى الزراعية وتخليصها من
الاقطاع والملاك الأجانب وهذا ما عرف بمشروع
الاصلاح الزراعى وصدور عدة قوانين لتحديد
الملكية الزراعية ، فلقد صدر قانون الاصلاح
الزراعى رقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ لتحديد الملكية
الزراعية وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر
وقامت الحكومة بالاستيلاء على ما زاد على
النصاب الذى حددته القوانين وتوزيعها على صغار
المزارعين .

- التوسع فى عمليات زيادة الرقعة الزراعية عن
طريق استصلاح الأراضى البور وإضافة مساحات

زراعية جديدة من هذه الأراضى واستغلالها فى العمليات الإنتاجية .

- العمل على توفير مياه الري لامكانية استثمار أكبر مساحات ممكنة من الأراضى البور والقابلة للزراعة ومثل هذه العمليات تتم حاليا فى منطقة القناة وسيناء وتوشكى وشرق العوينات خلال الفترة الأخيرة وهذا ما يعرف بالتوسع الأفقى وذلك عن طريق إقامة الخزانات والسدود وحفر الترع والأنهار لتغمر المياه هذه الأرض الجديدة ، ومن أبرز تلك المشروعات مشروع السد العالى الذى أضاف للرقعة الزراعية أراضى شاسعة صالحة للزراعة وتحويل الري بالحياض إلى الري الدائم فى الصعيد .

- حسن إختيار البذور بغرض تحسين الإنتاج الزراعى واجراء التجارب للوصول إلى أجود أنواع النقاوى التى تدر عائدا إنتاجيا مرتفعا وخاصة فى الحبوب الغذائية كالقمح والذرة وهو ما يعرف بسياسة التوسع الرأسى فى الزراعة .

- المحافظة بكل الوسائل على الأرض الزراعية لتكون قوية باستمرار وعدم تعرضها لما يفقد خصوبة تربتها أو اقتطاعها من أجل إقامة مساكن عليها .

- استعمال المخصبات الزراعية كالماد الكيماوى

- والآزوتات وغيرها مما يزيد ولا شك من إنتاج الأرض ويزيد من كفايتها الإنتاجية .
- الارتقاء بالفن الزراعى والتوسع فى الاستعانة بالآلات الزراعية الحديثة التى يمكن بواسطتها اصلاح أراضى جديدة وتسهيل عمليات تملكها وتوفيرها لتكون فى خدمة المزارعين ولتحل محل العمل اليدوى .
- القضاء على الآفات الزراعية باجراء البحوث العلمية والتوصل إلى مبيدات فعالة للقضاء على كل ما يهدد المحاصيل الزراعية من آفات والاستعانة بالخبرة العالمية فى هذا الصدد .
- زيادة الجهود المبذولة لتنمية الثروة الحيوانية والعمل على دعمها سواء بإنشاء محطات للتربية وتسمين الدواجن أو العجول وتشجيع تربيتها وتوفير الأعلاف اللازمة ووقايتها من الأمراض ، مع استقدام السلالات القوية والمدرة للألبان وتشجيع الجمعيات المتخصصة فى تربية الماشية وإعالتها ماديا وفنيا وكذا مؤسسات لتربية الدواجن .
- التوسع فى عمليات صيد الأسماك حيث أن إستعمال الطرق الحديثة فى عمليات الصيد تساعد على الحصول على أضعاف الكميات التى تستخرج حاليا. وقد تم إنشاء عدد من المزارع السمكية فى

الاسماعيلية وفى أسوان لتوفير الأسماك بأسعار مناسبة .

- تشجيع المنتجات والصناعات الريفيه وتعليم الفلاحين أصول هذه الصناعات رغبة فى تحسين مستواهم الاقتصادى واستغلال أوقات فراغهم وذلك مثل تربية النحل والدواجن وتصنيع منتجات الألبان وتعبئة الفواكه أو عصرها ... الخ .

وبالإضافة إلى الانتاج الزراعى فإن هناك الانتاج الصناعى ، فلقد اتجهت الأنظار فى مصر منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ إلى ضرورة التوسع فى الصناعة وزيادة الاستثمار الصناعى وتوزيع الصناعة توزيعا عادلا على محافظات الجمهورية ، ولقد وضعت عدة خطط للتنمية الصناعية معتمدة على المدخرات والقروض الداخلىة والخارجية والمعونات التى تقدمها الدول الصديقة .

والاتجاه نحو الأخذ بالسياسة التصنيعية نابع من الإيمان بأن الاهتمام بالزراعة وحدها لا يمكن أن يكون علاجاً ناجحاً لمشكلة تضخم السكان . ولقد قامت خطة التصنيع بمصر على ركيزتين :

أولهما : دراسة الصناعات القائمة بالفعل والبحث فيما ينبغى الالتجاء إليه للوصول بها إلى أقصى كفايتها الانتاجية .

وثانيهما : دراسة الصناعات الجديدة التى يجب

انشاؤها فى أقرب فرصة وذلك فى حدود الامكانيات المالية المتاحة ومع مراعاة المطالب الأخرى للتقدم الاقتصادى ، ولقد شجع على نجاح التصنيع فى مصر توفير كافة المقومات المطلوبة للصناعة ومنها المواد الخام والطاقة المحركة والأيدى العاملة والأسواق الواسعة المتمثلة فى العالم العربى ودول أفريقيا . وقد صاحب التصنيع عدة مظاهر حضرية وتشريعات فى مجال العمل والعمال أدت إلى حدوث تغيرات اجتماعية كبيرة ذات أثر مباشر على المسألة السكانية يمكن تلخيصها على النحو الآتى :

- تحول بعض المراكز القروية إلى مراكز حضرية ومدن .
- تحول عدد كبير من السكان من العمل فى الحقل إلى العمل فى المصانع وهذا العدد متزايد باستمرار .
- تحول عدد كبير من السكان أيضا من سكان ريف إلى سكان حضر .
- إعادة توزيع السكان بحيث تحدث هجرات من جنوب الدلتا المزدحمة إلى شمال الدلتا والجهات المستصلحة وغلَى المراكز الصناعية ومراكز التعدين والبتروال الجديدة .
- يؤدى تعمير منطقة قناة السويس وتوصيل مياه النيل إلى سيناء إلى زيادة خصوبة هذه المنطقة

وجذب أعداد وفيرة من السكان إليها للعمل والاقامة بها .

- المدن الجديدة الجارى إنشائها الآن فى معظم صحارى مصر ستؤدى إلى تخفيف الضغط السكانى على القاهرة والمدن الأخرى .

ولاشك أن هذا التحول الحضرى سيحدث تغييراً فى نظرة ساكنى تلك المجتمعات نحو تنظيم النسل لزيادة وعيهم وثقافتهم وطموحاتهم الاقتصادية واقتناعهم بضرورة الحد من النسل ، كما ستؤدى تلك الجهود فى مجال التنمية الصناعية وخلق مدن حضرية جديدة إلى تحسين مستويات المعيشة وخفض عدد السكان .

٢ - تشجيع الهجرات الداخلية والخارجية :

تعنى الهجرة الاقدام من جانب الأفراد والتنقل تلقائياً من مجتمع إلى مجتمع آخر بهدف تحسين مستواهم المعيشى والاقتصادى أو المهنى أما التهجير يقصد به تلك العمليات القسرية التى قد تنظمها الحكومات للتخفيف من ضغط السكان فى منطقة معينة.

والبعض يرى أن عملية الهجرة قد تخفف من وطأة ازدياد السكان فى مصر ومن ثم تكون بمثابة علاج لمشكلة التضخم السكانى والمؤيدون لهذا الرأى يستندون فى تبرير حجتهم بما كان للهجرة فى أوروبا

فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من آثار حميدة فى علاج المشاكل السكانية هناك ، فلقد قامت إيطاليا بتجربة الهجرة كوسيلة لعلاج التضخم البشرى فى بلادهم عام ١٨٨٠ وذلك إلى أمريكا الشمالية والجنوبية واستمرت الهجرة حتى عام ١٩١٠. والهجرة الخارجية تعد ضرورة اجتماعية فى حالة التضخم السكانى كما هو حادث فى مصر لأنها تنحى عن البلاد فى الغالب الشباب الذين هم فى سن الاخصاب وإنجاب الأطفال كما توفر فرص العمل بداخل البلاد لغيرهم كما أنهم يستطيعون بما يجلبونه من مدخرات وأموال أن يرفعوا المستويات المعيشية لذويهم أولاً ولوطنهم ثانياً .

والإنسان المصرى أمام الظروف الحالية إذا أتاحت له الفرصة والوسيلة المعقولة للهجرة فإنه يهاجر ويكفى للدلالة على صحة هذا الرأى ما نراه يوميا من هجرات متلاحقة للمصريين من القرى إلى المدن طلبا للرزق والعمل فى الصناعة وفى أعمال البناء والتشييد ... الخ ، فالمصرى لم يعد يأنف من الهجرة بل لقد وضح ذلك فى الآونة الأخيرة فى هجرة العديد من الأسر المصرية إلى الأقطار العربية والاقامة فى تلك الدول وممارسة أنشطة تجارية بها والمصاهرة مع أبناء هذه الدول .

ولقد تنبهت أذهان المسئولين فى مصر فى

الأونة الأخيرة إلى أهمية الهجرة فى تخفيف التضخم السكانى فى البلاد فعملت على تذليل العقبات التى تعترض سبيل الهجرة وعملت على تحقيق حرية التنقل للمواطن المصرى وبين الدول العربية والدول الأخرى. كما اتجهت الحكومة إتجاها آخر هو تشجيع الهجرات الجماعية المنظمة من المناطق المكتظة بالسكان داخل الجمهورية إلى مناطق الاستصلاح داخل الجمهورية أيضا أو إلى الخارج كما حدث بالنسبة لدولة العراق الشقيقة وتزويدها بمجموعات كبيرة من أسر المزارعين المصريين لاستغلال الأرض الزراعية .

٣ - تبنى مشروع تنظيم الأسرة .

يعد تنظيم الأسرة Family Planning أحد الحلول التى لجأت إليها مصر لمواجهة مشكلة التضخم السكانى ، وهذا الاتجاه يختلف عن غيره من الحلول الأخرى كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الهجرة ، وذلك لكونه يتوقف على الوعى الثقافى لدى الأفراد ، وتنظيم الأسرة يهدف إلى ضرورة تنظيم حملات لإقناع الناس بتخفيض حجم أسرهم ، وتشجيع ممارسات وسائل تنظيم الأسرة ، والحث على تأخير الزواج ، وذلك بقصد الوصول إلى هدف مؤداه : أسرة صغيرة ، تعنى حياة أفضل لأفرادها . وتتلخص أنشطة وحدات تنظيم الأسرة فى الآتى :

- رفع مستوى الأسرة الاجتماعى وذلك بتسيير

موازنة عدد أفراد الأسرة مع دخلا لمن يرغب فى ذلك .

- رفع مستوى الأسرة الصحى بتنظيم النسل بحيث لا تقل الفترة بين حمل وآخر عن سنتين حتى تستجم الأم وتسترد ما فقدته من صحتها أثناء الحمل والوضع والرضاعة .

- مكافحة الاجهاض وذلك بمنع الحمل غير المرغوب فيه .

- علاج العقم وبالتالي الاقلال من مشاكل الأسرة الاجتماعية التى تنجم عن طول فترة العقم .

ومما سبق عرضه نستطيع القول إن لعدد السكان فى أى مجتمع آثاراً بعيدة المدى على خواص البناء الاجتماعى ، إذ يؤثر هذا العدد فى نوع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وحالة السكان المهنية والتعليمية والصحية والترويحية، وتنظر مختلف المجتمعات إلى التغيرات فى عدد سكانها بمنظار مختلف وفق ظروفها ، فالبعض ينظر بعين الرضا والفخر إلى كل زيادة فى عدد سكانه، بينما البعض الآخر ، يرى فى هذه الزيادة علامة الخطر التى تهدد كيان المجتمع والتى يجب اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة لتفاديها ، ويرجع الاختلاف فى وجهات النظر إلى الظروف الخاصة بكل مجتمع من حيث مقدار الموارد الطبيعية المتاحة لديه أو التى

يمكن توافرها بأية وسيلة ، وإلى قيم المجتمع وفلسفته وأفكاره وتقاليده وآمانيه ومستوى المعيشة الذى يسعى إلى تحقيقه . كما وإن إزدياد عدد السكان فى دولة ما قد يكون أمراً مرغوباً فيه لتقدمها الاقتصادى إذا كان لا يسكنها سوى بضع مئات الآلاف من السكان مع وجود موارد كثيرة للثروة بها ، وذلك يجعلها مضطرة إلى أن تسد حاجتها بأيدي عمالها أنفسهم ، فالسكان القليلون لن يستطيعوا أن يرتقوا بهذه الدولة أو يزيدوا من ثروتها إذا ظلوا هكذا قليلى العدد ، يضاف إلى ذلك أن الدولة قليلة السكان ، قل أن يكون لها عمال مهرة متخصصون فى أعمالهم ، وعلى العكس من ذلك حينما تكتظ الدولة بساكنيها ، تكون النتيجة أن يصبح القوت الضرورة شيئاً عسيراً على الكثيرين من أبنائها ، كما أن أية دولة صناعية تكون أكثر رفاهية وأحسن حالاً لو أصبح عدد سكانها أقل اليوم عما كان عليه بالأمس ، لأن نقص عدد السكان سيؤدى حتماً إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق دخل أفضل ورفاهية اقتصادية أكبر للفرد ، ولكن النقص فى حجم السكان عن مستوى معين يفقد المجتمع واقتصاده المزايا الهامة للإنتاج الكبير .

وبناء عليه فإن استيعاب الأرض للسكان يختلف باختلاف قدرة السكان على استثمار مصادر الثروة الطبيعية بوجه عام ، فالسكان يصبحون ميزة

فى حالة إذا ما جندوا قدراتهم فى استثمار الموارد ،
ويصبحون عالية إذا قلت كفايتهم الإنتاجية
والاستثمارية من تلك الموارد ، كما أن قلة السكان
عن الحد الضرورى لاستغلال الموارد الطبيعية
استغلالا كاملا ، يعد عائقا أمام التقدم الاقتصادى
للمجتمع ، وازدياد السكان إلى درجة الازدحام
والتضخم هى أيضا عائق أمام الدولة لتحقيق التنمية
الاقتصادية المطلوبة ، ومن هنا كان من الضرورى
مواجهة هذه الحالة بسياسات سكانية واقتصادية
دقيقة تعمل على سرعة التوازن بين عدد السكان
والدخل القومى ، وليست سياسة سكانية واحدة يتبعها
العالم كله ، إذ أن لكل دولة ظروفها الخاصة ، التى
تجعلها تتبع سياسة سكانية معينة تتناسب معها وقد
لا تتناسب مع غيرها من الدول الأخرى .

وهناك كثير من الدول يزيد عدد سكانها عن
عدد سكان مصر ، ويتزايد سكانها بسرعة تفوق معدل
التزايد السكانى فى مصر ، ومع ذلك فإن هذه الدول
لا تشكو مما تشكو منه مصر من تضخم سكانى ،
فعل سبيل المثال تعد البرازيل دولة شاسعة المساحة
ويزيد عدد سكانها على المائة مليون نسمة ، وتضم
ثروات واسعة ومع هذا تحتاج إلى مزيد من العمال
لاستثمار هذه المساحة والثروات ، واليابان أيضا
تعانى من ارتفاع الكثافة السكانية ، ومع ذلك

استطاعت أن تحقق توازنا بين النمو السكاني وبين النمو الاقتصادي واستطاعت أن تحقق الرخاء لسكانها . إذن فالنمو السكاني السريع وحده لا يشكل مشكلة سكانية ، كما أن الكثافة السكانية المرتفعة وحدها لا تشكل بالضرورة أيضا مشكلة سكانية . أما بالنظر للمشكلة السكانية في مصر مقارنة بما سبق العرض له في المثالين السابقين لكل من البرازيل واليابان ، فيتضح أن زيادة معدلات النمو السكاني وارتفاع الكثافة السكانية ، يشكلان أهم عناصر تلك المشكلة بها ، ويرجع ذلك إلى عدم الموازنة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية الشاملة في مختلف قطاعات المجتمع .

المراجع

- إبراهيم خليفة، علم الاجتماع والسكان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٤م.
- أحمد أمين مختار، العوامل المؤثرة في نمو السكان في جمهورية مصر العربية، القاهرة، المركز الدولي للإسلامي للدراسات والبحوث السكانية، ١٩٧٥م.
- أحمد على إسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، طه، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٤م.
- إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م.
- إسماعيل حسن عبد الباري: الديموجرافيا الاجتماعية ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣م.
- إسماعيل عبد العزيز عامر: زيادة السكان وتوزيعهم على اقاليم الجمهورية، القاهرة، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الأول، ١٩٧٨،
- إسماعيل محمد هاشم: مشكلة السكان، ط٢، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٣م.
- أنور عطية العدل: التنمية الصناعية في الدول النامية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.
- ايرين. ب. توبير، النمو السكاني في المناطق النامية، مقال في الأزمة السكانية، ترجمة: حنا رزق، راشد البراوي، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٠.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء. البيانات الأولية لتعداد ١٩٩٦م.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام ١٩٨٦م، الحصر الشامل - خصائص السكان - إجمالي الجمهورية - المجلد الثاني - النتائج النهائية - مرجع رقم ٨٦٣ / ٩٠ أم ت.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦- النتائج التفصيلية- إجمالى الجمهورية- مرجع رقم ٩٣- ١٥١١١ سبتمبر ١٩٧٨م.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المؤشرات الديموجرافية، سبتمبر ١٩٩٤م.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧، ج٢، جداول عامة ١٩٤٢، حسن الساعاتى، عبد الحميد لطفى، دراسات فى علم السكان، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١م.
- دارين س. تومسون، دافيد ت. وليس: مشكلات السكان، ترجمة: راشد البراوى، عبد المنعم الشافعى، القاهرة، مكتبة الانجلو، ١٩٦٩.
- رياض طباره: سمات سكانية فى العالم العربى، القاهرة، المركز العربى للدراسات الإعلامية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٥٤، يناير- مارس ١٩٨٩.
- زيدان عبد الباقي، أسس علم السكان، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٧٨.
- زيدان عبد الباقي: التفكير الاجتماعى، نشأته وتطوره، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣م.
- سامية محمد فهمى وآخرون: مدخل فى التنمية الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٦م.
- سدفى ه. كونتز: النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادى، ترجمة: أحمد إبراهيم عيسى، القاهرة: دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.
- سمير سعد على: العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على توزيع الكثافات السكانية فى مصر، القاهرة، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الرابع، ١٩٧٧م.
- السيد الحسينى، الصناعة والمجتمع فى أقطار العالم الثالث، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٩١م.

- السيد عبد العاطى السيد: علم الاجتماعى الحضرى بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٧م.
- صلاح الدين سعيد الصاوى وصابور الشحات طه: العشوائيات وإعادة توزيع السكان (فى: حلقة نقاش حول العشوائيات - أولويات التطوير والبدايل، القاهرة: جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية - مؤسسة فريدرش ناومان، الفترة ١٥ : ١٧ مايو ١٩٩٤م).
- صلاح الدين فهمى محمود، دور المتغير السكانى فى عملية التنمية المخططة، القاهرة، المركز الدولى الاسلامى للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر، ١٩٧٧م.
- صلاح الدين نامق، اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠م.
- صلاح الدين نامق، الانفجارات السكانية فى العالم، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٦٤م.
- صلاح الدين نامق، مشكلة السكان فى مصر، دراسة اجتماعية اقتصادية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د.ت.
- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٠م.
- عبد الحميد الغزالى: مذكرات فى اقتصاديات السكان: النظرية المالتوسية العامة فى السكان والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠.
- عبد الحميد عبد الرحيم: علم الاجتماع السكانى، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٩.
- عبد الرحيم عمران: المشكلة السكانية فى مصر: جوانب المشكلة ومشاكل الحلول، مقال فى السكان والصحة والتنمية فى البلاد العربية، مجموعة وثائق مؤتمر الخبراء العرب بالاسكندرية، ٣ - ٨ يناير ١٩٧٦م.

- عبد الرحيم عمران: مصر ومشكلاتها السكانية وتطوراتها: القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، ١٩٧٧م.
- عبد المنعم عبد الحى: علم السكان: الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية، ط١، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٥م.
- على دهب: الجغرافيا البشرية، ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
- على عبد الرازق جلى: علم اجتماع السكان، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م.
- على محمود إسلام الفار: دراسات فى المجتمع المصرى، ط١، الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.
- غريب سيد أحمد: البحث الاجتماعى، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩م.
- فتح الله هلول: الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين بالإقليم المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة، مطبعة جامعة الاسكندرية، ١٩٦١م.
- فتحى محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، ط٣، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦).
- محبوب الحق، ستار الفقر - خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م.
- محمد البدرى نبيه: تخطيط البنية الأساسية لمدينة المنيا (رسالة دكتوراه: كلية الآداب ، جامعة المنيا، ١٩٩٣م).
- محمد الجوهرى، عبد الله الخليجى: طرق البحث الاجتماعى، ط٥، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧م.
- محمد الجوهرى، علياء شكرى، علم الاجتماع الريفى والحضرى، ط٢، القاهرة، دار المعارف ، ١٩٨٣م.
- محمد السيد غلاب: البيئة والمجتمع، ط٦، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٥م.

- محمد الغريب عبد الكريم: البحث العلمى - التصميم والمنهج والإجراءات، ط٣، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٧م.
- محمد شفيق: البحث العلمى، ط٤، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
- محمد صبحى عبد الحكيم: حول الموقف السكانى فى العالم، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مجلة دراسات سكانية، العدد الثانى عشر، سبتمبر، ١٩٧٤م.
- محمد صبحى عبد الحكيم، وسيم عبد الحميد عبد العال، تقديرات سكان مصر (١٧٨٠ - ١٨٨٢) دراسات الديموجرافيا التاريخية، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مجلة دراسات سكانية، العدد ٥٤ - يوليو/ سبتمبر ١٩٨٠م.
- محمد طلعت عيسى: البحث الاجتماعى، مبادئه ومناهجه، ط٣، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٣م.
- محمد عبد الرحمن الشرنوبى: جغرافيا السكان، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٨م.
- محمود محمد الضمرانى، حجم الأسرة وأثره على التنشئة الاجتماعية - دراسة ميدانية بمناطق عشوائية بمدينة قنا، دكتوراه كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٩م.
- محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمى - دراسة فى طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣م.
- مكتب اليونسكو الاقليمى فى الدول العربية، السياسات السكانية فى الوطن العربى، ط١، عمان، الاردن، ١٩٩٢م.
- الهيئة العامة للاستعلامات: مركز الإعلام والتعليم والاتصال، موجز لمشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية، ١٢ - ١٥ سبتمبر ١٩٩٤م.
- يسرى الجوهري، جغرافيا السكان، ط٣، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٦م.

- E. P. Hotchinson, "The Population Debate: The development of conflicting Theories up to 1990" Now York, 1976.
- G. F. McCleary, "The malthusian population theory", London, Faber & Faber Limited.
- Ian Bowen, "Economics and demography", London. George Allen & Unwin Ltd, 1967.
- J. Overbeek, "History of Population theories", Netherlands, Rotterdam University Press, 1974.
- Joseph J. Spengler and Otis Dudley Duncan, "population theory and policy", U. S. A. The free press of Glancoe , 1964.
- Richard T. Schaefer, Robert P. Lamm. "Sociology", New York, International Edition, 1992.
- Rodney Stark, "Sociology", California, Wadsworth Publishing Company. 1992.
- Ronald G. Ridker, Editor, "Population and Development: The search for selective interventions" U.S.A., The Johns Hopkins University press, 1976.
- Willard J. Jacobson, "Population Education: A Columbia University, 1979,